

مكتبة دار الحديث للنشر والتوزيع

(١٧٧)

الفضل بين النفس والعقل

تأليف

عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

شفاعة الأئمة ولواؤهم في الدنيا والآخرة

طبع هذا الكتاب بمرحمة
نورة يدت عبد العزيز البقيع
رحمها الله تعالى

مكتبة دار الحديث للنشر والتوزيع

للنشر والتوزيع بالقطيف

عقود



الفصل

بين
النفس والعقل

ح) مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الطريفي، عبد العزيز مرزوق
الفصل بين النفس والعقل. / عبد العزيز مرزوق الطريفي -
الرياض، ١٤٣٩هـ

٢٠٨ ص؛ ١٧×٢٤ سم. - (منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ١٧٧)
ردمك: ٠ - ١٥ - ٨١٩٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - العقل ٢ - النفس (فلسفة) ٣ - الفلسفة الإسلامية أ. العنوان
ب. السلسلة
ديوي ١٨٩
١٤٣٩/٤٩٩١

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهاج بالرياض

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

المركز الرئيسي - الدائري الشرقي - مخدج ١٥ - جنوب أسواق المنجد

ت: ٤٤٥٦٢٢٩ - فاكس: ٤٩٦٢٠١٤ - صيب: ٥١٩٢٩ - الرياض ١١٥٥٣

المفروع - طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقاً) ت: ٢٣٢٢٠٩٥

مكة المكرمة - الحجازية - الطريق النازل للحريم - ت: ٩/٥٢٦١٣٧٧

المدينة النبوية - أمام الجامعة الإسلامية من جهة الجنوب - ت: ٤/٨٤٦٧٩٩٦

حساب الدار في موقع تويتر: @Alminhajj

لِسَانُكَ مَنَشُورٌ وَمَكْتَبَتُكَ إِذَا الْمُنْهَاجُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِالرِّيَاضِ ١٧٧

الْفَضْلُ بَيْنَ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ

تَأليفُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْزُوقِ الطَّرِيفِيِّ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِأُمَّهِمِينَ

مَكْتَبَتُكَ إِذَا الْمُنْهَاجُ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِالرِّيَاضِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الحمدُ لله مستحقُّ الحمدِ كُلِّه، والصلاةُ والسلامُ على النبيِّ المصطفى، **أَمَّا بَعْدُ:**

فإنَّ عقولَ الأصْحَاءِ تتفقُ في خَلْقِ الله لها، ولكنَّه جعلَ الاختلافَ في نفوسِهِم وميولِها ورغباتِها، والعقلُ لم يُخلَقْ ليشتهي؛ ولكنَّه خُلِقَ ليدُلَّ ويَهْدِيَ ويتفكَّرَ ويُرِي صاحِبَه الطريقَ، والنفْسُ خُلِقَتْ لتشتهي وتَهْوَى وترغب، تُحبُّ وتكره، وتفرحُ وتحزنُ، وترضى وتغضبُ، والعقلُ يُريها الصحيحَ والخطأَ، ويُميِّزُ لها بينَ الشرِّ والخيرِ، والنافعِ والضارِّ من طبائعِها وشهواتِها وأعراضِها، وذلك بحسَبِ ما في العقلِ مِنْ عِلْمٍ ومعرفةٍ، وخبرةٍ وتجربةٍ في هذه الحياةِ.

وإذا اهتَمَّتِ النفسُ بشيءٍ، طَوَعَتِ العقلَ لِيُسَيِّرَه إليها، فيتكلَّمُ المتحدثونَ أَمَامَ الألوْفِ وتَجري الأَقلامُ، ومساحةُ المخاطِبِينَ في نفوسِهِم غيرُ المساحةِ الحَقِيقِيَّةِ؛ فَمِنْ النفوسِ مَنْ تتكلَّمُ وتكُتُبُ وهي تستحضرُ شخصًا واحدًا، وبعضُها شخصينَ، وبعضُها ثلاثةً، وبعضُها حزبًا وجماعةً، وبعضُها قبيلةً، ويستحضرُ بعضُهم مصلحةً خاصَّةً به وتحقيقَ طمعٍ خاصٍّ، فاختزلَ جميعَ السامعينَ والقُرَّاءِ والأجيالِ المتعاقبةِ التي

يُمْكِنُ أَنْ تَقْرَأَ لَهُ أَوْ تَسْتَمَعَ إِلَيْهِ - فِي حَيْزٍ ضَيِّقٍ، أَوْ مَصْلَحَةٍ أَوْ شَهْوَةٍ خَاصَّةٍ، وَهَكَذَا تُقَيِّدُ النُّفُوسُ الْعُقُولَ وَتُسَوِّقُهَا وَتُوَجِّهُهَا، وَإِذَا قَوَّيَتِ النَّفْسُ ضَيِّقَتِ وَاسِعَةً؛ حَتَّى تَجْمَعَ الْعَقْلَ الْوَاسِعَ وَتُدْخِلَهُ فِي ثَقْبِ إِبْرَةٍ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَنْفَسُ مِنْهَا.

وَإِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْإِنْسَانُ رَغْبَةَ نَفْسِهِ وَمَعْرِفَةَ عَقْلِهِ، وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ حَقِيقَتَيْهِمَا، وَمَقْدَارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَمَامَ الْآخَرِ، اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ الْآرَاءُ بِالْأَهْوَاءِ، وَأَصْبَحَ يَسِيرُ وَيَمْشِي فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ لِمَجَرَّدِ وَجُودِ دَافِعٍ دَاخِلِيٍّ فِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَةَ هَذَا الدَّافِعِ.

وَالنَّفْسُ لَهَا حَقٌّ مَحْدُودٌ، وَفِيهَا غَرِيزَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى تَحْقِيقِهَا، وَلَكِنَّ الْعَقْلَ يَعْرِفُ مَقَادِيرَهَا وَأَنْوَاعَهَا، وَمَصَالِحَهَا وَمَنَافِعَهَا، وَالْعَقْلُ يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ وَخَبْرَةٍ؛ حَتَّى يَعْرِفَ مَا لِلنَّفْسِ عَلَيْهِ مِنْ حَقُوقٍ فَيُحَسِّنَ قِيَادَتَهَا وَضَبْطَهَا وَسِيَاسَتَهَا، وَالنَّفْسُ تَمْتَطِي الْعَقْلَ الْجَاهِلَ قَلِيلَ الْخَبْرَةِ، وَأَمَّا الْعَقْلُ الْعَالِمُ كَثِيرُ الْخَبْرَةِ، فَإِنَّهُ يَقُودُ النَّفْسَ وَيُسَيِّرُهَا خَلْفَهُ.

وَالنُّفُوسُ قَدْ تَكُونُ قَوِيَّةَ الشَّرَاهَةِ وَالنَّهَمِ، وَقَدْ تَكُونُ ضَعِيفَةً، وَالْعُقُولُ قَدْ تَكُونُ كَثِيرَةَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ طَوِيلَةَ التَّجَرِبَةِ، وَقَدْ تَكُونُ قَلِيلَةَ عِلْمٍ، قَصِيرَةَ خَبْرَةٍ، وَنَفْسُ الشَّابِّ لَيْسَتْ كَنَفْسِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ؛ وَلِهَذَا غَالِبًا يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي أَوَّلِ حَيَاتِهِ ذَا نَفْسٍ قَوِيَّةٍ شَرِهَةٍ، وَعِلْمٍ قَلِيلٍ، وَخَبْرَةٍ قَصِيرَةٍ، وَعَكْسُهُ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ؛ فَتَأْتِي نَفُوسُ الْكِبَارِ فِي عَقُولِهِمْ أَقْلُ مِمَّنْ دُونَهُمْ، مَا لَمْ تُطَبِّعْهُمْ النَّفُوسُ عَلَى أَخْطَائِهَا حَتَّى صَوَّرَتْهَا مَعَ الزَّمَنِ بِصُورَةِ الصَّوَابِ، فَيَبْقَوْنَ عَلَيْهَا، لَيْسَ لِأَنَّهَا أَخْطَاءٌ وَأَهْوَاءٌ؛ وَإِنَّمَا لِأَنَّهَا صَوَابٌ، أَوْ كَانَتِ الشَّهْوَةُ آسَرَةً كَشَهْوَةِ الْجَاهِ، وَأَمَّا الشَّبَابُ فَإِنَّ تَأْثِيرَ نَفُوسِهِمْ فِي عَقُولِهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ سِنًا، وَهَكَذَا يَكُونُ كَذَلِكَ تَأْثِيرُ النَّفْسِ فِي الْعَالِمِ أَقْلٌ مِنَ الْجَاهِلِ، وَفِي الْخَبِيرِ أَقْلٌ مِنَ غَيْرِ الْخَبِيرِ؛

لأنَّ حقيقةَ قوةِ العقلِ ليست في مجردِ مرورِ الزمنِ؛ وإنَّما لما يمرُّ على الإنسانِ فيه عادةٌ من علمٍ وتجاربٍ.

والعلمُ في أصله أفضلُ من الخبرة، ولكنَّ قلةَ العلمِ مع كثرةِ الخبرةِ أنفعُ للإنسانِ من كثرةِ العلمِ بلا خبرةٍ؛ لأنَّ العلمَ إذا وُضع في غيرِ موضعه ضارٌّ، وربَّما يكونُ أضرَّ من الجهلِ؛ لأنَّ العلمَ دواءً، وتركُ المريضِ بلا دواءٍ أفضلُ له من إعطائه علاجًا ليس لمرضه، فقد يَهْلِكُ المريضُ بالدواءِ وهو دواءٌ، ويَهْلِكُ الجاهلُ بالعلمِ وهو علمٌ.

وجميعُ المؤثراتِ في العقلِ التي تجعلُهُ يُخطئُ في المدركاتِ الممكنةِ - تدخلُ إليه من النفسِ؛ فهي البوابةُ لكلِّ تأثيرٍ فيه، ولكنَّ المؤثراتِ متعدِّدةُ الأنواعِ متكاثرَةُ الجنسِ، لا تُعدُّ ولا تُحصى في كتابٍ كهذا، ولكنَّ لكلِّ مجموعةٍ منها وصفٌ جامعٌ يجمعُها.

والمؤثراتُ تُغطِّي بصيرةَ العقلِ فلا يستطيعُ رؤيةَ المساراتِ كما هي، ولا التمييزَ بينها، كما أنَّ غطاءَ العينِ يحجُبُ عنه بصيرةَ النظرِ فلا يستطيعُ رؤيةَ الأشياءِ، ولا التمييزَ بينها.

* تمكُّنُ العقلِ والنفسِ:

والنفسُ متمكِّنةٌ في الإنسانِ أكثرَ من العقلِ؛ فقد يعيشُ الإنسانُ بنفسٍ بلا عقلٍ كما يعيشُ الحيوانُ، ولكنه لا يعيشُ بعقلٍ بلا نفسٍ، ولكنَّ في العقلِ من الدرايةِ والسياسةِ وتقبُّلِ العلمِ - ما ليس في النفسِ من التحايلِ والمكرِ وتقبُّلِ التمرُّدِ؛ ولأجلِ هذا جرى التكليفُ على العقلاءِ مهما كانتِ طبائعُ نفوسِهِمْ؛ حادَّةً أو رقيقةً، عَجَلَةً أو متأنيةً، شديدةً أو ضعيفةً، ومهما كانتِ شهواتُ نفوسِهِمْ، ونَهَمُها وشرَاهُها إليها، وتحدُّ عقولُهُمْ في التكليفِ، ولكنَّ يختلفونَ في مقدارِ المؤاخَذَةِ عليه بحسبِ ما في نفوسِهِمْ.

* العقل المكلف :

والعقل الذي يُحتاج إليه في معرفة التكليف والعمل بها هو حدُّ يشترك فيه جميع العقلاء؛ لأنَّ التكليف الإلهيَّ على الإنسان لا يحتاج إلى ما زاد عما يشترك فيه العقلاء، وأمَّا حدُّ الذكاء والحدُّ، فهذا قدرٌ زائدٌ عن التكليف؛ ولأجل هذا ابتدأ التكليف على البالغ في سنِّ الخامسة عشرة كما هو على ابن السَّتين، ولكنه كلما زاد عمرًا، ازداد مؤكِّداتٍ وعظائمٍ، وتساقطت منه الأعذارُ مع كلِّ شبرٍ علمٍ وخطوةٍ خبرةٍ، وفي هذا يُروى في الخبر: (إنَّما يُجَازَى العِبَادُ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ)^(١)، وَرُويَ مِنْ قَوْلٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ؛ كَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَغَيْرِهِ.

* العقولُ الذكيَّةُ، والنفوسُ القويَّةُ :

والذكاءُ قوَّةٌ عقليَّةٌ، كالشدَّةُ قوَّةٌ بدنيَّةٌ، وكلاهما تزيَّدُ بالتمرُّسِ، ولكلُّ قوَّةٍ أسبابُ زيادتها في الإنسان، تزيَّدُ في أشخاصٍ، وتنقُصُ في آخَرِينَ، والحدُّ المطلوبُ في تكليفِ عقلِ الإنسانِ هو كالمشي لجسمه لحصولِ سعيِّه لكسبِ الرزقِ، وما زاد عن ذلك مِنَ الجريِّ والركضِ قدرٌ زائدٌ وموَاهِبٌ، كذلك في العقولِ: ما يزيَّدُ فيها عن حدِّ التكليفِ قدرٌ زائدٌ وموَاهِبٌ.

والنفسُ القويَّةُ تُحدِّدُ هواها وشهوتها للعقلِ الضعيفِ كما يُحدِّدُ الرامي الصيدَ، ثُمَّ تأمرُهُ بتدبيرِ الوصولِ إليه، وتسهِّلُ الطريقَ وتذليله، وبمقدارِ خبرةِ العقلِ ومعرفته تكونُ قوَّةُ أدلِّته واستخداماته؛ لِيُحَقِّقَ للنفسِ مرادها مِنْ غيرِ تَأْنِيْبِ الضميرِ، ولا مَوَاجَهَةِ لومٍ أو مَعَارِضَةٍ مِنَ الْغَيْرِ، وبمقدارِ المَوَاجَهَةِ تكونُ مهمَّةُ العقلِ شاقَّةً، فَإِذَا كَانَتِ الْعُقُبَاتُ بَيْنَ النَّفْسِ وَهَوَاهَا

(١) شعب الإيمان (٤٦٤٠)، وحلية الأولياء (٢٢٢/٣)، ومسنَد الحارث (٨٠٤/٢).

وشهوتها عقبات دينية احتاجت إلى استعمال أدلة دينية، وإن كانت فكرية أو سياسية، احتاجت إلى ما يحميها من براهين الفكر وتجارب السياسة؛ فالنفس تستبد وتأطر العقل على استخدام الأدلة والبراهين المناسبة للحال، كما يستخدم المحارب السلاح بمقدار قوة خصمه ونوع سلاحه.

وهذا الاستخدام للحماية من أمرين:

الأول: حماية للنفس من تأنيب الضمير، وهذا تكون الحاجة إليه بمقدار ما في الإنسان من نفس لوامة حيّة، وبمقدار ما في عقله من علم وخبرة، وبمقدار ما في القلب من إيمان، وربما لا تحتاج النفس إلى ما يحميها من لوم الضمير؛ وذلك إذا كان الضمير ميتاً، ولوم النفس منزوعاً، والإيمان في القلب شديد الضعف أو مفقوداً.

الثاني: حماية للنفس من مواجهة نفوس الناس وعقولهم لها، والنفس تريد أن تمضي في هواها وتحقيق شهواتها بلا مكدرات؛ لأنّ المكدرات تمنعها من الاستمتاع بغايتها؛ كالخوف والحزن، والهم والقلق، وغيرها من الأعراض النفسية؛ فإنّها تحرّم النفس من المتعة، وإذا كانت النفس شديدة الميل إلى شيء، كانت أدلتها وبراهينها التي تستخدمها هي مجرد تروس ودروع لحمايتها من مكدرات المخالفين لها، ولو أظهرتها في صورة أدلة كاشفة للحقيقة، فاقتنع العقل ثمّ انقادت النفس، والحقيقة عكس ذلك؛ فقد انتهت النفس فاستبدت فكلف العقل بحمايتها بدروع وتروس في صورة أدلة وبراهين، وحجج وبيّنات!

وربما لا تحتاج بعض النفوس إلى تكليف العقل بحمايتها من مكدرات المخالفين، وهذا في النفوس التي لا تبالي ولا تكثر، وأكثر همّها هو تحقيق غاية النفس، ولا يعينها غير ذلك، وهذا يكون في النفوس البليدة والنفوس الصلبة الغليظة، وهنا يكون العقل معطلاً عن

الاستعمال لا في خير ولا في شر، والقائد هي النفس وحدها، وإن استخدمت النفس هنا العقل، فهو في طريقة الوصول إلى الاستمتاع التام بالهوى والشهوة فقط، فيختار الطريقة والأسلوب، والزمان والمكان، فيظهر بصفة وصورة تميزه عن الحيوان البهيم؛ لأن البهائم والإنسان هنا يصلان إلى متعتهما بنفس بلا عقل، والإنسان إنما استعمل عقله بعد الوصول إلى المتعة والشهوة، فالوصول أمر قرره النفس وانتهى، والعقل يتفنن في أسلوب الاستمتاع وطريقته، وبهذا اختص الإنسان هنا فقط.

❏ وهذه الرسالة بيان لحدود اختيار العقل، والمؤثرات النفسية فيه، وأنواعها، وبيان لأشدها وأخطرها عليه، وطرق حماية العقل من تلك المؤثرات، وأسباب تقوية العقل، وبيان لمداخل النفس عليه، وسياسته في مقابلة ذلك.

وليس المراد هنا الكلام على النفس من حيث هي نفس، ولا على العقل من حيث هو عقل؛ وإنما الكلام على ما بينهما من توافق أو تجاذب، وتدافع ونزاع وصراع، وبيان حدود كل واحد منهما، وما له وما عليه.



حقيقة النفس والعقل

يتفق أهل المعرفة أنَّ الإنسانَ كما أنَّه مركَّبٌ من أعضاءٍ مُشاهدةٍ، فإنَّه مركَّبٌ من معانٍ غيرِ مُشاهدةٍ، وأنَّه ليس مكوَّنًا من معنى واحدٍ، ياتَمُّرُ بأمره وينتهي بنهيهِ؛ وإنَّما دوافعه إلى الإرادة ناتجةٌ عن أشياءٍ مختلفةٍ فيه، قد تتفق على شيءٍ، وقد تختلفُ على شيءٍ آخرٍ، وقد تختلفُ وتتفقُ على شيءٍ، ويختلفُ مقدارُ الميلِ إليه، فيمتزجُ في الإنسانِ حبٌّ وكُرهٌ، ورضاٌ وغضبٌ، وخوفٌ وأمنٌ، وضيقٌ وانسراحٌ، بحسبِ ما يوجدُ في تلك الدوافعِ من ميولٍ وحقائقٍ، وربَّما يُسمِّيهِ بعضُ الفلاسفةِ بـ(الذاتِ المنقسمةِ).

وإرادةُ الإنسانِ مركَّبةٌ من نفسٍ وعقلٍ، وكلُّ واحدٍ منهما وعاءٌ لمعانٍ معيَّنةٍ، وانفصالُهما في الاحتواءِ لا يعني أنَّهما يختلفانِ في محتواهما من كلِّ وجهٍ؛ فقد يكونُ المحتوى في النفسِ والعقلِ واحدًا، ولكنَّ الدوافعَ إليه مختلفةً؛ لأنَّ المكاسبَ مختلفةً فاختلَفَت الدوافعُ.

والنفسُ وعاءٌ للرغباتِ والشهواتِ، والميولِ وتقبُّلِ الأعراضِ، والعقلُ وعاءٌ للعلمِ والمعارفِ والتجاربِ، وكلُّ واحدٍ منهما له دوافعه، ومن ثَمَّ غاياته، ويُسمِّي بعضُ الفلاسفةِ ذلك بـ(تناقضِ الاختيارِ)، وإذا حَسَمَ الإنسانُ الاختيارَ بترجيحِ رأيٍ على رأيٍ، وُجد في نفسه بقيَّةٌ من مخالفةٍ وتردُّدٍ؛ وذلك من بقايا القناعةِ الضعيفةِ، وتؤثِّرُ في تردُّده وتُشكِّله بحسبِ قوَّتها، ومنهم من يُسمِّي تلك الاعتراضاتِ في النفسِ بالأشباحِ

في العقل، ومنهم مَنْ قَسَمَ النفسَ إلى أجزاءٍ، والذين قَسَمُوهَا اختلفوا في حقيقة تقسيمها: هل هو إلى أجزاءٍ أو إلى قوَى فحسب؛ بحيثُ إنَّها جزءٌ واحدٌ، ولكن فيه قوَى متعدِّدة؟ ومنهم مَنْ جَعَلَ النفسَ والعقلَ جزءًا واحدًا، ولكن لكلٍّ واحدٍ منهما في ذلك الجزء قوَى مختلفةٌ ومتعدِّدةٌ، كما أوردَ ذلك ابنُ رُشدٍ في النفس^(١).

ومنهم مَنْ عَجَزَ عن تعريفِ العقلِ في نفسه وجعلَ تعريفَهُ يكونُ بأفعاليهِ وبما يصدرُ عنه فحسبُ كالحارثِ المحاسبيِّ في «مائيَّةِ العقلِ»^(٢).

وكلامُ الفلاسفةِ القدماءِ - كهرقليطس وميليسوس وأنكساغوراس وأنبادوقليس وديموقريطوس وأفلاطون ودیوجانیس وأرسطو، ومن الإسلاميين الفارابي ومسكويه وابن سينا والغزالي وابن باجه وابن رُشد، ومن النصاري إسحاق بن حنين، ومن المتأخرين رينيه ديكارت وفرويد وغاستون بشلار، وغيرهم ممَّن تكلمَ في النفس والعقل - كلامٌ كثيرٌ مختلفٌ ومتشابهٌ، وكثيرٌ منه مختلفٌ في اللفظ متفقٌ في المعنى؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم يتكلَّمُ بما انتهى إليه من تجرِبَةٍ، ويُفسِّرُ النفسَ والعقلَ من وجهٍ يُواجههُ ويَراه، وربَّما فسَّرَ بعضُهم العقلَ بالنفس، وفسَّرَ بعضهم النفسَ بالعقل، واختلفوا في المحرِّك لإرادة الإنسان والامر له.

اجتماعُ إرادتين في الإنسان:

ومع كلِّ التباينِ في تعيينِ النفسِ والعقلِ ومكانِهما، ومقدارِ الاشتراكِ والاختلافِ بينهما، فإنَّه لا يُختلفُ أنَّ الإنسانَ لا تجتمعُ فيه إرادةٌ

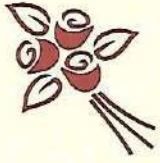
(١) ينظر: «تلخيص كتاب النفس» لأبي الوليد بن رشد، تحقيق: ألفرد. ل. عبري، مراجعة: د. محسن مهدي، تصدير: أ.د. إبراهيم مذكور، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٤م، (ص ٤).

(٢) (ص ٩).

واحدة في كل شيء، وأنَّ القوة الواحدة منه في كل جزء لا يجتمع فيها المتناقضات تُجاه الشيء الواحد في الزمن والمكان الواحد، والجهة الواحدة؛ لأنَّ ذلك عيبٌ في الخلقة، ومحالٌّ أن يجعلَ اللهُ أصلَ الخلقِ عليه، وهو أيضًا تأثيرٌ في التكليف، ومحالٌّ أن يُنزلَ اللهُ أحكامه عليها، وفي الترابُط والتوافق بين الخلق والتكليف قال اللهُ: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [الرحمن: ١ - ٣]، فعلم القرآن منزلٌ على خلق الإنسان.

والتناقض المتنافي: في القوة الواحدة؛ كما في العين: لا يمكن أن ترى الشيء الواحد، في المكان والزمان الواحد، ومن جهة واحدة - بصورتين متناقضتين، إلا إذا كانت إحدى عينيهِ ترى شكلاً، والأخرى ترى شكلاً مناقضاً له؛ لعلّة في أحدهما، فتتَّجُّ رؤية متناقضة لعين واحدة تشترك مع الأخرى في الرؤية في زمانٍ واحدٍ، ومكانٍ واحدٍ، ومن جهة واحدة، فهما يُسمَّيان (عيناً)، ولكنَّهما جزءان، ولكلٍّ واحدةٍ منهما قوةٌ مختلفة، وهي الرؤية، وهكذا هو في النفس مع العقل، حتى لو قلنا: إنَّهما جزءٌ واحدٌ، ولكن لكلٍّ واحدٍ منهما قوة.





خصائص النفس والعقل

وقد جعل الله لكل من النفس والعقل خصائص يختص بها عن غيره، وبينهما قدر مشترك من الاتصال، يتوافقان مرةً، ويتعارضان أخرى، ولكل واحد منهما حقوقه وحدوده، ومواضع ضعفه وقوته، وبمقدار ذلك يقوى أحدهما على الآخر.

ومعرفة النفس وكل ما لها وما عليها، والعقل وكل ما له وما عليه - واجب؛ حتى لا يظلم أحدهما الآخر، فلكل واحد منهما حق، والالتباس يجعل الإنسان لا يفرق بين الوسوسة وبين التفكير، وبين العلم والمعرفة وبين الشهوة، وللنفس شهوات لم تُخلق إلا لتعطى، وللعقل علم لم يتحصل إلا ليقود، والنزاع بينهما في تحقيق كل واحد منهما لما يريد - يكون بمعرفة المحدود؛ حتى لا تقود النفس الإنسان إلى شهواتها باسم العقل، ولا يقود العقل الإنسان إلى حرمان النفس من كل ما لها باسم الحصافة والحزم.

ونفوس الناس تختلف في نوع ما تشتهي ومقداره وحدوده، وجميع النفوس تشترك في الشراهة والنهم، وطلب المزيد، والرغبة في عدم التوقف عند حد؛ ولهذا خلقت العقول، وأنزلت الشرائع حتى تضبطها، فالشرائع فيها ضبط عام يستوي فيه الجميع، لا تختلف فيه نفس عن نفس، وأمّا العقول، ففيها الضبط الخاص والسياسة الخاصة؛ وذلك لاختلاف نفس إنسان عن آخر في مقدار ما ينفعها وما يضرها، وما يصلحها وما يفسدها من المباح لها؛ فليس كل المباح يصلح للنفوس أن

تَرْتَع فِيهِ، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْكُلَ وَتَشْرَبَ كُلَّ مَا تَشْتَهِي، وَلَا أَنْ تَلْبَسَ وَتَنْزِعَ مَا تَسْتَحْسِنُ، وَلَا أَنْ تَتَكَلَّمَ وَتَسْكُتَ مَتَى مَا رَغِبْتَ، فَكُونَ ذَلِكَ مَبَاحًا لَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَعْقُولًا، وَإِلَّا لَمْ تُخْلَقِ الْعُقُولُ.

وَنَفْسُ الْإِنْسَانِ الْوَاحِدِ تَخْتَلِفُ فِي شَهَوَاتِهَا وَمِيلِهَا؛ فَقَدْ تَشْتَهِي الْيَوْمَ مَا تَعَافَهُ غَدًا، وَقَدْ تَكْرَهُ شَيْئًا فِي يَوْمٍ ثُمَّ تُقْبِلُ عَلَيْهِ بِنَهْمٍ وَشِرَاهَةٍ فِي يَوْمٍ آخَرَ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ مَقَادِيرَ إِقْبَالِهَا وَنُفُورِهَا تَخْتَلِفُ مِنْ شَهْوَةٍ إِلَى شَهْوَةٍ، وَمِنْ يَوْمٍ إِلَى يَوْمٍ، وَمِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَالْعَقْلُ لَا يُعْطِيهَا مَا تَرِيدُ كَيْفَمَا تَرِيدُ، وَلَا مَتَى أَرَادَتْ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَمِيلُ وَلَا تُقَدِّرُ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ وَالْحَالَ، فَقَدْ تَسْتَعْجِلُ مَا فِيهِ ضَرَرُهَا، وَتَوْخَّرُ مَا فِيهِ نَفْعُهَا، وَقَدْ تَزْعُمُ التَّوَسُّطَ وَهِيَ مَائِلَةٌ؛ لِأَنَّ لَهَا شَهْوَةً مِنْ زَعْمِهَا، وَالْعَقْلُ يَزِنُ وَيَضْبِطُ، وَيَشُدُّ وَيُرَخِّي، وَيَجْذِبُ وَيُدْفَعُ وَيَزْجُرُ؛ فَالنَّفْسُ خُلِقَتْ لِهَذَا، وَالْعَقْلُ خُلِقَ لِهَذَا.





تساوي العقول واختلاف النفوس

الأصل أن عقول الناس الأصحاء متساوية أو متقاربة، وأن النفوس مختلفة متباينة في طبيعتها وشهوتها وميلها وورود الأعراض عليها؛ ولأجل هذا أثرت النفس في ميزان العقل في تأمله وتفكيره، فخرجت نتيجته مختلفة، وينسب ذلك الاختلاف إلى العقل، وهذه النسبة صحيحة؛ لأن العقل لم يقاوم طبع النفس وهواها وأعراضها حتى تصح له النتيجة، فالعقل الذي يحكم على شيء والنفس غضبي أو مضطربة أو حزينة أو عجيلى - مقصّر من هذا الوجه، وكذلك يقصّر في عدم تقوية الإيمان ليقاوم شهوات النفس الممنوعة وهواها المضطرب.





نقصُ المعلومةِ وأثره في العقلِ

وأما المعلومةُ المعروضةُ على العقلِ، فلا تخلو إمّا أن تكونَ كاملةً أو ناقصةً:

• فإن كانتِ المعلومةُ كاملةً: فالأصلُ أنَّ العقلَ قادرٌ على استيعابها بكَمالِها الذي أمامه، وإذا لم يفهمها بكَمالِها ذلك، فالتقصُّ الذي يطرأ عليه إنّما هو مقدارُ تأثيرِ النفسِ في العقلِ.

• وإن كانتِ المعلومةُ ناقصةً: فاستيعابُ العقلِ ينقصُ بمقدارِ نقصِها وبمقدارِ تأثيرِ النفسِ فيه، وقد يكونُ غيرُ الذكيِّ أفهمَ لعِلْمٍ معيّنٍ من الذكيِّ؛ باعتبارِ كمالِ أدواتِ الاستيعابِ في الأولِ، ونقصِها في الثاني.

والنفوسُ تختلفُ في طبيعتها، والعقولُ في غالبيتها واحدةٌ، والناسُ تُعبّرُ عن اختلافِ النفوسِ بعباراتٍ أخرى؛ كاختلافِ الأمزجةِ والأذواقِ والرغباتِ والميولِ، فكلُّ هذه الاختلافاتِ مؤثرةٌ في اختيارِ العقلِ وترجيحِهِ، فالعقلُ إذا لم ينفصلْ عن ميلِ النفسِ انفصالاً تامّاً، فإنّه سيتأثرُ اختياره بمقدارِ ثقلِ ميلِ نفسِ الإنسانِ في كِفّةِ الترجيحِ.





مدح العقل وذم النفس

ويدلُّ على تساوي العقول، وأنَّ المؤثِّر فيها إنَّما هو النفس - أن الله لم يذمَّ العقل لذاته، ولكنه ذمَّ النفس لذاتها؛ فإذا ذكَّر العقل، ذمَّ عدم استعماله وإعطائه حقَّه في التفكير والتأمُّل؛ كقوله: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤ وغيرها]، ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣ وغيرها]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: ٦٥]، ﴿أَفَلَا تَنْفَكُّوْنَ﴾ [الأنعام: ٥٠]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [يوسف: ٤٦]؛ فالعقل لا يأمرُ بالشرِّ ولا بالخطأ.

وأما النفس، فيتوجَّه الذمُّ إليها بذاتها؛ لأنَّها المؤثِّرة في العقل، وهي التي تأمرُ بالخطأ والسوء؛ ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣]، فدخل الاستثناء عليها؛ لأنَّ الأصل فيها كذلك؛ ولأجل هذا جاء التحذير من النفس كثيرًا، ولم يأت التحذير من العقل ولو مرة.

ولم يأت أن نبيًّا استعاذ من عقله، ولكن الاستعاذة تكون من شرِّ النفس؛ لأنَّ النفس قد تُعطى الخير وترفضه؛ لأنَّها لا تشتهيه أو يُنافي طبعها الذي تميلُ إليه، وأما العقل، فإنَّه ميزانٌ يُعطي الإنسان النتيجة بحسب ما تُعطيه النفس المعادلة، فإذا أرادت النفس نتيجةً معيَّنة، نقصت فيما تكرَّره، وزادت فيما تُحبُّ، ثمَّ أعطت العقل معادلتها وطالبتَه بالنتيجة، ثمَّ أمرته بالعمل عليها، والتدليل على صحتها، ولكنَّ العقل يُدرِك - كثيرًا - عبث النفس وميلها؛ ولهذا يُحاسب الإنسان على أفعاله؛ لتقصير عقله بقبول تدليس نفسه عليه.

وإذا لم يُفرّق الإنسان بين نفسه وعقله، ويفصل هذا عن هذا، ويعرف طبع نفسه وشهوتها وميلها والأعراض عليها، ويتحكّم في ضبطها، فإنّه لن يستعمل عقله استعمالاً صحيحاً.

وإذا كانت الحقائق مستعصية على النفس، ولا تملك التدليس على العقل فيها، ولا الزيادة والنقصان لتختلّ نتائجه، فإن كانت النفس قويّة مستبدة طاغية على العقل، فإنّها تأمره بما تهوى وتريد ولو كان معاكساً لما يراه العقل وتشعر به النفس، فالنفوس قويّة الطبع شديدة الميل والهوى إن عجزت عن تغيير المعادلات - استبدّت وغيرت النتائج، وقد ذكر الله هذا النوع من النفوس: ﴿أَفَنظَمُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، وقال: ﴿إِنَّهُ فَكَرَ فَقَدَرَهُ ﴿١٨﴾ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَرَهُ﴾ [المدثر: ١٨ - ١٩].

وهكذا كان الأمر بين قابيل وهابيل، لم تكن عواقب قتل قابيل لأخيه هابيل راجحة عقلاً، وكانت النفس تهوى ذلك، فاستبدّت على العقل حتى فعل ما تهوى، وفي هذا قال الله: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠]، و(طوّعت) وزنها: «فعلت»، والتطويع يكون بشدة الترغيب والتزيين والإلحاح عليه؛ حتى تُغيب مرجحات العقل عن العقل.

والنفس تُسوّل وتزين وتُجمل عند العقل ما تهوى وتشتهي، ويكون ذلك باستدعاء محاسن ذلك من بين المساوي، وتعظيمها، وربما استعجلت عليه النتيجة؛ حتى لا يستدرّك مع التراخي أنّها انتفتت وعظمت، والنفوس التي تتخذ ذلك يراها غيرها من العقول المنضبطة بلا مؤثرات، ولا ترى نفسها، وفي هذا التسويل والتزيين يقول يعقوب لأولاده: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، ويقول

السَّامِرِيُّ عَنْ فَعْلَتِهِ: ﴿وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ [طه: ٩٦]، وَلَمَّا كَانَتْ
نَفُوسُ الْمُشْرِكِينَ مُبْتَلَاةً بِالْهَوَى، أَنْكَرَتْ نَبُوَّةَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ بَشَرٌ، وَلَكِنَّ
نَفُوسَهُمْ لَمْ تَتَفَظَّنْ عِنْدَ هَذَا الْاِحْتِجَاجِ أَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ رَبًّا مِنْ حَجَرٍ، فَكَيْفَ
تَقْبَلُ رَبًّا مِنْ حَجَرٍ، وَتُنْكِرُ نَبُوَّةَ أَحَدٍ لِأَنَّهُ بَشَرٌ؟!

وَكُونُ الْأَصْلِ فِي عَقُولِ الْأَصْحَاءِ تَسَاوِيَ التَّرَكِيبِ وَالتَّكْوِينِ -
لَا يَعْنِي عَدَمَ تَبَايُنِ بَعْضِهِمْ فِي ذَلِكَ؛ فَقَدْ يَعْتَرِي بَعْضَهُمْ حِدَّةٌ يَزِيدُ بِهَا عَنْ
غَيْرِهِ؛ كَحِدَّةِ الْبَصَرِ وَالسَّمْعِ، وَلَكِنَّ هَذَا قَلِيلٌ، وَلَيْسَ هُوَ الْأَصْلَ.

وَيَذُلُّ عَلَى أَثَرِ النَّفُوسِ أَيْضًا فِي الْعُقُولِ: أَنَّ عَقْلَ الْإِنْسَانِ الْوَاحِدَ
يَكُونُ سَرِيعَ الْاِسْتِيعَابِ لِبَعْضِ الْعُلُومِ وَبَعْضِ الْمَسَائِلِ، حَتَّى يُعْتَبَرَ فِيهَا
مِنْ الْأَذْكِيَاءِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَوْعِبُ عُلُومًا أُخْرَى هِيَ أَقْلُ صَعُوبَةٍ وَتَعْقِيدًا
مِمَّا اسْتَوْعَبَهَا، بَلْ رَبَّمَا يَكُونُ الْعِلْمُ وَاحِدًا وَالْإِنْسَانُ مُخْتَصًّا بِهِ
وَيَسْتَوْعِبُهُ، فَيَجِدُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ اسْتِغْلَاقًا عَنْ فَهْمِ أَيْسَرِ مَسَائِلِهِ؛
وَذَلِكَ لِأَنَّ تَوَجُّهَ الْعَقْلِ لِلْاِسْتِيعَابِ وَالْفَهْمِ جَاءَ مَعَاكِسًا إِمَّا لَطَبِيعِ النَّفْسِ،
أَوْ شَهَوَاتِهَا، أَوْ الْعَوَارِضِ عَلَيْهَا فِي عِلْمٍ مُعَيَّنٍ أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ،
وَبَعْضُ مَنْ يُوصَفُونَ بِالسَّذَاجَةِ أَوْ الْغَبَاءِ يَسْتَوْعِبُونَ بَعْضَ الْمَسَائِلِ،
وَيُفَسِّرُونَ بَعْضَ الْمَوَاقِفِ، وَيُحَلِّلُونَهَا تَحْلِيلًا قَدْ يَفُوقُ بَعْضَ الْمُوصُوفِينَ
بِالذِّكَاةِ؛ لِأَنَّ عَقُولَهُمْ وَجَدَتْ فِي تِلْكَ اللَّحْظَةِ مُوَافَقَةً لِلنَّفْسِ وَمِثْلًا
شَدِيدًا إِلَى الْفَهْمِ؛ وَلِهَذَا فَاكْثَرُ النَّاسِ فَشَلًّا مَنْ يَسْتَخْدِمُ عَقْلَهُ وَهُوَ
لَا يَعْرِفُ نَفْسَهُ.

وَقَدْ اِمْتَدَحَ اللَّهُ مَنْ قَوَّى عَقْلَهُ عَلَى نَفْسِهِ فَسَاسَهَا حَتَّى زَكَّتْ وَانْقَادَتْ
لَهُ؛ قَالَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، وَإِذَا حُمِيتِ النَّفْسُ وَوُقِيَتْ
مِنْ شُرُورِ مَا فِيهَا، سَلِمَ الْإِنْسَانُ مِنْ مَوْثَرَاتِهَا فِي عَقْلِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ
يَقْرَأُ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨]، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي

تَقَوَّاهَا، وَزَكَّاهَا أَنْتَ خَيْرٌ مَنْ زَكَّاهَا»^(١)، وَتَقَوَّاهَا: كُلُّ مَا يَقِيهَا مِنْ شَرِّهَا،
وَشَرُّ النَّفُوسِ أَمْثَالُهَا.



(١) السُّنَّة، لابن أبي عاصم (٣١٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٤٣٦/١٠) عن أبي هريرة،
والمعجم الكبير، للطبراني (١١١٩١) عن ابن عباس.
وهو في صحيح مسلم (٢٧٢٢) عن زيد بن أرقم، دون ذكر القراءة.



المؤثرات في العقول وأنواعها

يتأثر العقل بأشياء خارجة عن الإنسان، ويتأثر بأشياء من داخله، والمؤثرات فيه من داخله كثيرة جدًا ومتنوعة، وهي الأشد على الإنسان، والأخطر على العقل، وهي مختلفة الخفاء والظهور، والقوة والضعف.

والعقل وعاء للعلم، وكلما كثر علمه ومعرفته وخبرته، أثر فيه، وإذا اجتمع مع كثرة العلم كثرة تفكير، ازداد تأثير ذلك فيه، وإذا صاحب ذلك إيمانًا وذكاءً قلما يغلب؛ لا من نفسه الأمارة، ولا من نفس غيره، ولا من الشياطين ووساوسهم.

والمؤثرات من نفس الإنسان في عقله على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: طبائع النفس.

النوع الثاني: شهوات النفس.

النوع الثالث: أعراض النفس.

وهذه المؤثرات الثلاثة في العقل - لا يلزم أن يكون تأثيرها فيه مباشرًا؛ فهي تؤثر بعضها في بعض منفردة فيما بينها، وتؤثر منفردة ومجمعة في العقل في اختياره، فالشهوة والغريزة أوجدها الله في الإنسان ليتيم سدها بالقدر المشروع، وإذا لم تسد أوجد ذلك عارضًا في النفس من الألم أو الخوف أو الحزن، فإن كان هذا العرض سريعًا، كان تأثيره في العقل سريعًا بمقدار بقائه، ولكن أخطر الأعراض: القويّة التي تؤثر في طبع النفس فتغيره، وطبع النفس طويل أو دائم، وهذا يكون

تأثيره في العقل بمقدار بقائه، فإذا كان العرض قوياً كان تأثيره في الطبع بمقدار قوته، ثم أثر الطبع على العقل، وبمقدار قوتيهما تكون الغلبة؛ كالنظرة الحرام: تورث عرضاً في النفس؛ إما عابراً في الطبع، أو كاسراً له؛ فإن كسر الطبع، تشوّفت النفس للشهوة بالحرام، ثم تأثر العقل تبعاً.

ولأجل هذا لم يجعل الله لكلّ محرّم عقوبةً دنيويّةً؛ لأنّ كلّ عقوبة لها أثر في النفس قد يغيّر طبعها كلّها، فتحيد وتنحرف، ثم تطوّر العقول لانحرافها والتدليل عليه، ولم تكن من قبل عليه، ومبتدأ ذلك شهوة، ثم عرض، ثم طبع، ثم رأي من العقل.

وهذه المؤثرات من النفوس متلازمة كثيراً، وليست منفكة التأثير ولا منفردة به في العقل، وبهذا جاءت الأحكام والتكاليف الربانيّة ضابطة للنفس وموازنة لها؛ حتى تسلم وتستقر؛ فيستقر العقل؛ فتصح نتائجه، ولو أحكم الناس نظرهم في التكاليف الإلهيّة لوجدت مطابقة للنفوس الإنسانية؛ فلا أعلم بالخلق من الذي خلق.

* النوع الأول: وهو طبائع النفس^(١):

فهي مختلفة في الناس، ولا يكادون يتشابهون فيها، فالنفس تكون شجاعة أو جبانة، قويّة أو ضعيفة، متأنية أو عجولاً، غضوباً أو هادئة، حادة أو ليّنة هيّئة، حذرة أو غافلة، نهمّة أو قنوعاً، كسولاً أو نشطة.

وهذه الطبائع تختلف فيها النفوس، وكذلك تختلف في مقدارها فيها، بمقدار ما يقوّيها ويضعفها من نشأة الإنسان في الحياة، فمقادير الشجاعة والقوة تختلف وليست على قدر واحد، فاتحاد النفوس وتطابقها في كلّ نوع وقدر نادر، وعدم تطابقها من السنن الإلهيّة للكون؛ حتى يكون

(١) والنوع الثاني يأتي (ص ٨٢).

هناك سُنَّةٌ توازنٍ وتَدَافُعٌ بَيْنَ البَشَرِ؛ حَتَّى تَسْتَقِيمَ الحَيَاةُ وَتَسِيرَ، فَيَتكاملُ النَّاسُ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَلَوْ كَانَتْ طِبَائِعُهُمْ وَاحِدَةً وَمُتطابِقَةً، لَاتَفَقَوْا فِي الاختيارِ والرغباتِ، وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ دافعٍ قَوِيٍّ لِلعملِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَدْفَعُ إِلَيْهِ: التَّنَافُسُ، وَدافعُ التَّنَافُسِ مَفْقُودٌ، وَلَكِنْ اخْتَلَفَتِ الطَّبَائِعُ لِیَأْخُذَ وَاحِدٌ مِنَ الْآخَرِ رَغْبَتَهُ، وَيَأْخُذُ الْآخَرُ مِنْ غَيْرِهِ رَغْبَتَهُ، فَيَتبادلونَ المَنَافِعَ، وَيَتدافعونَ المَضَارَّ.

﴿اختلاف طَبَائِعِ النُّفُوسِ﴾

وَتَأثُرُ طَبَائِعِ النُّفُوسِ بِحَيَاةِ الْإِنْسَانِ وَنَشَأَتِهِ لَا يَعْنِي عَدَمَ طَبِيعِهِ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ مَا يَزْعُمُهُ بَعْضُ فَلَاسِفَةِ النُّفُوسِ أَنَّ لَا وَجُودَ لشيءٍ اسْمُهُ (الطَّبِيعُ)؛ وَإِنَّمَا الذَّاتُ تُكْتَسَبُ فَقَطْ، وَأَنَّ النُّفُسَ مَخْزُنٌ لِلسلوكياتِ، حَتَّى شَبَّهَ بَعْضُهُم الْإِنْسَانَ بِاللُّوْحِ الْأَبْيَضِ الَّذِي يُكْتَبُ فِيهِ أيُّ شَيْءٍ، وَهَذَا التَّقْرِيرُ سَبَبُهُ اكْتِسَابُ النُّفُوسِ لِلطَّبَائِعِ مِنْ مُحِيطِهَا، وَأَنَّ كُلَّ تَصَرُّفٍ وَانْفِعَالٍ سَلْبِيٍّ فَبِسَبَبِ تَفْكِيرٍ سَلْبِيٍّ يَسْبِقُهُ، وَهَذَا مَعْلُومٌ عَقْلًا، وَلَا تَنْفِيهِ جَمِيعُ الشَّرَائِعِ، وَلَكِنَّ هَذَا لَا يَنْفِي أَسْوَالَ الطَّبَائِعِ الْمَوْجُودَةِ مَعَ بَدْءِ الْخَلْقِ، وَمَنْ نَفَى طَبَائِعَ النُّفُوسِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفِي تَأْثِيرَهَا فِي الْإِنْسَانِ، وَلَكِنْ يَنْفِي وَجُودَ تَشْرِيعِ إِلَهِيٍّ مُتَنَوِّعٍ لَتَنَوُّعِ الطَّبَائِعِ فِي النُّفُوسِ كِتَابَيْنِ طَبِيعَ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَيَرَوْنَ أَنَّ الْأَوَامِرَ وَالتَّكَالِيفَ نَزَلَتْ عَلَى النَّاسِ سَوَاسِيَةً، ثُمَّ يَجْعَلُونَ لِلنُّفُوسِ أَنْ تَخْتَارَ مَا يُوَافِقُ طَبِيعَهَا الْمَكْتَسَبَ فَقَطْ، وَلَيْسَ طَبِيعَهَا الْفِطْرِيَّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَوَامِرَ وَالتَّكَالِيفَ الْمُخْتَلِفَةَ جَاءَتْ بَعْدَ الطَّبَائِعِ حَتَّى تَتَوَافَقَ مَعَهَا؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَ طَبَائِعِ النُّفُوسِ ثَقِيلٌ جَدًّا، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُحَالٌّ، وَلَوْ كَاثَرَ الْإِنْسَانُ.

وَقَدْ ذَكَرَ أَحَدُ حُذَّاقِ الْأَطِبَّاءِ الْعَارِفِينَ أَنَّهُ قَلَّمَا يُنْكِرُ عِلْمَاءُ النُّفُوسِ وَجُودَ الطَّبِيعِ الْفِطْرِيَّ فِي الْإِنْسَانِ، وَمَنْ يُنْكِرُهُ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ يَجْعَلُهُ مَكْتَسَبًا فِي أَوَّلِ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ؛ مَعَ أَنَّ عِلْمَاءَ الْحَيَوَانَ يُوَكِّدُونَ وَجُودَ طَبِيعِ فِطْرِيٍّ خَاصٍّ بِالْحَيَوَانَ قَبْلَ الْاِكْتِسَابِ، فَأَثْبَتَهُ عِلْمَاءُ الْحَيَوَانَ وَنَفَاهُ أَوْلَتْكَ الْقِلَّةُ

في الإنسان، واعتذر الثفأة عن التفريق بأنه ليس للحيوان عقل يكفيهِ فاحتاج إلى الطبع، بخلاف الإنسان فلديه عقل يكفيهِ بالاكْتسابِ عن الطبع الفطريِّ، وهذا تفسيرٌ مادِّيٌّ مَحْضٌ يكتفي بتعليل الأفعالِ فقط، بعيداً عن تعليل خَلْقِ الله للفاعلين وأفعالهم.

ولو صحَّ تشبيهُ الإنسان باللوح الأبيض الفارغ، فطبيعة الألواح تختلف، وليست في الناس من جنسٍ ونوع واحدٍ، واختلافها قد يؤثرُ فيما يُكتبُ عليها؛ في ثباته وعدمه، وليس كلُّ لوحٍ يقبلُ كلَّ قلمٍ.

ومن الطبائع النفسية ما يُخلَقُ عليها الإنسان ويُصبغُ عليها، ولا تتصلُّ بما هو عليه من دينٍ؛ فقد يكونُ مطبوعاً بنفسٍ معتدلةٍ ويكونُ ملحدًا، وقد يكونُ مطبوعاً على نفسٍ غليظةٍ غضوبٍ عجولٍ وهو مؤمنٌ؛ ولهذا توجدُ كلُّ الطبائعِ النفسية في كلِّ المِلَلِ، وتنتقلُ تلك الطبائعُ مع الإنسان عندَ تحوُّله من دينٍ إلى دينٍ، وقد شُبِّهَتْ تلك الطبائعُ التي يُخلَقُ عليها الإنسان بمعادنِ الأرض التي خُلِقَتْ عليها؛ فقد جاء في الحديث: «النَّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا»^(١).

فمروءة الإنسان وكرمه، وحُسنُ خُلُقِهِ وحميَّته، وجِلْمُهُ وأَنَاتُهُ - تنتقلُ معه إلى أيِّ مِلَّةٍ تحوَّلَ.

طبع النفس الأصلي لا يكونُ شرًّا:

ولا يُمكنُ أن يُطَبَعَ الإنسان المكلَّفُ على شيءٍ ثمَّ يقوِّده طبعه المجردُ بلا مؤثراتٍ طارئةٍ إلى الخطأ والضلال، والانحراف والشذوذ، وكلُّ التجريبيين الذين يقولون بخلاف ذلك إنَّما نظروا إلى الطبيعة التي

(١) البخاري (٣٤٩٣)، ومسلم (٢٦٣٨).

اكتسبت الخطأ، ثم أوجدوا لها مسوِّغاتٍ طبيعِيَّةً، والطبيعة تنشأ صحيحةً، ثم تتأثر بمؤثراتٍ، ثم تنحرف، ثم تتطَّبع على الانحراف؛ وذلك أنَّ الإنسان فيه غريزة وشهوة، ولا يميل بطبعه إلَّا إلى إشباعها بالجهة الفطريَّة الصحيحة، وقد يُلاقي الإنسان عَرَضًا يحرفُه عن الرغبة في الطريق الصحيح؛ كالمرأة والرجل حينما يطرأ على أحدهما عَرَضُ خوفٍ أو كراهية من الجنس الآخر الذي يُشبع به غريزته الفطريَّة، فوجد مانعًا في النفس عنه، وفي داخله قوتان: قوة دافعة، وقوة مانعة؛ الدافعة: الغريزة، والمانعة: الحاجز الذي صنَّعه العَرَضُ، فإذا كانت القوة المانعة أقوى من الدافعة، عَجَزَ عن أخذ غريزته منها، وإن لم يكن فيه طبع يمنع أو علم أو دين، انحرف إلى الشذوذ، كلُّ منهما يضع غريزته في جنبه، حتى ربَّما صار طبعًا فيهما!

وهكذا في غريزة المال، يُطَبِّع الإنسان على كسبه من الحلال، فإذا كان هناك مؤثِّرٌ أوجد عَرَضًا قويًّا؛ كعجزه عن الكسب أو الحرمان منه، وكان في الإنسان قوتان دافعة ومانعة، فإن كانت المانعة أقوى من الدافعة، ولم تجد الدافعة ما يحجزها من طبع أو علم أو دين، سرق وغصَّب، وارتشى، وأخذ وجحد، ثم يكون طبعًا، وهذا لا يُعذر به الإنسان المكلف؛ لأنَّ له عقلًا يُجاهد به طبعه وأعراضه المؤثرة فيه.

ولو حُميت الطبائع من الأعراض التي تحرفها، لكان ذلك حاميًا للعقل من تأثيرها، فقد تؤثر الأعراض في الطبائع، ثم تؤثر الطبائع في العقول، كما يأتي بيانه بإذن الله.

والطبائع النفسِيَّة على اختلافها مؤثرة في العقل في اختياره، فكلُّ نفس تُحبُّ ما يُناسب طبعها من الآراء والأفكار والأعمال، وإذا كان ذلك الطبع شديدًا فيها، فإنَّ النفس قد تستبدُّ على العقل في أن يختار ما تريد،

وتنشط في سعيه في تتبع الأدلة والحجج والبراهين على صدق ما يؤيد طبيعتها من فكرة أو رأي أو عمل.

والطبائع النفسية كما تؤثر فإنها تتأثر، فقد يؤثر في طبيعة الإنسان أشياء خارجة عنه؛ من بيئة وخلطة، ونوع علم ومعرفة، وما يُعامل به في الحياة من عدل أو ظلم، فهذه أشياء تؤثر في الطبع، ولكنها لا تجتثه من النفس، فيبقى كامناً قد يرجع إليه الإنسان إذا جاء مثير له، فيرجع إلى أصله، كما يمكن تأليف السباع المفترسة منذ ولادتها على الأنس والمسالمة، ولكن يبقى الطبع كامناً فيها، إن استثير ثار.

اختلاف حساب النفوس للوقت:

ومقاييس الناس ومعاييرها لتقييم الأشياء تتأثر بحسب تأثير النفوس فيهم، فللنفس حساب واعتبار خاص بها، ربّما يتوافق مع الواقع، وربّما يختلف عنه، ويبقى العقل في تنازع بينها وبين الواقع، حتى في حساب الزمن؛ فحساب النفس قد يختلف عن الواقع، فالنفس لها ساعة زمنية خاصة بها، قد تتطابق مع ساعة الشمس، وربّما لا تتطابق بزيادة أو نقص بحسب طبيعة النفس وأعراضها؛ فالنفس المطبوعة على العجلة والحدة إذا انتظرت شيئاً، فساعتها كالיום بالنسبة للنفوس المعتدلة، والنفس الباردة البليدة إذا انتظرت شيئاً، فالיום عندها كالساعة بالنسبة للنفوس المعتدلة، ولو كانت النفوس تنتظر شيئاً واحداً لاختلفت في حساب الزمن.

وحساب النفوس للزمن قد يتغير بشيء خارج عنها؛ ككثرة الحوادث وتتابعها وتلاحقها حتى تلهو بواحدة عن الأخرى، ويتسلسل ذلك فيها؛ حتى لا تدري: حوادثها متى بدأت ومتى انتهت؛ وذلك لتداخلها فيما بينها، وهذا هو المقصود في الحديث: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى

يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، فَتَكُونُ السَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَالشَّهْرُ كَالْجُمُعَةِ، وَتَكُونُ الْجُمُعَةُ كَالْيَوْمِ، وَيَكُونُ الْيَوْمُ كَالسَّاعَةِ، وَتَكُونُ السَّاعَةُ كَالضَّرْمَةِ بِالنَّارِ^(١).

وإنما جعل هذا علامةً لآخر الزمان - مع كونه موجوداً عارضاً لكل نفس، وفي كل زمان - لأنه في آخر الزمان عامٌ لعامة النفوس، وأمّا فيما قبل، فهو يكون لنفسٍ دون نفس، ولحالةٍ دون أخرى، فيتغيّر حساب العقول بشدةٍ تغيّر النفوس؛ لأنّ زمان النفس غير زمان الشمس.

والنفس إذا غلبت العقل في حساب الزمن فقصرته وهو طويل، أو طوّلته وهو قصير، أثّرت فيه في عمله واختياره، فإذا شعر أنّ الزمان قصير، استعجل ولم يتيقن عمله، فيبدأ بشيءٍ ولا يهتم، فينتقل إلى غيره خوفاً من فواته، وإذا شعر أنّ الزمان طويل، تراخى وسوف حتى يفوته الخير، وفي كل الأحوال تُنزَعُ بركته، وهذا كله يحتاج إلى مجاهدة العقل في كل شيء، حتى في حساب الزمان والانتفاع منه.

﴿تأثر طبع النفس بالنشأة:﴾

وطبائع الإنسان تتأثر بما تنشأ عليه؛ كالبيئات؛ فبيئة البادية والصحراء والبيئة التي يكثر فيها الظلم من القوي للضعيف تؤثر في طبيعة أهلها بالقسوة والشدة والإقدام؛ لأنها نشأت على التنازع والمغالبة، فتميل طبائعهم إلى ما يوافقها؛ ولهذا فأكثر ظهور للخوارج يكون في تلك الطبائع المتأثرة بما نشأت عليه، وتعتري من نشأ في ذلك الجدة في الأمر والنهي والعقاب والغيرة، ويُقابل ذلك البيئة المترفة المنعمة كثيرة المملذات ووفرة الشهوات، فإنّه يكثر فيها الإرجاء وضعف الأمر والنهي والغيرة، وقد ذكر النضر بن شميل أنّ الإرجاء دين يوافق المترفين؛

يُصِيبُونَ بِهِ مِنْ دُنْيَاهُمْ، وَيَنْقُصُ مِنْ دِينِهِمْ، وَأَيَّدَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَأْمُونُ^(١)،
وَهُوَ أَعْلَمُ بِمِثْلِ تِلْكَ الْحَالِ.

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ طَبْعَهُ، أَثَّرَ ذَلِكَ فِي اخْتِيَارِ عَقْلِهِ، وَتَوَهَّمَ الْحَقَّ مَعَهُ،
وَرَبَّمَا عَانَدَ وَكَابَرَ؛ لِأَنَّهُ يَجِدُ تَوَافُقًا بَيْنَ طَبْعِهِ وَالْأَدْلَةِ الَّتِي انْتَقَاهَا
وَاسْتَجَلَبَهَا مِنْ بَيْنِ أَضْدَادِهَا؛ كَالنَّفْسِ الْمَطْبُوعَةِ عَلَى الْكَرَمِ تَدْفَعُ الْعَقْلَ
إِلَى النَّظَرِ وَالْإِمْسَاكِ بِأَدْلَةٍ فَضْلِ الْكَرَمِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْآثَارِ،
وَأَشْعَارِ الْأُمَمِ، وَأَمْثَالِهِمْ، وَقَصَصِهِمْ وَحِكَايَاتِهِمْ؛ حَتَّى تَكُونَ مَشَبَّعَةً
مَتَشَرَّبَةً مِنْ تَأْيِيدِ مَا تَمِيلُ إِلَيْهِ فِي طَبْعِهَا؛ حَتَّى يَكُونَ بِذَلِكَ بِنَفْسٍ طَيِّبَةٍ،
وَعَقْلٍ مُؤَيَّدٍ، وَعَكْسُهَا النَّفْسُ الْمَطْبُوعَةُ عَلَى الْبَخْلِ؛ تَدْفَعُ الْعَقْلَ إِلَى
اسْتِجْلَابِ وَضْبِ أَدْلَةِ الْإِمْسَاكِ وَالْاِقْتِصَادِ، وَالْإِدْخَارِ وَالتَّوْفِيرِ وَالتَّدْبِيرِ!

وَالنَّفُوسُ الْمَطْبُوعَةُ عَلَى الْقَسْوَةِ وَالشَّدَةِ تَدْفَعُ الْعُقُولَ إِلَى مَعْرِفَةِ أَدْلَةِ
الْإِقْدَامِ وَالْحَزْمِ، وَالْمُوَاجَهَةِ وَالْمُقَاتَلَةِ، وَالْمِيلَ إِلَى الْأَشَدِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ
عِنْدَ الْاِخْتِيَارِ فَقَطْ وَتَتَجَاهَلُ مَا عِدا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِلطَّبْعِ نَهْمًا وَفِيهِ مَتْعَةٌ
لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِمَا يُوَافِقُهَا مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ.

وَقَدْ يَكُونُ طَبْعُ الشَّدَةِ وَالْجَفَاءِ فِي الْحَوَاضِرِ؛ بَلِ وَالسَّوَاحِلِ، وَلَكِنَّهُ
يَكُونُ فِي أَفْرَادٍ، لَا فِي الْكَثَرَةِ وَالْغَلْبَةِ؛ وَذَلِكَ لِدَوَافِعِ أُخْرَى مِنَ الطَّبَائِعِ؛
فَقَدْ يَكُونُ طَبْعًا نَفْسِيًّا يَجْرُ طَبْعًا آخَرَ، وَيَكُونُ الْأَوَّلُ طَبْعًا أَصْلِيًّا، وَالثَّانِي
طَبْعًا مَكْتَسَبًا، وَرَبَّمَا تَتَسَلَّلُ الطَّبَائِعُ النَّفْسِيَّةُ فَيَجْرُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيُبْنَى
بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَقَدْ تَكُونُ النَّفْسُ مَطْبُوعَةً عَلَى حُبِّ الْوَجَاهَةِ بِشِرَاهَةِ،
وَحِينَئِذٍ تَحَاوُلُ النَّفْسُ أَنْ تَتَطَبَّعَ عَلَى كُلِّ طَبْعٍ يَصْعَدُ بِهَا إِلَى تَحْقِيقِ
وَجَاهَتِهَا وَصِدَارَتِهَا، وَيُطْفِئُ غَرِيزَتَهَا الطَّبْعِيَّةَ تِلْكَ، فَقَدْ تَكُونُ الْحَاجَةُ إِلَى
التَّطَبُّعِ بِالْقُوَّةِ وَالْحِدَّةِ وَالْجَفْوَةِ أَمْرًا يَتَوَجَّهُ بِهِ وَيَعْتَلِي بِذَلِكَ شَأْنُهُ، وَرَبَّمَا

تكون نفسه مُحبةً للذكر فتحبُّ أن تُذكرَ ولا يهْمُها أن تُذكرَ بخيرٍ أو شرٍّ، ما دامت الألسنُ تطرُقُها لتكونَ شاغلةً الناسِ ومالئةً لمجالسِها بالحديثِ عنها.

وبعضُ النفوسِ المطبوعةِ على اللينِ والرقّةِ والضعفِ تميلُ إلى السَّكينةِ والمتعةِ واللذةِ، فتستجلبُ بالعقلِ أدلةَ السلامةِ والأمنِ، وفضلِ العافيةِ والعفوِ عن الناسِ، والمسامحةِ والرفقِ، والصبرِ على الأذى، وتتغافلُ عما عدا ذلك مهما بُغِيَ عليها، فلا تنتصرُ ولا تنتصفُ، وهذا الطبعُ ينشأُ أيضًا في النفوسِ التي غرقت في النعيمِ والملذَّاتِ حتى تمكَّنت منها، فتتألمُ من فقدِها، فتحبُّ المحافظةَ عليها بكلِّ دليلٍ وتعليلٍ.

وربَّما تكونُ بعضُ الطبائعِ النفسيَّةِ تُظهرُ الإنسانَ بعقلٍ ضعيفٍ، وهو في حقيقته لو سلِمَ منها لكان في عدادِ الأذكياءِ؛ لأنَّ تلكَ الطبائعَ تجعلُ العقلَ يتصرَّفُ تصرُّفًا يُخَفِّفُ وطأةَ الطبعِ على النفسِ؛ كإفشاءِ الأسرارِ، وكثرةِ الكلامِ فيما يعني ولا يعني، وهذا محبوبٌ في بعضِ النفوسِ الضيقةِ الحرجةِ، والنفوسِ الساذجةِ والمضطربةِ.

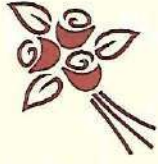
وبعضُ النفوسِ فيها من الطبائعِ ما يجعلُها تتقدَّمُ على غيرها في جوانبٍ، ولو كان غيرها أرجحَ منها في مجموعِ الطبائعِ، وقد تكونُ أولى منها في بابِ العلمِ والإيمانِ، فحُذيفَةُ بنُ اليمانِ كان أمينَ سرِّ النبي ﷺ لطبع في نفسه، استحقَّ هذا الفضلَ، مع أنَّ هناك من الصحابةِ مَنْ هو أفضلُ منه وأكملُ.

ووجودُ بعضِ الطبائعِ النفسيَّةِ التي يختصُّ بها بعضُ الناسِ عن غيرِهم - لا يعني فضلَهُ على غيره، ولكنَّ تلكَ الطبائعَ مواهبٌ يُؤْتاها الإنسانُ كما يُؤْتى بسُطةِ الجسمِ وجمالِ الخِلقةِ، فهذه أشياءُ خُلِقَ عليها،

والتفاضلُ يكونُ بينَ الناسِ في الأمورِ المكتسبةِ والاختياريةِ؛ كالأدبِ والعلمِ والمعرفةِ، فتلكُ أشياءٌ مكتسبةٌ يُحصِّلُها الناسُ باختيارِهم، وهي أصلُ التفاضلِ، وأولى الفضائلِ بالمدحِ والثناءِ.

وأما غيرُ المكتسبةِ، فيُنتَفَعُ منها؛ كما يُنتَفَعُ مِنْ بَسْطَةِ جَسَمِ الإنسانِ وقوةِ بنائِهِ وطولِهِ في أعمالِ يصلُحُ لها، ولا يصلُحُ غيرُهُ، وإذا أعطى اللهُ الإنسانَ الكمالَ في طبعِ لم يكْمُلْ له الآخرُ غالبًا؛ حتى يكونَ فيما نقصَ مِنْ طبعِهِ محتاجًا إلى غيرِهِ ممَّن اكتمَلَ فيه ذلك الطبعُ، ويأخذُ غيرُهُ ما نقصَ منه مِنْ غيرِهِ، وهذا التباينُ تعرفُهُ العقولُ وتُدِيرُ منافعَها بحسبِهِ؛ ولهذا فإنَّ الناسَ مطبوعونَ على التآلفِ لأجلِ ذلك؛ يَعْلَمُ نقصَهُ في أشياء، فربَّما احتاجَ إلى غيرِهِ يومًا ما لتكميلِها؛ فيحفظُ وُدَّهُ؛ لَتَبْقَى سُنَّةُ التوازنِ في الطبائعِ.





أصول طبائع النفس

تختلف أصول نشأة طبائع النفوس، وبحسب طبيعة نشأتها تكون شدة تجذرها في النفس، وصعوبة تغييرها، ويتبع ذلك شدة تأثيرها في الإنسان وعقله، فمن الطبائع ما أصل نشأتها مع الإنسان في تكوينه، فهي مخلوقة فيه كما خلق السمع والبصر، ومنها ما لا يولد معه ولكن يتطبع عليه بحسب نشأته ومحيطه؛ حتى يصبح طبعاً ملازماً له:

■ أما النوع الأول^(١) من الطبائع؛ وهي الفطرية:

فهي الطبائع التي يُخلق عليها الإنسان كما تُخلق حواسه؛ كالحدة والسكينة، والعجلة والحلم والأناة وغيرها من الطبائع، والناس يختلفون في مقدار نصيبهم من هذه الطبائع؛ فمنهم شديد الحدة ومنهم خفيفها، ومنهم شديد العجلة ومنهم خفيفها، ومنهم سريع الغضب ومنهم بطيئه.

ومن ذلك خلقه الطبع في المرأة على الرقة واللين، وشدة الحياء، وحب الزينة، والبعد عن المخاصمة واللجاج، فهذه الطبائع أصلية فيها، وهي وإن وجدت في الرجل إلا أن وجودها فيه ليس بقدر وجودها في المرأة، حتى إن من وجدت فيه من الرجال فإنه يشبه بصفة المرأة؛ لأنها ليست طبعاً أصلياً في الرجل، فمنها ما إذا وجد في الرجال أصبح محموداً؛ كالحياء؛ فقد وصف النبي ﷺ بأنه «كَانَ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي خَدْرِهَا»^(٢).

(١) النوع الثاني يأتي (ص ٨٠).

(٢) البخاري (٣٥٦٢)، ومسلم (٢٣٢٠).

طَبْعُ اللَّيْنِ فِي الْمَرْأَةِ:

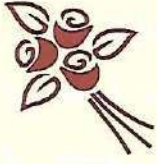
وأصلُ الرِّقَّةِ واللِّينِ يَخْتَلِفُ قَدْرُهَا حَتَّى فِي النِّسَاءِ أَنْفُسِهِنَّ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَأُخْرَى، وَيَخْتَلِفُ كَذَلِكَ قَدْرُهُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ النِّسَاءِ مِنَ الشَّدَةِ وَالْغِلْظَةِ مَا لَيْسَ فِي بَعْضِ الرِّجَالِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الرِّجَالِ مِنَ الرِّقَّةِ وَاللِّينِ مَا لَيْسَ فِي بَعْضِ النِّسَاءِ، وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ لَيْسَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْجَنْسَيْنِ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ كُلِّ طَبْعٍ نَصِيبٌ يَخْتَلِفُ مَقْدَارُهُ عَنِ الْآخَرِ، وَغَلْبَةُ طَبْعٍ فِي أَحَدِ الْجَنْسَيْنِ لَا يَعْني انْتِفَاءَهُ بِالْكُلِّيَّةِ عَنِ الْآخَرِ، فَأَصْلُ الرِّقَّةِ مَوْجُودٌ فِي الرَّجُلِ لَكِنَّهُ لَيْسَ كَالْمَرْأَةِ، وَشِدَّةُ الرَّجُلِ لَيْسَتْ كَشِدَّةِ وَقَسْوَةِ الْحَيَوَانِ الْمَتَوَحِّشِ، فَلِكُلِّ مَخْلُوقٍ طَبْعٌ خَاصٌّ بِهِ، يَتَّفَقُ مَعَ تَكْلِيفِهِ فِي الْحَيَاةِ؛ لِتَكْتَمَلَ سُنَّتُهُ التَّوَازِنِ وَالتَّكَامُلِ بَيْنَهُمْ.

وَمِثْلُ هَذَا الطَّبْعِ أَيْضًا طَبْعُ حُبِّ الزِينَةِ، فَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، لَكِنَّهُ أَصْلٌ شَدِيدٌ فِي الْمَرْأَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الرَّجُلِ؛ وَلِأَجْلِ هَذَا جَاءَتِ الْمَوَازَنَةُ فِي الْحَثِّ عَلَى الزِينَةِ وَالتَّجَمُّلِ فِي الرِّجَالِ أَكْثَرَ مِنَ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ فِيهَا طَبْعٌ كَافٍ تَحْتَاجُ فَقَطْ إِلَى الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا هَذَا الطَّبْعُ فِي الرَّجُلِ، فَهُوَ أَقْلُ مِنَ الْمَرْأَةِ، فَاحْتَاجُ إِلَى مَخَاطَبَتِهِ بِالتَّزْيِينِ وَالتَّجَمُّلِ؛ لِأَنَّ الطَّبْعَ غَلَابٌ، وَلَوْ جَاءَتِ الْأَوَامِرُ الْإِلَهِيَّةُ كَثِيرَةً لِلْمَرْأَةِ بِالتَّجَمُّلِ وَالتَّزْيِينِ، لَخَرَجَتْ عَنِ الْحَدِّ الْمَقْبُولِ، فَاجْتَمَعَ طَبْعُهَا وَأَمْرُهَا عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَزَادَتْ عَنِ الْحَدِّ.

وَإِذَا كَانَ يَجْتَمِعُ فِي الْمَرْأَةِ طَبَائِعُ كَدِّ الشَّدَةِ الْحَيَاءِ، وَحُبِّ الزِينَةِ، وَالرِّقَّةِ، لَمْ تَكُنْ هِيَ فِي قُوَّةِ الْخُصُومَةِ وَشِدَّةِ الْمَجَادَلَةِ وَالنِّزَاعِ كَالرَّجُلِ، وَفِي الْمَرْأَةِ يَقُولُ اللَّهُ: ﴿أَوَمَنْ يُنَشِّئُ فِي الْآلِحِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]، حَتَّى وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ حَاضِرَةً الْحُجَّةِ قُوَّةَ التَّفَكِيرِ، لَكِنَّهَا

ليست كالرجل في الجرأة على إظهار حُجَّتِها عند المخاصمة والجدال،
 فالله لم يذكر عنها عدم وجود الحجة، ولم يصفها بضعف التفكير، ولكن
 وصفها بعدم التعبير فقال: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]؛
 يعني: لا يُفصِّح ولا يُعَبِّر؛ وذلك لما طُبعت عليه من الرقة والميل إلى
 الزينة، وهذا الطبع النفسي مؤثرٌ في اختيار العقل، وليس هذا نقصاً فيه
 بذاته، ولكنه يضعف أمام النفس فتأثيره عما يريد، فتكون نتيجته قاصرة،
 فيوصف حينها بالنقص، وحقيقة النقص فيه ليس للذات؛ وإنما للنتائج.
 وقد قال فرعون في موسى عليه السلام: ﴿أَمْرَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ
 وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]، فاتَّهم موسى أنه لا يُبينُ بلسانه ما عنده من
 حُجة؛ وذلك أنَّ في لسان موسى عُقدة، وقد دعا ربه بحلِّها: ﴿وَاحْلُلْ
 عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾ ﴿٢٧﴾ يَقْفَهُوا قَوْلِي﴾ [طه: ٢٧ - ٢٨]، واستجاب الله له بما
 يفهمون به قوله، وما زال فرعون يُعيرُه بما بقي فيه أو بما كان عليه.





تناسبُ التكاليفِ مع الطبائعِ

ويجبُ أن تكونَ التكاليفُ متكافئةً مع الطبائعِ ومكملةً لها، فلمَّا كانتِ المرأةُ البكرُ مطبوعةً النفسِ على الحياءِ، تستحيي من طلبِ الزواجِ أو الموافقةِ عليه، كان من الحكمةِ الإلهيةِ أن يُجعلَ سكوئُها عندَ عرضِ الزواجِ عليها مثلَ نُطقِها، فجاء في الحديثِ: «البكرُ تُستأذنُ في نفسها، وإذْنُها صُماتُها»^(١)؛ لأنَّ شجاعَتها في الرَفْضِ قويَّةٌ، وشجاعَتها في الموافقةِ مُنقبضةٌ، وإن كانت حقيقَةُ الإدراكِ العقليِّ في المرأةِ متحقِّقةً، ولكنَّ الطبعَ النفسيَّ يمنعُ العقلَ من الإفصاحِ، فجاء التكاليفُ ممتدًّا؛ لأنَّ الطبعَ النفسيَّ منكمشٌ؛ ليُكملَ النقصَ فيه، وهذا من إحكامِ التشريعِ.

ومن هنا لم يكنْ مناسبًا وضعُ المرأةِ في مواضعِ الشدَّةِ والقوةِ والنزاعِ والخصوماتِ، وليس ذلك لأجلِ الضعفِ العقليِّ؛ وإنَّما لأجلِ الطبعِ النفسيِّ الذي يؤثرُ في العقلِ من أن يستجيبَ لكلِّ ما يدرِكُه من حقائق؛ لأنَّ النفسَ غَلَّابةً، فلا يُتصوَّرُ أن تكونَ المرأةُ مقيمةً للحدودِ ومنقَّدةً للعقوباتِ، ولو كانت مُدركةً بعقلِها للمصالحِ العامةِ لذلك، ولو كانت قوتُها الجسمانيَّةُ كالرجلِ أو أشدَّ؛ لأنَّ العبرةَ ليست بالبدنِ، ولا بوجودِ العقلِ فحسبُ، بل أيضًا بالطبعِ النفسيِّ الذي يمنعُ البدنَ والعقلَ من بذلِ قدرتهِ، ولو أُنيطتْ بها إقامةُ الحدودِ وتنفيذُ العقوباتِ لتعطلَّ ذلك في الدولِ، وسببُ ذلك عدمُ مناسبةِ تلكِ التكاليفِ لطبائعِها.

وكذلك في المرأة حينما يُشترط لها الولي في النكاح، ليس نقصاً في عقلها عن استيعاب الصورة الظاهرة في الإيجاب والقبول؛ وإنما لأن في نفسها طبائع باطنة مؤثرة في التصرف الظاهر، وهي الحياء والرقّة واللين عند التفاوض مع زوج مُقبل عليها وهي مقبلة عليه، فتضعف نفسها لتلك الطبائع؛ ولهذا لا يُشترط لها ولي في رفض الزواج من رجل لا ترغبه؛ وإنما يُشترط الولي في إمضاء الإيجاب والقبول والشروط، وهذا الاشتراط ليس نقصاً في أصل إدراك العقل عامة؛ فالعقل الذي رفض هو العقل الذي قبل، ولكن النفس هنا ليست هي النفس هناك؛ فالنفس عند الرفض متوازنة، وعند القبول يعتريها الضعف لأجل الحياء وميل العاطفة؛ ولأجل هذا يصح أن تتصرف المرأة في مالها، فتبيع وتشترى ما شاءت من الأموال ولو كان كمال قارون؛ لأن نفسها عند البيع والشراء متوازنة غير مؤثرة في العقل، وهي أيضاً شحيحة في الأموال لا يوجد تضحية عاطفية، ولا أثر معنوي حاضر في البيع والشراء كما يحضر عند الزواج؛ لأنه في الحقيقة صفة عاطفية ليست مالية، والابتزاز فيها غير مدرك القدر، فيجب أن يُحمى، لا أن يُهدر.

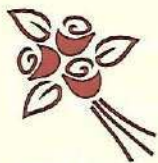
وطبع الضعف الذي يعتري المرأة في هذا الموضع - يعتري الرجل نحوه أو قريب منه كذلك؛ ولهذا كان في مقابلة رجل لرجل في عقود النكاح مُزِيل للضعف النفسي الذي يعتري الجانبين: جانب الرجل وجانب المرأة، على اختلاف في مقداره فيهما، وفي هذا يقول الله: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]؛ قال طاووس: أي: في أمور النساء، ليس يكون الرجل في شيء أضعف منه في النساء، وقال وكيع: يذهب عقله عندهن^(١).

(١) تفسير الطبري (٦/٦٢٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٩٢٦).

واشترائطُ الوليّ للمرأةِ في عقودِ النكاحِ هو إزالةُ لما طُبِعَتْ عليه نفسُ الجنسينِ مِنَ الضعفِ بينهما عندَ تلاقيهما، وهذا نظيرُ كسرِ ضعفِ النفسِ عندَ خلوةِ الرجلِ بالمرأةِ، فوجودُ مَحَرَمٍ معهما يكسرُ حِدَّةَ ذلك الضعفِ، ويُقلِّلُ أو يُزيلُ لوازمه، مع أنَّ العقلَ الذي يَحْمِلُهُ الرجلُ والمرأةُ عندَ الخلوةِ بينهما هو العقلُ الذي يَحْمِلَانِهِ عندَ وجودِ المَحَرَمِ أو الوليّ بينهما؛ وذلك أنَّ ضعفَ النفسِ وشدةَ ميلها تُضعِفُ قدرةَ العقلِ على مُغالبتها، فتتصرَّفُ النفسُ باسمِ العقلِ، وأكثرُ اختياراتِ العقولِ التي تكونُ وقتَ عدمِ استقرارِ النفسِ وتوازنها - تكونُ عاقبتها ندامةً وملامةً.

وتأثيرُ النفسِ على عقلِ الجنسينِ عندَ خلوتيهما - ليس لمجردِ اختلافِ جنسهما: لأنَّ هذا ذَكَرٌ وتلك أنثى؛ بل التأثيرُ يكونُ عندَ الأجنبيَّينِ مِنَ الجنسينِ، فاجتماعُ الرجلِ بامرأةٍ مِنْ مَحارِمِهِ كأُمِّه وأختِهِ، واجتماعُ المرأةِ برجلٍ مِنْ مَحارِمِها كأبيها وأخيها - لا يُشترطُ فيه ما يُشترطُ في الأجانبِ؛ لأنَّ النفسَ غيرُ متأثرةٍ هنا؛ فلن تؤثرَ في العقلِ تبعاً، ولن تختلَّ نتائجُها، ومن ثَمَّ أفعاله.





معنى (ناقصات عقل)

وأما حديثُ وصفِ النساءِ بـ(ناقصاتِ عقل)^(١)، فليس المرادُ بذلك نقصاً حسيّاً في تركيبةِ العقلِ وتكوينه عن مجردِ استيعابِ المسموعِ والمُشاهدِ، ولكنْ لما كانت نفسُ المرأةِ لينةً رقيقةً حيّةً، كانت مُمسكةً للعقلِ أنْ يُفصحَ عما يريدُ ويعلمُ، مُنسيةً له عندَ الخصوماتِ؛ فقد جاء في ذاتِ الحديثِ وصفُ المرأةِ بـ(نقصِ الدين)، وجاء تفسيرُ نقصِ الدينِ بعدمِ صلاتها وصيامها وهي حائضٌ، مع قُدرتها البدنيّةِ على ذلك؛ لكنْ بدّنها ممنوعٌ مِنَ الفعلِ بأمرٍ خارجٍ عنه، وكذلك نقصانُ عقلها، ليس لعلّةٍ في العقلِ؛ وإنّما لأمرٍ خارجٍ عنه مؤثّرٍ فيه، وهو رِقّةُ نفسها ولينها الطبعيُّ المتأثّرُ بمواقفِ الخصوماتِ، فليستِ المرأةُ ذاتُ نفسٍ مطبوعةٍ على الجسارةِ والإقدامِ في الخصوماتِ والصراعاتِ كالرجلِ، والتي هي لأجلها تُطلَبُ الشهاداتُ، فالشهادةُ في أصلها لا تُطلَبُ إلّا لأجلِ إثباتِ الحقوقِ عندَ النزاعِ والاختلافِ عليها، فليستِ الشهادةُ عبادةً مجردةً بكتابةِ الحقوقِ؛ وإنّما تحسباً للنزاعِ عليها، واللهُ لم يجعلْ شهادةَ المرأتينِ بشهادةِ رجلٍ لأجلِ عدمِ قدرةِ المرأةِ على استيعابِ المعلومةِ وإدراكها وتحملها عندَ تلقّيها؛ وإنّما المرادُ بذلكِ عدمُ الكمالِ عندَ أدائها في تلكِ الحالِ، فالمعلومةُ موجودةٌ، ولكنْ يطرأُ عليها عندَ الخصوماتِ والحاجةِ إلى أداءِ الشهاداتِ نسيانٌ؛ لِعَرَضِ موقفِ رهبةِ الخصومةِ، كما

(١) البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٧٩، ٨٠).

يحدث لبعض الرجال نسيان ما يحفظ في رهبة بعض المواقف؛ ولهذا أذن الله للمرأة بتحمل الشهادة كالرجل، وشدد عليها عند الأداء لها بخلاف الرجل؛ لأن الأصل صلابة نفس الرجل، ورقة نفس المرأة، ويتأثر المحفوظ بتأثر النفس في موقف الخصومة، وقد قال الله عن المرأة عند الخصومة: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]؛ يعني: لا تبيّن ما لديها في هذا الموقف، وهذا في الشهادات أيضًا قال: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ فإن من أسباب نسيان المعلوم تهيب النفس للمقام، حتى لو كان محفوظًا متقنًا، وقد يعتري كُمل الرجال، كما نسي بعض الصحابة وغيرهم وأُرتج عليهم في قراءة الصلاة حتى للفتحة وفي الخطب بالناس، ولكنه في الرجال عارض، وفي النساء عند الخصومات كثير أو غالب، فوصفت المرأة في هذا الموضع وأشباهه بنقصان العقل كما وصفت بنقصان الدين، ليس قصورًا في ذات العقل، ولا قصورًا في ذات البدن، ولكن العقل يُريد الإبانة فقيده النفس، والبدن يريد العمل فقيده النص، وكل واحد منهما كان نقصانه بأمر خارج عنه.

ويدل على ذلك أن المرأة يصح روايتها لأحاديث النبي ﷺ بالأسانيد، لا يُشترط فيها أن تعتضد رواية المرأة الثقة بامرأة أخرى، بل تكفي الواحدة ما دامت ثقة، مع أن حفظ الوحي أعظم من حفظ الحقوق المالية، والاحتياط له أعظم من الاحتياط لغيره، ولكن اختلف في الحالين كمال النفس وتأثيرها في العقل؛ لأن الرواية لا يكون فيها مُشاحّة ومنازعة وخصومة على حقوق، فاختلفت معلومة الرواية عن معلومة الشهادة؛ لاحتمال اختلاف الحال عند الأداء؛ فالأصل في الشهادات أنها لا تُطلب إلا عند التنازع، وأمّا عند التوافق وتراضي

الأطراف وتوافقهم في الإقرار، فلا تُطلب حينها الشهادة، سواء كان الشاهد رجلاً أو كان امرأة، ورواية الحديث تصح من المرأة الثقة الواحدة، ولو كانت الرواية في الحقوق المالية التي يُقضى فيها بين الناس في الدماء والأموال إلى آخر الزمان، فروايتها صحيحة في نقل الحدود؛ كالقصاص والقطع، والأمور المالية؛ كالبيع والمزارة وغيرهما، التي تجري عليها حقوق الأمم، ولكن في الشهادات في القضايا العينية تكون شهادة المرأتين بشهادة رجل؛ لأن الأمر يتعلق بحال عند الأداء، فاحتيط لحقوق الناس وأموالهم من تلك الأعراض المؤثرة؛ لأن أداء الشهادة لا يُحتمل فيه التردد بين احتمالين والشك والتناقض؛ فربما تسقط حقوق بمثل هذا.

وعند الأداء للشهادة في مواضع النزاع يعتري النفس الرقيقة أعراض تؤثر في التذكر، وقد قال الله تعالى في علة شهادة المرأتين بشهادة رجل: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وسبب تأثير الضبط عند المرأة للشهادة على الحقوق أمور؛ أهمها أمران:

الأول: أثر التنازع والخصومات والصراعات على الحقوق في النفس، وكلما كانت النفس أشد تأثراً، كانت تبعثها على العقل وما يتحمله أكثر، على ما تقدم.

الثاني: عدم وجود دواعي التذكر والضبط لمسائل الحقوق بين تلقى المعلومة وبين أدائها، وقد تكون تلك المدة الزمنية يوماً أو شهراً أو سنة أو سنوات، وأسباب ضعف دواعي التذكر للحقوق بين الرجل والمرأة: نفسية يرجع أثرها على العقل، وتفصيل ذلك:

أن المرأة مفطورة نفساً على العناية بتفاصيل ودقائق مخصوصة توافق ميلها الطبيعي وشهوتها النفسية، ولا تتشوف هممتها إلى معرفة

تفاصيل الحقوق التي أصلها يكون بين الرجال؛ لاهتمامهم بها عادة أكثر من النساء، والنفس تميل إلى ضبط وتذكر ما تهتم به، من أسعار السلع الثابتة والمنقولة، فلكل جنس ميل إلى شيء بطبعه وهواه، وما مالت نفسه إليه يتتبع بذهنه أخباره وأحواله، ويسأل عن تفاصيله ولو لم يكن قادراً على شرائه، فضلاً عن بيعه، فيعرف أسواقه، وأماكن بيعه وتداوله، ورخصه وغلاءه، وإذا كان أحد الجنسين لا يميل بطبعه إلى ذلك، فإنه لا يجد نفسه تشوّف إلى معرفة شيء عنه، ولا رغبة فطرية ولا نفسية في حضور أسواقه، وإن كان لها معرفة بذلك فهو بتكلف خاص، والتكلف الخاص لا يغير من الأحكام العامة وأصول التشريع شيئاً؛ لأن الأحكام تضطرب إذا نقضت باستثناء غير منضبط؛ لأنه يفقد الأصل قيمته.

والأصل في الحقوق: أن الرجال يتولونها؛ لأنهم المكلّفون بالتكسب والسفر للرزق والنفقة، ويجري تبعاً لذلك إبرام العقود والعهود، إلى هذا تميل طبائعهم النفسية، وإذا مالت النفس إلى شيء، مال العقل معها.

وإذا مالت نفس المرأة إلى ما تميل إليه نفس الرجل، فإن عقلها يميل إلى ما مالت نفسها إليه، وإلى تحمّل ما يحمله، ولكن هذا غير أصلي في الطبع، ولا يتسق مع هرمية الطبائع التي نزلت عليها الشرائع، وكثيراً ما يُورد بعض الناس معارف المرأة وذكاءها في علوم في سياق معارضتها للحديث الوارد في شهادة المرأتين برجل، وهذا كمن يعارض منع صلاة المرأة وصيامها وهي حائض - بقدرتها على الصلاة والصيام، فما دامت قادرة على الصلاة والصوم فلماذا تُمنع عنهما عكس الرجل؟ وهذا أخذ بالظواهر وليس تأملاً للحقائق، فمنعها من الصلاة ليس لعجز بدنها عن العمل، وقلة ضبطها في الشهادة ليس لعجز عقلها عن التحمّل للعلوم

والمعارف؛ وإنما قيّد البدن والعقل في موضع مخصوص لأمر خارج عنه فأثر فيه، وقد كان الصحابة يعلمون الفرق بين تلك الأحوال؛ ولهذا لم يخطر ببال واحد من رجالهم ولا نسائهم: لماذا تُقبل رواية المرأة الواحدة عن النبي ﷺ، ولا تُقبل شهادتها وحدها في الحقوق؟

ويُدركون أن المرأة لو مالَ طبعُها ومالت إلى ما تميل إليه طبائع الرجال، لأدّت ما تحمّله عقلها من اهتمامات كالرجل، كما تحمّلت مثل تحمّله، ولكنهم يرون ذلك غير مؤثّر في الحكم؛ لأنّ هذا يقتضي تغيير طبائع متّسقة في الأحكام، والشرعة لا تريد تغيير الطبع الفطري، وتغيير الأحكام يدعو إلى التكلف في تغيير الطبائع والميول.

والأصل في ميل المرأة النفسي والفطري إنّما هو إلى تفاصيل وجزئيات أخرى، لا تميل نفس الرجل إليها؛ ككلّ ما يتصل بالجمال والزينة، والأشكال والتدابير، وكثير من أمور التطيب والتداوي، وميلها إلى هذا لا يعني عدم إدراكها لغيره مهما كان لو أرادت وتكلّفت؛ فالمرأة مثلاً تملك معرفةً للألوان وأسمائها وتعدّ منها ما لا يعرفه الرجل ولا يعدّه، وهذا ليس بسبب تعليمها؛ وإنّما بسبب ميل نفسها؛ فاهتمام النفس مُعين للعقل على تذكّر ما تحمّله من معلومات، ومن أصول الضبط والتذكّر: التكرار، وهو موجود في قضايا الحقوق والنزاعات عند دواعي الرجل النفسية أكثر من المرأة، ومن هنا أجاز فقهاء شهادة المرأة كشهادة الرجل فيما هو من اختصاص اطلاع النساء؛ لأنّ نفسها تهتمّ به عادةً، والنفس شاحذ قوي للعقل على استيعاب الشيء أو التفريط فيه، حتى لو كان العقل في ذاته قاصراً كعقل الصبي، فإنّه يضبط بعقله ما تهتمّ به نفسه، من تفاصيل وجزئيات دقيقة، وربما لا ينساها حتى بعد شيخوخته، ولكنه لا يتذكّر الأشياء التي هي أهمّ منها التي تهتمّ بها نفوس الكبار؛

لأنها في ذلك الوقت لا تهتمُّ بها نفسه؛ فلم يضبطها لأجل ذلك عقله، وهذا من أثر النفس في العقل.

وكلُّ مَنْ لم يُوفِّق بين اهتمام النفس وبين العقل - يُعارضُ الفطرة السويَّةَ لِخَلْقَةِ الإنسان، ومن الناس مَنْ ينظرُ إلى العقل على أنه أداة لتحصيل العلم، ولا ينظرُ إلى اهتمام النفس على أنه مؤثِّرٌ في تحصيل العقل، فيُكلِّفُ العقل والنفس ما يشقُّ عليه أو ما لا يُطيقُه؛ لأنَّه ليس من طبعها الفطريِّ.

والذين يُكلِّفونَ النفوسَ من العلم ما لا تميلُ إليه بطبيعتها، حتى وإن اتَّقنت العلم وضبطته، فإنَّ تأثيرَ النفس إذا لم يظهر في العلم، فإنَّه يظهر في العمل؛ ولهذا فأكثرُ النساء اللاتي تعلَّمنَ علوماً لا تميلُ طبائعهنَّ إليها - لا يعملنَ بما تعلَّمنَ بقدر العلم الذي يتعلَّمنه عن ميل الطبع والهوى، وهذا كما أنَّه في النساء، فإنَّه في الرجالِ سواء؛ لأنَّ القاعدة في ذلك واحدة.

﴿ميل النفس إلى شيءٍ مؤثِّر في ضبط العقل له:﴾

والنفس إذا أحبَّت علماً، ضبطته وأبدعت فيه، فحبُّ العلم قبل التعلُّم، ومكانُ الحبِّ في النفس وليس في العقل، وتحبيبُ النفس وترويضها لما يُرادُ تحصيله العقل - مؤثِّرٌ في ضبط العقل له وتثبيتته فيه، ومؤثِّرٌ في أدائه ونفع الناس به، فالنفس مؤثِّرةٌ مستبَدَّةٌ على العقل، لو أُعطي العقل ما لا تُحبُّه ولا تريده، صرفت العقل عن الاهتمام به وأدائه وانتفاع الإنسان نفسه وغيره به؛ ولهذا يوجد في كثيرٍ من الناس علماء وعارفون بعلوم لم ينفعوا أنفسهم ولا غيرهم من الناس بتلك العلوم نفعاً يُوازي حجمَ علمهم، ويوجد أناسٌ أقلُّ منهم علماً هم أكثرُ نفعاً بعلمهم منهم، بل إذا انصرفَت النفس بهمَّها عمَّا تحمَّله العقل، فقد تعطلَ نفعه

كلُّه، كما يوجد علماءُ حُذَاقٌ في الدِّينِ والطَّبِّ والحسابِ والفلكِ صرفَتهم نفوسُهم إلى التجارة أو السِّباحة أو الصيدِ، أو ربَّما تربية الحيواناتِ؛ كالطيورِ أو الإبلِ والغنمِ وغيرها.

﴿تأثيرُ كِبَرِ النفسِ وحِدَّتِها في العقلِ﴾

والطبائعُ النفسِيَّةُ مؤثِّرةٌ في عقلِ الإنسانِ واختيارِه، وربَّما كان تأثيرُها شديدًا فيه؛ فالنفسُ الغضوبُ الحادَّةُ لا تمنحُ العقلَ وقتًا أن يتأمَّلَ ويُفكِّرَ، بل تستعملُه أن يُقرَّرَ، وربَّما يبلُغُ بها الحدُّ أن تستبدَّ عليه ويستسلمَ لها، خاصَّةً إذا كان ضعيفًا وهي قويَّةٌ، فيفعلُ غيرَ ما هو مقتنعٌ به من الحقائق.

وأما النفسُ الحليمةُ الهادئةُ، فتُعطي العقلَ ما يحتاجُ إليه من وقتٍ للنظرِ والتفكيرِ، وربَّما لو زاد هدوءُها صار ذلك ضررًا عليها فوصفتُ بالبلادةِ والبلاهةِ، حتى يفوتها الخيرُ وهي تُشبِّطُ العقلَ بحُجَّةِ التأملِ والتفكيرِ في اغتنامِه، ويزدادُ عزوفُها وبلادتها إذا توافقَ طبعُها مع عدمِ شهوتِها، فلا يوجدُ دافعٌ في النفسِ إلى العملِ.

ومن الطبائعِ النفسِيَّةِ ما يحوُلُ بينَ العقلِ وبينَ تعلُّمِه، وإنَّ تعلَّمُ فإِنَّه يحوُلُ بينَه وبينَ انتفاعِه ممَّا تعلَّمَه، وذلك كطبعِ الكِبَرِ، فلا يوجدُ في الطبائعِ النفسِيَّةِ أشدُّ ضررًا على العقلِ مِنَ الكِبَرِ، وقد عدَّه الحكيمُ الترمذِيُّ من أضدادِ العقلِ^(١)، وهو مِنَ الطبائعِ التي يكونُ الجهلُ لها خيرًا من العلمِ فيها، فالكِبَرُ يُوجدُ في النفسِ نَشوَةً بمقدارِها تمنعُ العقلَ من تحصيلِ العلمِ أو الانتفاعِ منه، وكلُّ شعورٍ يعتري النفسَ يجعلُها فوقَ حقيقتها فذلك هو الكِبَرُ، وإذا كانتِ النفسُ تظُنُّ حالَها كذلك، فبمقدارِ

(١) العقل والهوى (ص ١٣).

شعورها ذلك يكونُ ضعفٌ رغبتيها في تحصيل العلم، وإنَّ حصَّلتَه يَضَعُفُ تفكيرُها بعلمِها، ثمَّ يَضَعُفُ انتفاعُها بما لديها؛ لأنَّها لا تَرى حاجةً فيها إلى ذلك؛ لِما تعيشُه مِن وهم يُغنيها عن ذلك، وفي تلك النفوسِ يقولُ اللهُ: ﴿إِنَّ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرًا مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦].

والمتكبرُ لا ينتفعُ بكلِّ ما يُدرِكُه بحواسِّه على حجمِه الصحيح، وإذا زاد كِبْرُه ربَّما تنقلبُ موازينُ التفكيرِ لديه؛ فيرى أسبابَ الهلاكِ نِجاةً، وأسبابَ النِجاةِ هلاكًا، وربَّما لا يرى سببًا ينفعُ أو يضرُّ خارجًا عنه، ولَمَّا كان فرعونُ قد بَلَغَ به الكِبَرُ مبلغًا، طاردَ موسى ﷺ، ولَمَّا فَلَقَ اللهُ لموسى بِإِعْجَازِ عَظِيمِ البَحْرِ بَعْصَاهُ، وجعلَ منه فِرْقَيْنِ بَيْنَهُمَا طَرِيقُ يَبَسٍّ، لم يَمْنَعْ ذلكَ فرعونَ مِنَ السَّيْرِ خَلْفَه؛ لأنَّه لا يرى قوَّةً خارجةً عنه، ولا سببًا للنِجاةِ مِنْ قُوَّتِهِ، فرأى أَنَّ الطَرِيقَ إِنَّمَا شَقٌّ لَهُ لِيَلْحَقَ بِمُوسَى، ولم يُشَقِّ لموسى لينجُو مِنْهُ، وكانَ موسى لا يَفْعَلُ إِلَّا ما فيه هلاكُه، وكانَ النَّاسَ يَفِرُّونَ مِنْ فرعونَ إلى فرعونَ، وهذا الإدراكُ المَعكُوسُ للأسبابِ يَكُونُ فِيمَنْ بَلَغَ ذُرُوءَ الكِبَرِ والطُغْيَانِ، فأغْلَقَ كِبَرُ نفوسِهِم أيَّ قُدْرَةَ في عقولِهِم على تحصيلِ معارفٍ تُخالِفُ ما يريدونَ، أو خروجِ تفكيرِهِم بِمعانٍ غيرِ ما يَهْوَوْنَ.

وإذا تَطَبَّعَتِ النَّفْسُ على الكِبَرِ، كانَ أَضَرَّ عليها مِنْ طَبْعِ الحَدَةِ؛ لأنَّ ضَرَرَ الحَدَةِ على العقلِ يَكُونُ إذا اعتراها الغَضَبُ، وهو عارضٌ، وأمَّا الكِبَرُ، فإذا كانَ في النَّفْسِ، لازَمَها، وكانَ أثرُه في العقلِ ملازمًا كَمُلازِمَتِهِ للنَّفْسِ.

وإذا اجتمعَ في الإنسانِ كِبَرٌ وقُدْرَةٌ وإِقْدَامٌ، سُمِّيَ طاغيةً، وغالبُ نِهاياتِ هؤلاءِ بِمِصْارَعِ سيئَةٍ، وليسَ ذلكَ لِعَدَمِ وجودِ أسبابِ النِجاةِ يَمُرُّونَ بها في حياتِهِم؛ وإنَّما لأنَّهم لا يَرَوْنَهَا ولو كانتْ أَمَامَ أعينِهِم،

فَالْكِبَرُ يَحْجُبُ عَقُولَهُمْ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، وَإِقْدَامُهُمْ مَعَ قَدَرَتِهِمْ تَمْنَعُهُمْ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى حَدٍّ، حَتَّى يُهْلِكُوا وَيَهْلِكُوا.

وَالْكِبَرُ لَهُ دَرَجَاتٌ فِي النَفُوسِ كَسَائِرِ الطَّبَائِعِ النَّفْسِيَّةِ، وَلَهُ طَبَائِعُ أُخْرَى إِذَا اقْتَرَنَتْ بِهِ زَادَتْ النَفُوسَ سُوءًا، وَكَانَ تَأْثِيرُهَا فِي الْعُقُولِ أَشَدَّ، وَطَبَائِعُ أُخْرَى إِذَا اقْتَرَنَتْ بِالْكِبَرِ خَفَّفَتْ ضَرَرَهُ عَلَى الْعُقُولِ، فَتَمْتَكِنُ مِنَ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ وَالْإِنْتِفَاعِ مِنْهُ بِمَقْدَارٍ ضَعِيفٍ الْكِبَرِ فِيهَا.

وَالنَّفُوسُ إِذَا امْتَلَأَتْ بِالْوَهْمِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كِبَرًا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُوْثِّرُ فِي الْعُقُولِ، فَتُثَبِّطُهَا عَنْ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ، وَالْاجْتِهَادِ فِيهِ، ثُمَّ الْإِنْتِفَاعُ مِنْهُ، وَكَلَّمَا كَانَتْ النَّفْسُ فَارِغَةً كَانَ تَأْثِيرُهَا فِي الْعَقْلِ ضَعِيفًا.

وَمِنَ الْوَهْمِ مَا لَا تَشْعُرُ بِهِ النَّفُوسُ، وَلَا تَوْمِنُ بِهِ، فَيَتَأَثَّرُ تَبَعًا لِذَلِكَ الْعَقْلُ؛ كَوَهْمِ ابْنِ الْعَالِمِ غِنَاهُ عَنِ الْعِلْمِ، فَيَضَعُفُ أَخْذُهُ لِلْعِلْمِ؛ وَلِهَذَا قَلَّمَا يَوْجَدُ فِي أَبْنَاءِ حَذَاقِ الْعُلَمَاءِ مَنْ هُوَ مِثْلُهُمْ، وَهَذَا الْوَهْمُ كَامِنٌ، حَتَّى إِنَّهُ قَدْ يَمْنَعُ بَعْضَ تِلْكَ النَّفُوسِ مِنَ السُّؤَالِ عَمَّا لَا تَعْلَمُ فَتُسْتَفِيدُ عِلْمًا.

وَالطَّبَائِعُ النَّفْسِيَّةُ مَعْتَبَرَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَيَجِبُ الْأَخْذُ بِهَا فِي التَّعْلِيمِ وَالْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ وَإِنْزَالِ الْعُقُوبَاتِ عَلَى الْمُسِيئِينَ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الثَّوَابِ عَلَى الْمُحْسِنِينَ، وَمِنَ الْخَطِئِ مَعَامَلَةُ النَّاسِ مَعَامَلَةً وَاحِدَةً فِي كُلِّ شَيْءٍ وَمِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ طَبَائِعَ نَفُوسِ النَّاسِ، لَمْ يُحْسِنْ التَّعَامُلَ مَعَهُمْ بِكُلِّ حَالٍ، وَمَعْرِفَةُ نَوْعِ الطَّبِيعِ لَا زَمَّ لِنَوْعِ التَّعَامُلِ الَّذِي يُرَادُ التَّعَامُلُ بِهِ مَعَ الْإِنْسَانِ، وَيَتَضَحَّى ذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ كُلِّ طَّبِيعٍ بِحَسَبِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّعَامُلِ مَعَهُ فِيهِ:

﴿ أَمَّا أَثَرُ الطَّبَائِعِ فِي الْمُتَعَلِّمِ: ﴾

فَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ النَّفُوسَ مُؤَثَّرَةٌ فِي الْعُقُولِ، فَالْمُتَعَلِّمُ لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ إِلَّا لِيَسْتَعْمَلَهُ فِي نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ لِيُبَلِّغَهُ فَيَعْمَلَ بِهِ غَيْرُهُ، وَلَا بَدَّ لِلْمُعَلِّمِ أَنْ

يعرف نفوس المتعلمين، ويفرق بينها، فليس كل نفس يصلح لها كل علم، والغالب أن النفوس يصلح لها العلم الذي تحتاج إليه لنفسها ولا يتعدى استعماله إلى غيرها، فهناك نفوس غصوب حادة وأخرى هادئة، ونفوس عجول طائشة وأخرى ذات تؤدة، ونفوس مضطربة وأخرى ساكنة، ونفوس طامعة متشوفة وأخرى قنوع، ونفوس شديدة وأخرى رقيقة ليئة، وغيرها من الطبائع.

وكل طبع من هذه الطبائع النفسية مؤثر في عقل صاحبه، ولو كان العلم الذي تلقته هذه النفوس واحداً في نوعه وكمه، لاختلفت هذه النفوس كثيراً في الانتفاع منه، وفي طريقة استعمال العقل له، وانتقاء أدلته وبراهينه، وبيئاته وحججه، واستخدام ذلك عند النوازل الخاصة والعامة.

ولأجل هذا كانت بعض الطبائع النفسية مؤثراً في الإيمان؛ لسهولةا في اكتسابه والقناعة والعمل به، وشدة الثبات عليه، كما قال النبي ﷺ: «الإيمان يمان، والحكمة يمانية»^(١) وليس المراد أن الإيمان نزل عليهم بالوحي، ولا أنهم اكتسبوه دون غيرهم، ولكن لأنه قد اجتمع فيهم طبائع النفس بنوعيتها: **طبايع** أصلية ولدوا عليها، و**طبايع** مكتسبة نشؤوا فيها، وليس فيهما ما يعارض الإيمان، بل فيهما ما يدعوهم إلى قبوله، فأصبحت نفوسهم تتشوف إلى الإيمان، وتحرص على اكتسابه بلا مجاهدة، وإذا آمنوا حسن إيمانهم وثبت فيهم ورسخ أكثر من غيرهم؛ ولهذا فالأغلب أن الردة في أهل اليمن أقل من غيرهم.

وكل النفوس فيها طبائع تختلف في مقدار تقبلها وميلها إلى العلوم، ولكن لا يوجد في النفوس طبع ينفرد من الإيمان بالله؛ لأن كل

(١) البخاري (٣٤٩٩)، ومسلم (٥٢).

النفوس مفطورة على ذلك، ولكن تختلف في مقدار انفراج طبعها، ولا خلاف أن كل النفوس تولد مطبوعة بانفراج يكفي لدخول الإيمان بالله، ولكن بعضها أوسع من بعض، وقد يعتري بعض النفوس من التطبع المكتسب ما يزيد لها قبولاً مثل أهل اليمن، أو رفضاً مما يضيق عن حد الكفاية لدخول الإيمان، وذلك مثل الطبع المكتسب في اليهود، فقد اكتسبوا عناداً وعداوةً وحقداً على خصومهم، حتى وجد في نفوسهم طبع يضدّهم عن الإيمان، لم يولد مولودهم عليه، وفي هذا قال النبي ﷺ: «لَوْ آمَنَ بِي عَشْرَةٌ مِنَ الْيَهُودِ، لَأَمَنَ بِي الْيَهُودُ»^(١)، وفي رواية: «لَوْ تَابَعَنِي عَشْرَةٌ مِنَ الْيَهُودِ، لَمْ يَبْقَ عَلَى ظَهْرِهَا يَهُودِيٌّ إِلَّا أَسْلَمَ»^(٢).

واليهود جماعة متصلة بعضها ببعض مُنكفئة على نفسها، وإن اتصلت غيرها فعلى حدٍ، ولأجل هذا الطبع المكتسب مع غيره يتهيئون الخروج عن اليهودية؛ لتهيئهم بعضهم من بعض ومن الانتقام من الخارج عنهم ولو بالتعيير واللوم والتوبيخ الشديد، فصنع بعضهم على قلوب بعض أطواقاً تمنعها من الخروج عن اليهودية، وهذا ليس في اليهود فحسب؛ بل في كثير من أهل الطوائف والمِلل المُشابهين لهم في تلك الطوائف.

ومن تطبع على هذا النوع وغيره من الطوائف وعرف نفسه بذلك، فإنه يحتاج إلى مجاهدة عقله لنفسه؛ حتى لا تغيب عنه الحجج والبراهين، ولا تحرمه من اتباع الحق عند تبيينه.

وقد يكون في بعض طوائف بعض النفوس أنواع إن أقبلت على الإيمان لنالته، ففيها طبع قوي في الإقبال على ما تريد، وشدة في

(١) البخاري (٣٩٤١).

(٢) مسلم (٢٧٩٣).

التمسك به لو قَنِعَتْ به، كما جاء الحديث في الفرس: «لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَ الثُّرَيَّا، لَنَالَهُ رِجَالٌ مِنْ هَؤُلَاءِ»^(١)، وقد قال: رجالٌ منهم، ولم يجعل الوصف فيهم كاملاً كما جاء في أهل اليمن، ممَّا يدلُّ على أنَّ الأمر يتعلَّق بطبع قوة القصد إذا قصد، وبشدة التمسك إذا تمسك، وهذا معلوم في طبع فارس إلى اليوم.

ولما بلغ الإسلام فارس، كان في المتمسكين فيه بالسنة وحفظها وتدوينها - ما ليس في غيرهم من آحاد قبائل العرب وبُلدانهم.

وبعض النفوس تُطَبِّعُ على العناد فيما تمسكت به ولو كان خطأ؛ لأنها تُحِبُّ الصلابة وتكره التغير، سواء كان في الآراء، أو في السلوك والعادات، أو الملابس، فثباتها لا يعني صحة ما هي عليه حتى عند نفسها، ولكنها لا تُظْهِرُ إِلَّا رضاها ويقينها به، وإذا خالط ذلك طبع آخر كالكبر وحب الجاه، فهذه أشدُّ النفوس ثباتاً، ولو وُضعت السيوف على تلك الرؤوس لم تَرَجَعْ، وهذا يحدث مع المخالفين للأنبياء - فضلاً عن غيرهم - رغم الآيات والبراهين.

ومع اختلاف طبائع النفوس، فإنه يجب على المعلم مراعاتها في المتعلم، ويجب على المتعلم مراعاتها في نفسه، عند تعلُّمه وعند عمله بما يعلم:

﴿أَمَّا مِرَاعَةُ الْمَعْلَمِ لِلْمَتَعَلِّمِ﴾

فأصل العلوم معرفة الإنسان بجهله، وكلَّما كان به أعرف، كان على رفعه أحرص، وكلَّما كان الضعيف أبصر بضعفه، كان في طبعه ما يدفعه لتقوية نفسه؛ ولهذا يكون حرص الإنسان على تحصيل العلم بناءً

(١) البخاري (٤٨٩٧)، ومسلم (٢٥٤٦).

على إدراكه لفوارقه عن محيطه؛ لأنهم يُبصرونه بنفسه، فيريد الترقّي معهم، والطفل سريع اكتساب التعلم؛ لأنه نشأ وكلّ من حوله أعلم منه وأقوى، فكان في نفسه دافع للنهوض، ويُسارع في اكتساب أسباب ما يحتاج إليه، فبمقدار ظهور الحاجة يكون الترقّي، وإذا كان الإنسان يعيش وهم العلم، كان أضعف الناس طلباً له؛ لأنه لا يطلب ما هو مُحصله!

وإشعار المتعلّم بالنقص عن غيره يجب ألا يكون سبباً في إيصاله إلى اليأس، بل يُوازن في ذلك بين بيان نقصه وبيان كمال آله التحصيل فيه؛ فيحمّله بيان نقصه إلى معرفة قدره، ويحمّله توقُّر آله العلم فيه إلى السعي في التحصيل.

ومن العلوم ما يجب أن يُصاحبها الإيمان، خاصّة علوم الدين؛ فمن كان ضعيف الإيمان، فيُعطي ما يجب عليه عيئاً، وما يكون سبباً في تقوية إيمانه منه، وأمّا إعطاء علوم الدين ممّا زاد عن ذلك لمن هو ضعيف الإيمان، فيدفعه إلى التكسّب به، ووضعه في غير موضعه؛ من المماراة، والترفع، وتلمس الشاذّ، فيسيء إلى العلم وإلى أهله.

اختلاف النفوس لازم لاختلاف تلقّي العقول للعلوم:

ولا ينبغي للمعلّم أن يُعطي كلّ متعلّم ما لديه من علم من غير تفريق بين أنواعه ومقاديره، وما لم تكن نفس المتعلّم صالحة لتلقّي العلم واستعماله على الوجه الصحيح، ولو كان العقل صحيحاً نقيّاً، وليس كلّ النفوس يصلح لها جميع أنواع العلوم، بل هذا للنادر منها، وإنّما ظهر في الناس علماء أساؤوا استعمال العلم؛ فمنهم من يُسائر به طبعه، ومنهم من يُشبع به شهوته، فاستغلّوا العلم لتحقيق غايات نفوسهم؛ بسبب أن العلم أُعطي نفوساً لا تُناسبه ولا يُناسبها.

فإذا عرف المعلّم أن نفس المتعلّم طامعة متشوّفة لحظ نفسها، فلا

ينبغي أن يُعطيها من العلم أكثر من حاجتها الخاصة؛ لأنَّ كلَّ علمٍ يزيدُ عن ذلك فإنَّ النفسَ ستُسخرُ في تحقيقِ غاياتها الخاصة، وإشباعِ أطماعها، وستنتقي من أدلة العلم وبراهينه، وربما تُدلسُ وتلبسُ حتى تصعدَ ولو على حسابِ العدلِ والصوابِ؛ لأنَّ العلمَ عندها سلَّمٌ يُصعدُ عليه، وليس غايةً يُوصلُ إليها، وهذا ما أظهرَ في الناسِ مُبرزينَ وقادةً في العلمِ والعملِ يُخونونَ الأمانةَ ويُضيعونَ الحقوقَ، فيسيئونَ إلى العلمِ والعملِ الذي تولَّوه.

ومن النفوسِ مَنْ ضَعُفَ تحصيلُها للعلمِ رحمةً بها وبالناسِ؛ لأنَّها تستعملُ، العلمَ في غيرِ مواضعه وتستغلُّه للهوى، ومن هنا قال ابنُ المبارك: «لقد مَنَّ اللهُ على المسلمينَ بسوءِ حفظِ إسماعيلَ بنِ خليفة»^(١).

وسببُ ذلك: أنَّه لو كان حافظًا، لاستعملَ محفوظاته في غيرِ الحقِّ، وفتنَ نفسه وفتنَ الناسَ معه.

والعلمُ سلاحٌ لا يصلحُ أن يُعطى إياه غيرُ الأمينِ، وهذا من الأمانةِ على المعلمِ، ومن حقوقِ النفوسِ عليه مراعاتُها، وهكذا جميعُ الأنبياءِ يفرقونَ بينَ حقِّ السائلِ في إجابته بما يرفعُ جهله عن نفسه، وبينَ إلقاءِ العلمِ عليه ليتعلَّم، فيخضونَ أناسًا معيَّنينَ بعلمٍ ولا يخضونَ به غيرهم، ويفرقونَ بينَ إلقاءِ الخطابِ للعامةِ وبينَ خطابِ الخاصةِ، فيعطونَ ما يصلحُ للنفوسِ والعقولِ، وقد قال ابنُ مسعودٍ: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فَتْنَةٌ»^(٢).

ويقولُ عروةُ بنُ الزُّبَيْرِ: «مَا حَدَّثْتُ أَحَدًا بِشَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ قَطُّ لَمْ

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦٧/٢).

(٢) ذكره مسلم في مقدمة صحيحه (١١/١).

يَلُغُهُ عَقْلُهُ، إِلَّا كَانَ ضَلَالًا عَلَيْهِ»^(١).

وقد يكون استعمال العلم بحسن قصد ولكن في الزمان والمكان الخطأ، بحيث يضعه الناس في غير موضعه؛ كنصوص المنابذة والمقاتلة في زمن الضعف، ونصوص المسالمة والموادعة في زمن القوة، ونصوص مقاتلة السلطان الكافر في سياق الحاكم المسلم، ونصوص السمع والطاعة والبيعة في سياق الحاكم غير المسلم.

ومن الحكمة ألا ينظر العالم عند إلقائه العلم إلى العلم من حيث كونه علماً صحيحاً؛ وإنما ينظر إلى صحة تلقيه ومن ثم فهمه والعمل به؛ قال الشافعي: «لو أنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ كَانَ يُكَلِّمُنَا عَلَى قَدْرِ عَقْلِهِ، مَا فَهِمْنَا عَنْهُ؛ لَكِنَّهُ كَانَ يُكَلِّمُنَا عَلَى قَدْرِ عُقُولِنَا فَفَهَّمَهُ»^(٢).

وينبغي أن يشتغل العالم بمعرفة أفهام المتلقين لكلامه، خاصة عند إلقائه، وطبائعهم وشهواتهم وميولهم، ويكون اشتغاله بذلك مقارِباً أو موازياً اشتغاله بصحة ما يُلقى من علم، وقد سئل الخليل بن أحمد عن مسألة فأبطأ الجواب فيها، فقال له النضر بن شميل: ما في هذه المسألة كلُّ هذا النظر؟! قال: فرغت من المسألة وجوابها، ولكنني أريد أن أجيبك جواباً يكون أسرع إلى فهمك^(٣).

والتفكر في طبع المتلقي وإدراكه وشهوته وهواه - لا يلزم منه جوابه؛ فقد يكون تركه والسكوت عنه - عند عدم مناسبة الجواب له - خيراً له.

(١) جامع بيان العلم وفضله (٥٣٩/١).

(٢) الآداب الشرعية، لابن مفلح (١٥١/٢).

(٣) الآداب الشرعية (١٥١/٢).

تأثير طبع النفس وشهوتها في تلقي العلم:

والنفس التي تشتهي وتهوى وتطمع في شيء، تبحث عن العلم الذي يحقق لها شهوتها وهواها، فينبغي مقابلتها بضد طمعها، وحرمانها حين ذلك: من العقل، فالنفوس التي تميل إلى الحدة والشدّة لا تُعطى من الأدلة ما يزيدها في ذلك، وعكسها النفوس التي تميل إلى اللذة واللهو والمتعة لا تُعطى من العلوم ما يزيدها في ذلك، فالنفس المشتغلة بهنّ تتلقّف من العلم ما تهوى، ولمّا اشتغلت نفوس إخوة يوسف بإبعاده، تحيروا في الوسيلة والعذر الذي يعتذرون به إلى أبيهم، ولمّا قال أبوهم يعقوب: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ [يوسف: ١٣]، عَلِقَتْ تلك الحُجّة في نفوسهم، فجاءوا إلى أبيهم عشاءً يَبْكُونَ وقالوا: ﴿إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٧]، فاشتغلت نفوسهم بالعذر في إخفاؤه عن التدليل على ذلك، فجاءوا بدمٍ كَذِبٍ على ثوبٍ غير ممزّق، والذئب إذا أَكَلَ رجلاً مَزَّقَ ثوبه!

والنفس المتأثرة بمؤثرٍ شديدٍ كالحسد تُضعِفُ العقل، حتى يكون تدليله للأمور التي يحبها ضعيفاً، حتى يُشابه الصبيان ولا يشعر، فالطفل لا يُحكى عنده تجربةٌ محظورةٌ لأحد؛ لأنّه ربّما حاكها ولا ينظرُ إلى عاقبتها.

والنفس إذا اشتغلت واهتمّت بشيءٍ التقطّته، وإذا تكلمت أطلّقتّه، حتى يسبقَ على اللسان ما تهتمُّ به من حيث لا تشعر، ولمّا كانت نفسُ أمّ موسى مشغلةً به، وتُفكّرُ فيه في كلّ حين، حتى خلا فكرها وعقلها من كلّ شيءٍ إلّا منه هو، كادت تُخبرُ به وبحقيقته من حيث لا تشعر مع أنّ ذلك يُضِرُّ به، كما قال الله: ﴿وَأَصْبَحَ قُودُ أُمِّ مُوسَى قَرِيعًا إِنْ كَادَتْ

لنُبْدَى بِهِ. لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠﴾ [القصص: ١٠]،
والعقلُ تقيُّدُ النفسِ إذا اهتمَّت واشتغلتُ حتى يكونَ كالأسيرِ بينَ يديها،
حتى يبلغَ مرتبةً يرتفعُ بها التكليفُ عنه لعجزه، وهذا في مواضع نادرة،
والإيمانُ أكثرُ ما يضبطُ فلتاتِ طبائعِ النفوسِ، وهو ما ثبتَ الله به قلبُ
أم موسى.

ومن الطبائعِ المؤثرة في العقلِ التي يجبُ على المعلمِ مراعاتُها:
النفوسُ المضطربةُ التي لا تتلقَّى العلمَ تلقُّياً صحيحاً سوياً، ومن ثمَّ
لا تستعملُه استعمالاً صحيحاً؛ لأنَّ علمَها غيرُ ناضجٍ ولا مكتملٍ؛ وإنَّما
مجترأً مبتوراً، فتؤدِّي العلمَ وتستعملُه كما أخذته، وقد تكونُ هذه النفوسُ
زكيةً صادقةً في تحصيلِ العلمِ، ولكنها مبتلاةٌ باضطرابِها وشتاتها،
فهذه تتلقَّى العلمَ بجهدٍ جهيدٍ، وربما لا تُحصِّلُ مِنَ العلمِ في عامٍ ما
يُحصِّلُه غيرها مِنَ النفوسِ السويةِ في شهرٍ، ومن الرحمةِ بهذه النفسِ
والشفقةِ عليها إعطاؤها مِنَ العلمِ ما يكفي ذاتها، ونُصحُها بالتوجُّه إلى
ما ينفعُها ممَّا يُناسبُها مِنَ الأعمالِ والمصالحِ؛ حتى لا تأخذَ العلمَ
مبتوراً وتستعملُه مبتوراً فتُسيءَ إليه وهي تظنُّ أنَّها محسنةٌ فيه، خاصةً
إذا كانتَ على اضطرابٍ طبعيها مطبوعةً على طبعِ آخرٍ، وهو الجسارَةُ
والعجلةُ، وفي مثلِ هذه النفوسِ يقولُ الفراءُ: «لَا أَرْحُمُ أَحَدًا كَرَحْمَتِي
لَمَنْ يَطْلُبُ الْعِلْمَ وَلَا فَهَمَ لَهُ»^(١).

وروي نحوه عن ابنِ عُيينة^(٢).

وابنُ عُيينةَ مدرِكُ لآلاتِ العلمِ خبيرٌ بها، كما قال الشافعيُّ: «ما
رأيتُ أَحَدًا فِيهِ مِنْ آلَةِ الْعِلْمِ مَا فِي سَفْيَانِ بْنِ عُيَيْنَةَ»^(٣).

(١) جامع بيان العلم وفضله (٤٢٩/١). (٢) الاعتصام للشاطبي (١٦٥/١).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤٥٨/٨).

والعقل وعاءٌ للعلم، وإنَّما يوضعُ في الوعاءِ ما يحمله، وما زاد عليه فإنه هدرٌ، وربما يضرُّ صاحبه وغيره، وقد كان الشعبيُّ يقولُ: لا خيرَ في علمٍ بلا عقلٍ^(١).

وقد قال الحسنُ: «مَن لم يكنْ له عقلٌ يسوِّسه، لم ينتفع بكثرةِ رواياتِ الرجالِ»^(٢).

وفي أزمئةِ الاضطرابِ، وكثرةِ الحوادثِ والنوازلِ، والفتنِ المتسارعةِ: تضطربُ النفوسُ وتنجذبُ إلى تلكِ النوازلِ؛ حتى يشقَّ على العقلِ العلمُ والعملُ، واستيعابُ مهماتِ الأمورِ وأولوياتِها، وتحتاجُ العقولُ إلى مجاهدةِ النفسِ مجاهدةً شديدةً قويَّةً تدفعُها إلى العلمِ والعملِ، وغالبًا ما تكونُ مقصَّرةً، وفي هذا جاء الحديثُ أنَّ العباداتِ في مثلِ هذهِ الأزمنةِ أعظمُ أجرًا وأكثرُ ثوابًا؛ قال ﷺ: «العبادةُ في الهرج كهجرةُ إليَّ»^(٣)، والهرجُ هو: كثرةُ الفتنِ الموجبةِ للتقاتلِ بينَ الناسِ، وحينها تسلبُ النفوسُ من العقولِ وعيها ويقظتها؛ كما في الحديثِ الآخرِ: «إنَّه لتنزِعُ عقولُ أهلِ ذلكِ الزَّمانِ»^(٤)، وكلَّ وقتٍ تنجذبُ فيه النفسُ إلى ما يجعلُها مضطربةً، فإنَّها تحتاجُ من العقلِ إلى شدِّها إليه، وهذا عسيرٌ، وبمقدارِ ذلكِ تكونُ منزلةُ العقولِ في العلمِ والعملِ والثوابِ عليهما.

وكلَّما كانتِ النفوسُ سوَّيةً متوازنةً، كان تأثيرُها في العقلِ ضعيفًا، تاركةً له أن يستوعبَ العلمَ ويستعمله بلا مساومةٍ ولا مقاومةٍ، فضلًا عن الاستبدادِ عليه، وفي أزمئةِ كثرةِ الحوادثِ والفتنِ يقلُّ تحصيلُ العلمِ؛ لأنَّ النفوسَ مضطربةً فشغلتِ العقولَ عنه.

(١) تاريخ دمشق (٣٨٢/٢٥).

(٢) العقل وفضله، لابن أبي الدنيا (ص ٥٦).

(٣) مسلم (٢٩٤٨).

(٤) أحمد (٣٩١/٤) (١٩٤٩٢).

والنفس الغضوب الحادة النَّزَقَةُ لا يناسبُ تعليمُها أنواعًا من العلم يقتضي تعليمُها ذلك تولِّيَ عملٍ لا يناسبُ طبعها؛ وذلك مثلُ القضاء والفصل بين الخصوم، حتى لا تنهيًا للعمل به، فتخدع بنفسها، وتخدع غيرها ظنًا أنَّ إحسان العلم يلزم منه إحسان العمل به؛ لأنَّ القاضي ممنوعٌ أن يقضي إذا اعتراه غضبٌ عارضٌ، فكيف يقضي بنفس مطبوعة على الحدة والغضب والتزق الدائم، ما لم يكن ذلك العلم يُحصَل لأجل تعليمه وليس العمل به؟!

ومثلها النفوس التي يظهر فيها قوة في التشوف والطمع وحب الجاه، فإنها تميل إلى الأخذ بأسبابه ولو بالتأويل، فربما أخذت الرشوة، وتقربت إلى غيرها بقول الباطل والعمل به.

ومن النفوس من هي رقيقة ضعيفة، لا تصلح أن تعلم علمًا ثقیلاً عليها، ويشق عليها تطبيقه، أو العمل به؛ كتعليم هذه النفوس المطبوعة على الرقة علومًا لا تناسب طبعها؛ كبعض علوم الطب كالتشريح وزراعة الأعضاء، أو دفعها إلى المواجهة في مواضع إصلاح المفسدين أو النزاع والقتال، فهذه تصلح لما يوافق طبعها، وإن تم وضعها في غير طبعها انقطعت عنه، وإن أصابها شدة أو ألم بسبب عملها انتكست عنه، وكان ضررها بعد انتكاستها أعظم من نفعها حال استقامتها.

وقد جاء في الوحي مراعاة الطبائع النفسية عند إنزال التكليف في العلم والعمل، حتى وإن كانت العقول في ذاتها متساوية؛ لأنَّ النفوس تؤثر فيها، فتكون نتائجها متباينة، ومن هنا اختلفت في بعض المواضع تكاليف المرأة عن تكاليف الرجل في نوع ما يهتمها من علوم وأعمال، ويتوهم البعض أنَّ حدة ذكاء المرأة في علوم وبراعتها فيها يعني تساويهما في كل شيء، من غير نظر لأثر النفس وطبعها على العقل وعمله به،

وهذا كَمَنْ يرى براعتها ودقتها في أعمالٍ معينة فيرى إمكانَ ذلك في كلِّ عملٍ، وهذا لا يستقيمُ أبدًا؛ لا في الرجلِ، ولا في المرأة؛ فكلُّ علمٍ - سواءً كان متلقًى رجلاً أو امرأةً - لا يقترنُ العقلُ فيه مع نفسٍ تميلُ إليه وطبعُها لا يُعارضُه، فإنَّ العقلَ لا يتلقَّى العلمَ على وجهه الصحيح، وقلَّما يبرِّعُ فيه، مهما كان العقلُ ذكياً في علومٍ أخرى تهواها النفسُ ولا تعارضُها بطبعها.

﴿وَأَمَّا مَرَاعَةُ الْمُتَعَلِّمِ لِنَفْسِهِ وَمَا يَتَعَلَّمُهُ﴾

فالإنسانُ إذا كان عارفاً بطبعِ نفسه، احتاج إلى أن يُجاهدَ بعقله نفسه ويسوسَها عندَ استعماله للعلم بما يوافقُ طبعها؛ حتى لا تستغله نفسه فيما تهوى وتظنُّ أنها أصابت الحقَّ، وفي الحقيقة إنما هي أصابت ما تحبُّ وتهوى.

والنفسُ قد تُوجِّهَ العقلَ حتى في العلم؛ فقد تجعله مُقبلاً وقد تجعله مدبراً، وقد تجعله مُقللاً وقد تجعله مكثراً، وقد تجعله يُفضِّلُ علماً على علم؛ لأنَّ العلمَ الفاضلَ عندها يحقُّ لها شهوةٌ وغاياتٌ ومطامعٌ خاصَّةٌ بها، فاشتَتهته، ولا يريدُ بذلك نفعاَ لغيره في علمه ولا تجديداً فيه، وإذا غاب العقلُ عن الاختيارِ سَيرَتِ النفسُ العقلَ حتى في نوعٍ ما يدخلُ إليه من علمٍ.

وإذا كان طبعُ النفسِ ميّالاً إلى الراحةِ واللهوِ واللعبِ، قلَّ صبرُها على العلم؛ لأنَّ العلمَ ثَقِيلاً يحتاجُ إلى مجاهدةٍ وحرمانٍ للنفسِ من كثيرٍ من شهواتِها ورغباتِها؛ ولهذا قلَّما تبلغُ النفسُ الميَّالةَ بطبعها إلى الراحةِ والخمولِ وحبِّ اللهوِ العلمَ والإتقانَ فيه، إلَّا بمجاهدةٍ لذلك الطبعِ ومغالبةٍ له.

وقد تكونُ بعضُ النفوسِ المطبوعةِ على الشدَّةِ والقسوةِ ميَّالةً إلى

العلم الذي تهوى، ويُشابه طبعها ممّا فيه حدةً وشدةً، كما تميل بعض النفوس المطبوعة على ذلك إلى العلم الذي يُخرج ما فيها من ذلك الطبع لتعمل به مطمئنةً، فتشوّف إلى أدلة الانتصار والمجازاة بالمثل، ومعاقبة المخطئ وردعه وزجره، فتتلقّف أدلة ذلك ولا تشوّف إلى ضدها، وكذلك يُقابلها بعض النفوس المطبوعة على الراحة والدعة والرقّة والضعف، فإنها تشوّف وتميل إلى أدلة السّلم والمسالمة والمسامحة والعفو والصفح، ولا تشوّف إلى ضدها، وكلّ هذه النفوس تحتاج إلى مجاهدة حتى تتوسّط وتعتدل.

وكما تؤثر الطبائع في العلم ونوعه ومقداره، فإنّ الشهوات كذلك، وهي أقوى تأثيراً فيه، حتى إنّ بعض النفوس تجعل العلم وما تختاره منه وسيلةً توصّلها إلى تحقيق شهوتها، ولا تُخرج من أدلته إلّا ما تهوى، فننتقي به ما تشتهي، كما ينتقي الآكل ما يشتهي من الطعام بعود أو شوكة، فتجعل العلم آلة كآلة تناول الطعام؛ ولهذا فإنّ هذا النوع من النفوس تتناقض وتضطرب، وتقول في وقت ما لا تقوله في آخر، ويراهم الناس ويصفونهم بالتناقض، وهي في حقيقة الباطن غير متناقضة؛ لأنّ غايتها واحدة في كلّ الأحوال، والعلم لديّها وسيلة تلتقط به، وليس غاية كما يظهر للناس.

﴿وَأَمَّا أَثَرُ الطَّبَائِعِ النَّفْسِيَّةِ فِي عِقَابِ الْمَخْطِئِ وَثَوَابِهِ:

فإنّ الثواب والعقاب إنّما جاء لتحقيق غايتين:

الغاية الأولى: المحافظة على الخير الموجود في النفوس وزيادته، وإزالة الشر منها أو نقصائه، ولو كانت العقول متساوية من جهة إدراكها، والناس متساوون من جهة كونهم مكلفين، إلّا أنّ الثواب على حسناتهم الظاهرة، والعقاب على سيئاتهم الظاهرة - يجب أن يُعتبر فيه دوافع

النفوس إلى تلك الأعمال الحسنة والسيئة، ومقدار تأثير تلك الدوافع في العقل واختياره وإرادته، فإن كانت النفوس شديدة التأثير فيه، بطبعها وشهوتها وميلها والأعراض عليها، فإن العقوبة على المخطئ المستحق لها تكون أخف؛ وذلك أن العقل لم يكن كامل الاختيار، وإذا كانت النفوس مستقرة أو ضعيفة التأثير في العقل، فإن العقوبة تكون أشد؛ لأنه يختار بلا مؤثر، واختياره السوء دليل على ضعف القناعة بالخير فيه والإيمان به، واحتمال العودة إلى الشر كبيرة أكثر من غيره؛ لوجود الدافع النفسي القوي فيه.

وذلك أن الإنسان الغني إذا سرق المال الحقيق، فإن هذا دليل على شدة ضعف النفس ودناءتها، وأن قناعة العقل فيه مختلة في تقدير الخير من الشر، ومثله يستحق العقوبة التعزيرية أشد من غيره من الفقراء وأصحاب الحاجات، وأما سرقة الفقير، فلا يرفع فقره عنه عقوبة السرقة، ولكن يخففها إن كانت تعزيراً، وقد يكون الفقر شديداً؛ كالجائع شديد الجوع يسرق ليأكل، فإن دافعه للسيئة يغيب معه عادة اختيار العقل للضرورة، حتى إنه قد تسقط عنه العقوبة كلها.

والفقير الوضيع الجاهل إذا تكبر، فليس في نفسه شيء من دوافع النفوس للكبر؛ من المال والجاه والعلم، فدوافع النفس في ذلك ضعيفة أو زائلة، وإن اضطراب القناعة العقلية لديه شديد؛ فيستحق الزجر على الكبر أكثر ممن لديه دوافع نفسية على الكبر من أصحاب المال أو الجاه أو العلم.

والشيخ كبير السن إذا وقع في الرنى، فإنه يختلف عن وقوع الشاب فيه؛ لأن دوافع شهوة النفس في الشاب أشد من دوافعها في الكبير، فلم يقع الكبير في الفاحشة إلا لشدة ضعف الإيمان، وشدة ضعف القناعة بشاعة فعله؛ فيستحق من التأديب والزجر أكثر من غيره.

والسلطان إذا تمكّن في دولته، فإنّه لا يحتاج إلى الكذب على الناس حتى يستميلهم فيسلم من شرهم عليه؛ لأنّ الأصل أنّه لا يخشاهم، وحينما يعدّهم ويكذب عليهم، أو يخبرهم فيكذب عليهم، فإنّ دوافع الكذب - لمن يكذب - متعدّدة، أهمّها جلب المصالح ودفع المفساد، وهذه الدوافع في نفسه ضعيفة، وأثرها في الناس أشد؛ ولهذا فإنّ كذبه أشدّ إثماً من غيره، ويستحقّ عليه من الذمّ واللوم ما لا يستحقّه غيره ممّن يرجو من كذبه مصلحة أو دفع مضرّة تلحقه.

وفي هؤلاء الثلاثة جاء الحديث: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: شَيْخُ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ»^(١).

دوافع النفوس وأثرها في الثواب والعقاب:

ويجب عند العقوبة على الخطأ الظاهر الذي يستحقّ مثله عقاباً - أن يُنظر إلى دوافع النفس وأثرها في عقل المخطئ؛ فإن كانت قويّة، كانت عقوبته أخفّ، وإن كانت دوافع النفس وأثرها في عقله ضعيفة، كانت عقوبته أقوى، وليس كلّ المخطئين يتساوون في العقاب ولو تشابهت أخطاؤهم في الظاهر، وليس كلّ المحسنين يتساوون في الثواب ولو تشابه صوابهم في الظاهر، وهذا لا يخلّ بكون الناس سواسية، فالنظر إليهم بهذه الاعتبار يجعلهم سواسية في أثر العقاب والثواب فيهم، وإن لم يتشابهوا في نوع الثواب والعقاب ومقداره، فالثواب والعقاب كلّيس الثياب؛ يختلف الناس فيه في طولهم، وعرضهم، ونوع حاجتهم في حرّ أو برد أو ستر عورة، وحقّهم في التساوي هو في استيعاب حاجة

كلُّ واحدٍ منهم وسدّها، فإنَّ سُدَّ الجميع كانوا متساوين، وإن كان الأطولُ منهم قصُرَ لباسُه عن سترِه مقدارَ أنملةٍ، والأقصرُ منهم تمَّ سترُه، فهذا لا يُقالُ بتساويهم فيه، بل إنَّ الأطولَ مظلومٌ مبخوسُ الحقِّ ولو كان ما عليه من لباسٍ أكثرَ من غيره؛ لأنَّ العبرةَ ليست بحجم ما أخذ، ولكنَّ في كفايته له، فالتساوي هنا إنّما يُعتبرُ في الكفاية لا في المقدار، فقد يتساوون في المقدارِ ويظلمون في الكفاية، وعدمُ التساوي المطلق في الثواب والعقاب الظاهر هو في حقيقته تساوي نسبيٍّ وهو العدل؛ لأنَّه جاء باعتبارِ شيءٍ اختلفوا فيه في الباطنِ من الدوافعِ النفسيَّةِ، فلمَّا اختلفت دوافعُهم، اختلفت حقوقُهم.

وإذا كانت دوافعُهم النفسيَّةُ مجهولةً، فإنَّهم يرجعون جميعاً إلى الأصل، وهو تساويهم في الثواب والعقاب.

واعتبارُ الدوافعِ الباطنةِ حُكْمٌ إلهيٌّ في ثوابِ الناسِ وعقابِهم، ولأنَّ اللهَ يَخْتَصُّ بعلمه بالبواطن، كانت مؤاخذهُ عليها، وأمَّا البشرُ، فإنَّهم يجهلون البواطن ولكنَّهم يأخذون بالقرائنِ عليها؛ كعقوبةِ الشيخ الكبير على الفاحشةِ، مع احتمالِ كونِ بعضِ الكبارِ أشدَّ شهوةً من الشباب، وهذا مُحتملٌ لكنَّه ضعيفٌ، فيؤخذُ بالأغلبِ ولو احتُمِلَ خطأ الحاكم فيه، فالخطأ فيه مغفورٌ عنه.

الغايةُ الثانيةُ: المحافظةُ على النفوسِ والإبقاءُ عليها، فلا يلحقُها ضررٌ بعقابِها أكثرَ من الشرِّ الذي أزيلَ منها، ولا يكونُ ثوابُها سبباً في زوالِ خيرٍ أكثرَ من الذي أثبتَّ عليه.

وليس كلُّ خطأٍ يُعاقبُ عليه، وليس كلُّ صوابٍ يُثابُّ عليه؛ وذلك على ما يلي:

أما من جهةِ الخطأ: فليس كلُّ محرَّمٍ يُجرَّمُ بحيثُ تكونُ عليه

عقوبة؛ فقد جعل الله في النفوس مساحة من العمل بلا عقوبة دنيوية؛ لأنَّ إنزال العقوبة على كلِّ خطأ ومحرم من الأفعال والأقوال - يُفسد النفوس على الذي عاقبها، وعلى التشريع الذي عوقبت لأجله، وهو معارض لأصلِ نقصِ البشر، والنفس إذا تمَّ عقابها على كلِّ خطأ، كان فسادها أكثر من صلاحها ولو توهم من عاقبها الإصلاح، والأخطاء والمحرمات التي لم يأت عليها عقوبات في الشريعة أكثر من الأخطاء والمحرمات التي جاءت عليها عقوبات، بل هي أكثر منها بأضعاف مضاعفة.

وغالب الأخطاء التي جاء فيها عقوبات هي المحرمات المتعدية، التي تتصل بخطأ الإنسان وفعله الحرام في حق غيره، وغالب ما لم يأت فيه عقوبة فهو من الأخطاء والمحرمات اللازمة لنفس الشخص وغير المتعدية إلى غيره، بل منها ما يكون تعلُّقها بحق غيره ضعيفاً، فلا تُنزل فيها عقوبة دنيوية؛ كالغيبة والنظر المحرم بلا تجسس، والكبر، وما يخص الإنسان نفسه قدر كبير جداً من أفعاله المحرمة اللازمة له ولا يُعديها إلى غيره.

❏ خطأ العقوبة على كلِّ خطأ، والثواب على كلِّ صواب:

وفي حياة الناس وأفعالهم وأقوالهم الدنيوية، قد تشوّف بعض النفوس الغليظة أو الضيقة والمتكبرة إلى العقوبة على كلِّ محرم؛ بحجة أنَّ كلَّ محرم يستحقُّ التأديب عليه، والزجر عنه؛ فيكون كلُّ محرم مجرماً بالعقوبة، وأنَّ كلَّ خطأ يُعاقب عليه، ويقع هذا في نفوس بعض القضاة والمستبدين ويتوهمونه ضبطاً للأنظمة والدول، ولن يكون هؤلاء أضبط لدولتهم من ضبط الله لدينه، بل إنَّ ما يؤخذ من نفوس المخطئين من الخير، ويحصل فيها من الشر - أكثر مما يظنون إزالته من الشر، وتحققه من الخير.

ولا بدّ - عند عقوبة الإنسان على المحرّمات والأخطاء - من النظر إلى نفس المخطئ، ومقدار أثر الثواب والعقاب فيها، فليس كلّ صواب تُثاب عليه؛ وذلك ليبقى داعي الفطرة إلى الخير، فلا يتطبّع بعمل الصواب إن كان فيه ثواب وإلا فيدعه.

وليس كلّ خطأ تُعاقب عليه ولو كان العقاب يُزيله حقيقة؛ لأنّ زوال الظاهر ليس بكافٍ مع نقص النفس وكسرها وأذيتها بما لا يُوازي ذلك الزوال، والواجب نظر العقل وفحصه لأحوال النفوس قبل حسابها، فمن النفوس ما التغافل عنها عقلٌ وحصافة، وقد قال بعض الحكماء: «لا ينبغي للعقل أن يضرب بسيفه كلّ شيء»^(١).

والعقول الراجحة هي التي تتفطن للأخطاء وتعرفها، ثمّ تميّز ما يصلح منها التغافل عنه، فتتعامى عنه، فمن العيوب ما علاجه التغافل؛ حتى لا تُؤذى النفوس فتعاود الفعل كبراً وعناداً، وقد كان بعض الحكماء يُعرف العقل بأنّه: الفطن المتغافل^(٢).

والنفس التي تُعاقب على ما لا يستحق العقاب، يُورث هذا فيها حرّفاً للطبع، فبدلاً من أن تكون ساكنةً ليّنةً، فإنّها تحتدّ وتشدّ وتحدّد وتُعادي، ويحدث فيها من شرّ الانتقام أشدّ من الشرّ الذي كان فيها؛ وسبب ذلك: أنّه جاءها عرّض خوفٍ أو حزنٍ شديد، ولشدّته لم يكن عرّضاً عابراً؛ بل بقي يقاوم الطبع حتى حرّفه، وطبع النفس ثقیلاً لا تحرّفه إلاّ الأعراض الشديدة، وذات العقوبة لا تُحدث في النفس عرّضاً دائماً قوياً، حتى تكون على شيءٍ لا تراه يستحقّها؛ وذلك أنّ النفس قد تفعل خطأً جسيماً وعظيماً، ثمّ تُعاقب عليه ولا تجد في نفسها من الأعراض

(١) العقل وفضله (ص ٤٦).

(٢) العقل وفضله (ص ٤٣)، وأدب الدنيا والدين (ص ١٨٠)، والآداب الشرعية (١/ ٣١٠).

القويّة ما يحرفُ طبعها، ولكنّها لو أنّها فعلت شيئاً تراه حقيراً ثمّ عوقبت عليه، نزل بها من الأعراض ما تضطربُ به، وربّما يغلبُ طبعها فيحرفُها، فليست مجردُ العقوبة هي التي حرّفت النفس؛ وإنّما كان الانحرافُ لاعتبارين:

الأول: ما في النفس من عزّة وأنفة يكون بمقدارها تأثيرُ العقوبة فيها، حتى ربّما فيما يستحقُّ العقوبة عليه عادةً، ومن هنا كانت إقالته عثرات ذوي الهيئات؛ لاعتبار ما في نفوسهم، وأن أثر العقوبة فيهم بجلبِ أعراضٍ تؤثرُ في طبائعِ نفوسهم - أكثرُ من غيرهم.

الثاني: مقدارُ العقوبة، ومناسبتها لما ارتكبه الإنسان من خطأ، فإنّ النفس إن وقعت في خطأ هو عندها كبيرٌ يستحقُّ العقوبة، فإنّ أعراض العقوبة لا تؤثرُ في طبع النفس غالباً؛ لقناعة النفس بعظمة جرمها؛ فإنّ ذلك يُخفّفُ شدة العرَضِ على النفس، ويحوّلُ بينه وبين تأثيره فيها.

والتعريفُ بمقادير المحرّمات والأخطاء، وتعظيمُ العظيم، وتصغيرُ الصغير، وتحقيقُ الحقير - دافعٌ لتوطين النفوس على تهيبِ الكبائر والموبقات وجلالة خطيئها، بحيث لو فعلها لكان في نفسه داعٍ إلى استحقاقِ العقوبة عليها؛ ممّا يُخفّفُ أثر ذلك العرَضِ.

مراتبُ المحرّماتِ وعلاجُها في النفوس:

وقد كان النبي ﷺ لا يُجرّمُ بعقوبة على كلّ فعلٍ محرّم، بل لم يكن يُوجّه بتعيين اللوم والتوبيخ والتأنيب على كلّ فاعلٍ بكلِّ فعلٍ محرّم وخطأ؛ وإنّما كان ذلك يختلفُ باعتبار نوع الخطأ، وحالِ فاعله، والزمانِ والمكانِ والحالِ المقترنة بالفعل، وقد جعلَ المحرّماتِ في ذلك على مراتب:

المرتبة الأولى: محرّماتٌ وأخطاءٌ تستحقُّ أن تكونَ تحت الإصلاح

العام في الخطب والكتب والمجالس العامة، من غير توجيه خطاب خاص لكل فاعليها، فضلاً عن العقاب الدنيوي عليها؛ وذلك إما لكثرتها في الناس وشيوعها، ويكون تتبعها على الأفراد ثقيلاً على نفوسهم، وربما منفراً لهم، وإما أن تكون هي من الأعمال اللازمة للفرد لا تتعداه، وتوجيه الخطاب إليه يؤدي نفسه ويُفرضها أكثر من تقريبها وقبولها، فيترك الخطاب الخاص إلى الخطاب العام.

المرتبة الثانية: محرّمات تستحق تعيين فاعليها بالنكير عند تلبسهم بها، من غير عقاب دنيوي عليهم، وذلك غالبه في الأقوال والأفعال المتعدية، ويكون تعدّيها خفيفاً، وقد يكون ذلك في أخطاء وآثام تفعلها بعض النفوس بحسن قصد تظن صوابها، ومثل حالها يتشوّف فاعلها إلى معرفة الصواب ولو كان يسيراً، فهذه يوجّه الخطاب فيها كانت لازمة غير متعدية.

المرتبة الثالثة: محرّمات تستحق تعيين فاعليها بعقاب دنيوي، ويكون هذا في الحدود، وفي كلّ عدوان على الدين والحقوق والنفوس؛ كالسرقة والغصب والزنى وغيرها.

وكل واحدة من هذه المراتب هي على درجات، وليست واحدة في حدة توجيه الخطاب على أصحابها، فكما لا تتحد المحرّمات المجرّمة في درجة العقاب، فكذلك فإن غير المجرّمة تختلف في درجة توجيه الخطاب.

وقد يكون تقبّل الخطاب الخاص من شخص دون شخص عند بعض النفوس، فربما تقبّل بعض النفوس ممن هو فوقها كالسلطان ومن ينييه، ولا تتقبّل ممن هو مثلاً.

وقد تختلف تلك المحرّمات بحسب الأزمنة والبلدان والأشخاص؛

فالزمن الذي تشيع فيه الكباير وتعلن، ينبغي أن تخفف فيه شدة الخطاب على الصغائر أو يسكت عنها إلى أجل، من غير تشريعها؛ لأن نفوس أهل هذا الزمن أو البلد تتأثر بخطاب الصغائر فتتفر؛ لأنها متوطنة على ما هو أشد منها، وهذا قد يكون في الأشخاص؛ فنفس الغارق في الكباير ليست كنفس من يستوحش من الصغائر.

وغياب العقاب، وتخصيص الخطاب في تلك الأحوال - لا يسوغ تغيب الخطاب للعامة بالبيان العام؛ حتى لا يغيب الصواب والحق عنهم؛ فإنه مع تقادم الوقت إن ترك الناس دون ذلك البيان، توطنوا على أفعالهم وظنوها صواباً.

وكذلك لا بد من اعتبار أثر العقاب والثواب في غير نفس المخطئ من النفوس الأخرى؛ كالأهل والقربة والنفوس المتصلة بالمخطئ، فإذا كان مقداره تأثرها بالعقاب سوءه أعظم من بقاء النفس على الخطأ، لم يكن عقابها محموداً، وقد سأل المروزي أحمد عن قوم من أهل البدع يتعرضون ويكفرون؟ قال: «لا تتعرضوا لهم»، قال المروزي: وأي شيء تكره من أن يحبسوا؟! قال: «لهم والداث وأخوات^(١)».

والنفس المطبوعة على الغلظة، أو الضيق والسدة، أو الكبر - لا تنظر إلى دائرة التأثير بالعقوبة، فتريد ما يشفيها من عقوبة المخطئ، ولا تنظر إلى ما عداها، ولو أوعرت الصدور وزرعت الأحقاد، ولو أن الأنبياء عاقبوا كل مخطئ بأي حال، لكثرت خصومهم، ونفر الناس منهم؛ فإن من أعظم ما يظهر النفاق: العقوبة على كل خطأ، والثواب على كل صواب.

والثواب على كل صواب تشوق إليه النفوس المطبوعة على سخاء

وسذاجة، فقد يكونُ في إثابة المصيبِ تأثره بغروره، وفسادُ طبعه المنقادِ إلى الخيرِ بطبيعته، أو كانتِ إثابته مؤثرةً في غيره بالتحاسدِ والتباغضِ والتقاطعِ بينهما، فتلك اعتباراتٌ مؤثرةٌ في تركِ إثابته ولو كانتِ في عينها صواباً.

وقد نظرَ عمرُ بنُ الخطابِ في تركِ النفي والتغريب - وهو عقوبةٌ في ذاتها مشروعةٌ - لما كانتِ سبباً في دفعِ الإنسانِ إلى شرٍّ أعظمَ من شرِّه الذي عوقبَ عليه، وقد نفى عمرُ بنُ الخطابِ رجلاً في الخمرِ، فلحقَ بالرومِ وتنصرَ، فقال عمرُ: «لَا أُغَرِّبُ بَعْدَهُ مُسْلِمًا»^(١).

وأكثرُ الذين يُفسدونَ الناسَ هم الذين حينما يُعاقبونَ المخطئَ ينظرونَ إلى كونه أخطأً فحسبُ، وحينما يُثيبنَ المصيبَ ينظرونَ إلى كونه أصابَ فحسبُ، وهذا لا تُساسُ به النفوسُ، ولا يستقيمُ به حالُ الناسِ.

﴿أثرُ الطبائعِ النفسيَّةِ في العملِ:﴾

وطبائعُ الإنسانِ النفسيَّةُ مؤثرةٌ في عمله؛ وذلك أنَّ العملَ يكونُ نتاجَ إدراكِ العقلِ، والعقلُ يتأثرُ بطبعِ النفسِ وميلها وأعراضها، وليس كلُّ ما يَعْلَمُهُ العقلُ يستطيعُ أمرَ الجوارحِ به؛ كالنفوسِ الضعيفةِ وإن كانتِ معتقدةً وعالمةً بعداوةِ أحدٍ لها، فإنَّها تَعِجُزُ عن الانتقامِ منه، ولو كانتِ أدواتُ القدرةِ الحسيَّةِ موجودةً عندها، وربما يكونُ عجزُها ذلك مؤدياً إلى انهيارها، فلا هي قادرةٌ على إزالةِ قهرِها ممَّن ظلمها، ولا هي قادرةٌ على التشفِّي منه بعقوبته، ويُقابِلُها النفوسُ الضيِّقةُ الحادةُ الغليظةُ، فإنَّها تمنعُ العقلَ مِنَ النظرِ في العواقبِ والمآلاتِ، وإدراكِ المصالحِ والمفاسدِ

البعيدة، كما هو في الخوارج؛ فإنَّ طبائعهم حَبَّتْ بصائرهم عن رؤية المصالح، حتى كان وصفهم ذلك ملازمًا لهم عند العلماء، فيفعلون صالحاتٍ قريبة، تهدمها مفسدٌ بعيدة، وبقاء المفسدِ أطولُ من بقاء المصالح.

والنفسُ المتعجِّلَةُ: سريعةُ السَّامةِ والمَلَلِ من طولِ النظرِ والتفكيرِ في الأمور، وكذلك سريعةُ السَّامةِ مِنَ المعاشيةِ لحالٍ، وهذه غالبًا لا تُعطي العقلَ وقتًا لتفكيره وتأمُّله، فتستعجله ليحكم ويفعل، فتكونُ النفسُ مؤثرةً في عدمِ إحاطةِ العقلِ واستيعابه للأمر، فيحكمُ بقصورٍ ثمَّ يعملُ بذلك، وتكونُ شدةُ العقابِ بحسبِ كونِ أمثالِ تلكِ النفوسِ متبوعةً، فهذه تُهلكُ نفسَها وغيرها بمقدارٍ مجازفِتها في الأمورِ العظيمةِ، والحكمةُ أنْ تُسوسَ العقولُ تلكِ النفوسَ، وتوطئها على التراخي والحذر، وهذا يحتاجُ إلى مجاهدةٍ وصبرٍ، فهو من البلاءِ الذي يؤجِّرُ عليه المُبتلى به، ويعاقبُ على القصورِ فيه بمقدارِ علمه بتقصيره في المجاهدةِ، فإنَّ ما تجده تلكِ النفوسُ من الصبرِ والمصابرةِ على بلاءِ طولِ التفكيرِ والتأمُّلِ في الأمورِ وعواقبِها - أيسرُ عليها من البلاءِ الذي يحلُّ عليها وعلى غيرها من عجلِتها في الحكمِ والعملِ به، وكلَّما كانتِ العقولُ أكثرَ تابعًا في الناسِ، كانتِ حاجتها إلى الشورى أكثرَ من غيرها؛ حتى تُسوسَ تلكِ النفوسَ بعقولِ أصحابِها أنفسهم؛ حتى تترنَّ وتقتضي ثمَّ تعملَ برويةٍ.

﴿توافقُ طبعِ النفسِ مع العملِ الصحيح:﴾

وطبائعُ النفوسِ قد تُوافقُ أعمالًا محمودةً، فتميلُ إليها النفسُ بقوة؛ لجامعِ ميلِ الطبعِ والعملِ الحسنِ، وهذا توافقٌ يوصَفُ بأنه توفيقٌ ورحمةٌ، ولكنَّ على العقلِ مجاهدةُ النفسِ لتكونَ صادقةً مخلصَةً في

عملها ولو كانت تهواه، فقد تكون بعض النفوس مطبوعة على الخمول والكسل، فتؤثر العزلة عن مجالس اللغو والشُرور، فهذه النفس لم تُجاهد هواها في الاعتزال؛ لأنه وافق طبعها، كما يُقابل ذلك بعض النفوس المطبوعة على حب الاجتماع ومخالطة الناس، فإنها بذلك لا توصف بحب الظهور، وقد يوافق طبعها هذا أعمالاً محموداً فيها ظهورها وجاهها، وكلا الطبعين يحتاج إلى مجاهدة العقل للنفس بالقدر الذي يفصل بين الطبع وبين شهوة النفس، فيأخذ القدر الزائد منهما؛ ليكون كل واحد منهما سوياً، ولا يجعل من ذلك سبباً لترك العمل، وقد جاء في الحديث: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ شِرَّةً، وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا سَدَدَ وَقَارَبَ فَارْجُوهُ، وَإِنْ أُشِيرَ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ فَلَا تَعُدُّوهُ»^(١).

والنفس قد تكون مطبوعة على طبع يشق عليها اجتماعه مع عمل مناقض له، ولو انتصر العقل على طبع النفس مرة، فلن يغلب العقل طبع النفس كل مرة، ولا يناسب النفوس حينها إلا تحاشي الأعمال المختارة التي تناقض طبعها إلا مع شدة حذر ويقظة، ما لم تكن تلك الأعمال واجبة عليها، فإنها تقبل عليها بتدرج، فالنفس قد تكره الخير لأنها لم تتوطن عليه، وربما تكرهه لأنها بعيدة عنه فتستوحش منه، كما يستوحش ساكن الظلمة من النور، وليس له مداومة البقاء في ظلمته لأن نفسه تكره النور، ولكن عليه التدرج بها حتى تصل إليه.

ولا يصح عقلاً أن تتولى النفوس المطبوعة على الرقة واللين ولايات فيها شدة ومواجهة؛ فإنه بمقدار ضعفها يكون نقصان حظها من تلك الأعمال، ولما كان الأصل في نفوس النساء الرقة واللين، كانت الفطرة البشرية ميالة إلى عدم توليتها أعمالاً تقتضي شدة وقسوة؛

كالولايات الكبرى، وولاية القتال، وتنفيذ العقوبات، وهذا في كل طبع ضعيف، سواء كان في الرجال أو كان في النساء، ولكنه في النساء أصل، وفي الرجال عارض وليس بأصل، ولما كان أبو ذر رجلاً ضعيفاً، منعه النبي ﷺ من أن يكون والياً لأمر لا تتحمله نفسه المطبوعة على عدم القدرة على ذلك، فقد قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا»^(١)، وفي رواية قال له: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ»^(٢).

وفي هذا دليل على أن الإنسان يُؤَاخَذُ حَيْثَمَا يَضَعُ نَفْسَهُ فِي مَوْضِعٍ لَا تُحْسِنُ الْعَمَلَ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ تَوَلَّى الْعَمَلَ مُخْتَارًا، فَهُوَ يَحَاسِبُ عَلَى اخْتِيَارِهِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى مَا تَبِعَهُ مِنْ أَجْزَاءٍ وَفُرُوعٍ، وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْتَجَّ بِضَعْفِ نَفْسِهِ فِي مَوْقِفٍ أَوْ نَازِلَةٍ هُوَ قَدْ تَوَلَّى أَمْرَهَا وَيَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ الضَعْفَ، وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ عُذْرَهُ بِضَعْفِهِ لَوْ تَوَلَّى، بَلْ بَيَّنَّ لَهُ ضَعْفَهُ فِي أَنْ لَا يَتَوَلَّى، وَبَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ لَوْ تَوَلَّى سَتَكُونُ الْعَاقِبَةُ نَدَامَةً.

وليس كل من حمل علماً كان صالحاً للعمل به، وقد تكون النفس لا توافق العمل بهذا العلم؛ إمَّا لضعفها إذا كان العمل شديداً، أو لقوتها إذا كان العمل يلزم منه اللين، ويُقابِلُهَا نَفْسٌ تَصْلُحُ لِلْعَمَلِ وَلَا تَصْلُحُ لِلْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ يَحْتَاجُ إِلَى صِفَاتٍ تَكُونُ فِي آخِذِهِ، وَلَيْسَ كُلُّ عَالِمٍ يَضَعُ الْعِلْمَ فِي مَوْضِعِهِ، وَلَكِنَّهُ لَوْ كَانَ عَامِلًا وَأَمَرَ بِالْعَمَلِ فِي مَوْضِعِهِ، لَأَحْسَنَ فِي عَمَلِهِ وَأَتَقَنَّهُ.

(١) مسلم (١٨٢٥).

(٢) مسلم (١٨٢٦).

﴿توافق التكليف والعقول مع طبائع النفوس:﴾

وقد جاءتِ التكاليفُ الإلهيةُ متوازنةً على توافقِ طبعِ النفسِ مع العملِ، وهو الذي تجري عليه الفِطْرَةُ الإنسانيَّةُ لو تُركتْ بلا مؤثراتٍ، حتى عندَ مَنْ يزعمونَ التساويَ التامَّ بينَ الرجالِ والنساءِ في كلِّ شيءٍ، فإنَّهم يقولونَ بالتساويَ تقريراً وتنظيراً، ولكنَّ عندَ العملِ والتطبيقِ فإنَّ فِطْرَتَهُمْ غَلَابَةٌ، يَضْعُونَ في الولاياتِ الكُبرى والمسؤولياتِ الشديدةِ رجالاً، فالتساويَ تنظيراً يختلفُ عن الانقيادِ له، ينساقونَ مِنْ حيثُ لا يشعرونَ إلى الفِطْرَةِ، مع أنَّ النساءَ في غالبِ الأممِ أكثرُ مِنَ الرجالِ عدداً، إلَّا أنَّهم في الحياةِ يتوجَّهونَ غالباً كلُّ لِمَا طُبِعَ عليه، إلَّا بتكليفٍ في مخالفِ ذلك.

ولا يُمكنُ أن يستعملَ الإنسانُ عقله بنفسه كاملاً حتى يكونَ عارفاً لطبعِ نفسه، فإذا كان هذا في الإنسانِ الواحدِ بينَ نفسه وعقله، فكيف في تعاملِ الناسِ معه؟ فلا يكْمُلُ تعاملُ إنسانٍ مع عقولِ غيره حتى يعرفَ النفوسَ التي تؤثرُ فيها، فقد تكونُ بعضُ النفوسِ المتَّزنةِ ساميةً بعقولِ أصحابِها ولو كانتْ جاهلةً بلا علمٍ، فتَسْمُو بها عن الجنوحِ والشَّطَطِ، كما قال لقمانُ: «مَنْ حَسُنَ عقله، غَطَّى ذلكَ عيوبه، وأصلَحَ مَساوِيه»^(١).

وقد تكونُ بعضُ النفوسِ المضطربةِ مُنزَلةً لعقولِ أصحابِها إلى دركاتِ السَّفَهِ ولو كانتْ عقولُهم على علمٍ وذكاءٍ، فالعلمُ في العقولِ، والاتزانُ في النفوسِ، ولن يُستفادَ مِنْ إناءٍ في يدٍ مضطربةٍ.

(١) العقل وفضله (ص ٤١).

﴿تَوَافُقُ النُّفُوسِ شَرْطٌ لِتَوَافُقِ الْعُقُولِ﴾:

والعقول تتوافق وتتآلف ولو تباينت في مقدار العلم، إذا كانت النفوس متوافقة، فقد يُصاحِبُ العالمُ جاهلاً، ولكن قلَّ أن تتآلف النفوس إذا تَنَافَرَتْ، فالنفوسُ كأَسنانِ الثُّرْسِ الذي يَسِيرُ بِمِثْلِهِ؛ إنِ امْتَدَّ طَرَفُ انْكَمَشَ الآخَرُ، وإنِ امْتَدَّ الآخَرُ انْكَمَشَ الأولُ حتى تَسِيرَ التروسُ؛ لهذا لا تَكَادُ تَتَّالَفُ النُّفُوسُ الحَادَّةُ النَّزَقَةُ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ، ولا النُّفُوسُ البَلِيدَةُ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ، ولو كانت عقولُها واحدةً في العلم والخبرة، فالنفوسُ الطامحةُ المتشوّفةُ لا يُمْكِنُ أن تتوافقَ فيما بَيْنَها إِلَّا في الصُّعُودِ على غَيْرِهَا، فإن لم تَبَقْ إِلَّا هِيَ تَنَافَرَتْ وَتَنَازَعَتْ وَتَقَاتَلَتْ لِيَبْقَى الأَقْوَى مِنْهَا وَلَوْ بِمَوْتِ الآخَرِ.

ومعرفةُ النفوسِ أَصْلٌ فِي تَوَافُقِ النَّاسِ، سواءً كان في تَوَافُقِهِمْ على الصِّداقَةِ والصُّحْبَةِ، أو كان في تَوَافُقِهِمْ على الزَّوَاجِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، فالإكتفاءُ بِمَعْرِفَةِ الْعُقُولِ وما فِيهَا مِنْ عِلْمٍ وَخَبْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ - لا يَصْلُحُ اعتباره أَصْلًا فِي التَّوَافُقِ بَيْنَ النَّاسِ وَالانْسِجَامِ بَيْنَهُمْ؛ وإِنَّمَا هو فَرْعٌ بَعْدَ النَّفْسِ وَأَحْوَالِهَا.

والنفسُ الْمُسْتَقَرَّةُ سَوِيَّةُ الطَّبَعِ مِنْ جَمِيعِ الْأَحْوَالِ هِيَ الَّتِي تَتَوَافَقُ مَعَ غَيْرِهَا غَالِبًا؛ وَذَلِكَ لِمَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ مِنْ سِيَاسَةِ النُّفُوسِ، وَالشَّدُّ لَهَا عِنْدَ ارْتِخَاءِ طَبْعِهَا، وَالإِرْخَاءُ لَهَا عِنْدَ شَدِّ طَبْعِهَا؛ وَذَلِكَ كَنَفُوسِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْقَلَّةِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

وَيُوجَدُ نَفُوسٌ غَالِبَةٌ الْكَمَالِ، فَتَتَوَافَقُ مَعَ أَكْثَرِ النُّفُوسِ، وَلَكِنَّهَا لَا تَتَوَافَقُ مَعَ صِنْفٍ أَوْ صِنْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، وَيُوجَدُ مِنْهَا مَا تَتَوَافَقُ مَعَ نَصْفِ النُّفُوسِ أَوْ رُبْعِهَا، وَمِنْهَا مَا نَفْسُهُ لَا تَتَوَافَقُ مَعَ أَحَدٍ، وَتُتَنَازَعُ كُلُّ نَفْسٍ تُقَارِبُهَا؛ حَتَّى لَا تَأْنَسَ بِأَحَدٍ وَلَا يَأْنَسَ بِهَا أَحَدٌ.

وعند إرادة اجتماع نفسين، يجب النظر إلى طبائعهما قبل النظر إلى العقل وما فيه من علم وخبرة؛ فالناس لا تتوافق بحسب عقولها؛ وإنما بحسب طبائع نفوسها، وهذا في اجتماع الزوجين، والرفيقين، والشريكين في التجارة أو السكنى، وكلما كان الشخصان إلى التقارب أكثر، كانت الحاجة إلى توافق نفسيهما أشد.

﴿ سياسة الإنسان لنفسه في صلاته بالناس : ﴾

وينبغي للإنسان أن يسوس بعقله علاقة نفسه بالناس؛ وذلك أنه أعرف الناس بطبعها وميلها، فلا يؤذيها غيرها ولا يؤذي غيرها بها، وذلك أن يتبصر بمعرفة نفوس من يخالطهم أو يصاحبهم أو يشاركهم، ومقدار توافق نفسه مع نفوسهم ومقدار تباعدتها منهم، ثم يعرف بعد ذلك مقدار اتصال نفسه بتلك النفوس، فمنها ما يصح بينها كثرة الخلطة والمصاحبة، ومنها ما لا يصح بينها إلا الخلطة العارضة، وإذا كانت نفسه حادة الطبع غضوباً فعليه أن يجنبها كثرة مصاحبة من نفسه مثل نفسه، أو من نفسه بليدة لا تُداري النفوس فتفعل وتقول ولا تُداري.

وكذلك من عرف من نفسه البلادة والضعف والعجز عن مقابلة الخصوم، فعليه ألا يعرض نفسه لمثل ذلك؛ حتى لا تؤذي بقول لا تطيقه ويضرها تبعه السكوت عنه.

وليس هذا من العيب في نفسه ولا في نفس غيره من الناس؛ وإنما من الحكمة التي يؤتاها العقلاء أن توضع النفوس في مواضعها؛ لأنها كائن لها ما يلائمها، ولها ما يباينها، وأصل شروء النفوس هو في وضعها في غير موضعها.

وإذا كان الإنسان يحمل عقلاً عالماً راجحاً، ونفساً متوسطةً،

صَلَحَتْ صَلَاتُهُ بِغَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ، وَأَطَاقَ خِلَاطَتَهُم بِالْقَدْرِ الَّذِي يَتَحَمَّلُهُ
الْحُكَمَاءُ عَادَةً.

وَكُلُّ نَفْسٍ مِنَ النُّفُوسِ لَهَا مُنْتَهَى تَنْتَهَى فِي طَاقَتِهَا إِلَيْهِ، وَأَقْلُ
النُّفُوسِ طَاقَةً فِي تَحْمُلِ النَّاسِ نَفْسٌ حَادَّةٌ بِعَقْلِ جَاهِلٍ؛ لِأَنَّ النَفْسَ
تَغْرِفُ مِنَ الْعَقْلِ، وَرَبَّمَا تَمَلُّ مِنَ الْإِغْتِرَافِ وَلَوْ كَانَ فِيهَا عِلْمٌ،
فَتَضْطَرُّ وَتَغْرِفُ بِلَا عِلْمٍ، وَرَبَّمَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ ذَا عِلْمٍ قَلِيلٍ وَنَفْسٍ
حَادَّةٍ، فَيَنْتَهِي مَا لَدَيْهَا فِي وَقْتٍ قَصِيرٍ، وَرَبَّمَا تَسَابَقَ قَلَّةُ صَبْرِهَا مَعَ
قَلَّةِ عِلْمِهَا، فَأَيُّهُمَا نَفَدَ أَوَّلًا غَلَبَ الْآخَرُ، وَفِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ يَظْهَرُ
الْجَهْلُ وَالسَّفَهُ؛ وَلِهَذَا كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَأْخُذُ مِنَ الْمَجَالِسِ أَوَّلَهَا،
وَيُفَارِقُهَا قَبْلَ أَنْ تَطُولَ؛ لِأَنَّ النُّفُوسَ فِي أَوَّلِ الْمَجَالِسِ تُخْرِجُ أَحْسَنَ
مَا فِي عَقُولِهَا، كَمَا قَالَ الزُّهْرِيُّ: «إِذَا طَالَ الْمَجْلِسُ، كَانَ لِلشَّيْطَانِ
فِيهِ نَصِيبٌ»^(١).

وَذَلِكَ أَنَّ النُّفُوسَ تَغْرِفُ مِنَ الْعَقْلِ بِاللِّسَانِ، وَالْغَالِبُ أَنَّ النُّفُوسَ
يُدْرِكُهَا الْمَلَلُ مِنَ الْجَهْدِ فِي انْتِقَاءِ أَصْلَحَ مَا فِي الْعَقْلِ لِكُلِّ مَجْلِسٍ،
خَاصَّةً وَالنَّفْسُ كَالْغَارِفِ، وَإِنْ كَانَ الْغَارِفُ عَجُولًا مَلُوءًا، فَسَيَدْعُ
الْإِغْتِرَافَ مِنَ الْعَقْلِ وَلَوْ كَانَ مَلِيًّا مِنَ الْعِلْمِ، وَيَدْعُ النَّفْسَ تُلْقِي مَا
تَهْوَى؛ لِأَنَّ الْإِغْتِرَافَ مِنَ الْعَقْلِ شَاقٌّ، وَالْإِنْتِقَاءُ مِنْهُ مَا يُنَاسِبُ كُلَّ
مَجْلِسٍ ثَقِيلٍ، وَأَمَّا النَّفْسُ، فَإِنَّهَا تُعْطِي صَاحِبَهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا، وَتُسَابِقُهُ
فِي إِخْرَاجِ مَا تَشْتَهِي وَتَهْوَى.

وَسِيَاسَةُ الْعُقُولِ لِلنَّفْسِ فِي الْمَجَالِسِ وَالْمَخَالَطَةِ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ مَا
فِيهَا؛ فَالْنَّفْسُ تَحْتَاجُ إِلَى سِيَاسَةِ الْعَقْلِ وَحِمَايَتِهِ لَهَا، وَلَيْسَتْ حَمَايَتُهَا مِنْ

(١) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٣/٣٦٦)، والجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي

شَرٌّ غَيْرِهَا فَحَسْبُ، بَلْ مِنْ شَرِّهَا عَلَى عَقْلِ صَاحِبِهَا، وَمِنْ شَرِّهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ النَّفُوسِ وَالْعُقُولِ، فَكَمَا يَحْمِي الْعَقْلُ النَّفْسَ مِنْ سَوْءِ نَفُوسٍ غَيْرِهِ، فَقَدْ يَكُونُ تَقْلِيلُهُ مِنَ الْمَجَالِسَةِ لَغَيْرِهِ حِمَايَةً لَهُمْ مِنْ نَفْسِهِ، إِذَا كَانَ مَطْبُوعًا عَلَى كَثْرَةِ الْكَلَامِ وَإِفْشَاءِ أَسْرَارِهِ، وَيَعْجِزُ عَنْ كَيْفَانِهَا لِضَيْقِ صَدْرِهِ وَعَظْمَتِهِ عَنْهَا، فَهَذَا النُّوعُ مِنَ النَّفُوسِ يَعْتَرِيهَا انْبِسَاطٌ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَمْتَعُ بِهِ لَدَفْعِ عَطَنِ النَّفْسِ، وَتَتَشَوَّفُ إِلَى إِيْنَاسِ غَيْرِهَا أَكْثَرَ مِنْ اعْتِبَارِ الْمَالَاتِ.

وَكَمْ مِنْ نَفْسٍ نَاقِصَةٍ كَمَّلَهَا عَقْلٌ رَاجِحٌ بِسِيَاسَتِهِ لَهَا، وَحَكْمَتِهِ فِي وَضْعِهَا فِي مَوَاضِعَ تَصْلُحُ لَهَا، وَحِمَايَتِهَا عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ!

■ وَأَمَّا النُّوعُ الثَّانِي مِنْ طِبَائِعِ النَّفُوسِ؛ وَهِيَ الطَّبَائِعُ الْمَكْتَسِبَةُ^(١):

فَهِىَ الطَّبَائِعُ الَّتِي لَا تُوَلَّدُ مَعَ الْإِنْسَانِ؛ وَإِنَّمَا يَتَطَبَّعُ عَلَيْهَا؛ كَطَبْعِ الْكِبَرِ وَالتَّوَاضُّعِ، وَاللَّيْنِ وَالشَّدَةِ، وَالْكَرَمِ وَالْبَخْلِ، كَمَا يَتَطَبَّعُ سَاكِنُ الْبَادِيَةِ وَالصَّحْرَاءِ عَلَى الشَّدَةِ وَالْقُوَّةِ، وَالْقَسْوَةِ وَالْجَفَاءِ، وَعَكْسُ ذَلِكَ سَاكِنُ الْمَدَنِ وَالسَّوَاوِحِلِ؛ فَإِنَّهَا تُرَفِّقُ الطَّبْعَ، وَكَمَا يَتَطَبَّعُ مُخَالِطُ أَهْلِ الْكَرَمِ عَلَى الْكَرَمِ، وَمُخَالِطُ أَهْلِ الْبَخْلِ عَلَى الْبَخْلِ، وَالرَّجُلُ الَّذِي يُخَالِطُ النِّسَاءَ يَتَطَبَّعُ عَلَى الرِّقَّةِ وَالتَّنْعُمِ، وَالْمَرْأَةُ الَّتِي تُخَالِطُ الرِّجَالَ تَتَطَبَّعُ عَلَى الْخَشُونَةِ وَالشَّدَةِ، وَهَكَذَا حَوَاسُّ الْإِنْسَانِ وَجَوَارِحُهُ الَّتِي هِيَ مَرْكَبٌ مِنْهَا، قَدْ تَتَطَبَّعُ عَلَى شَيْءٍ فَلَا تَنْفَكُ عَنْهُ إِلَّا بِشَدَّةٍ، فَمَنْ اعْتَادَ النَّوْمَ فِي ضَجِيجِ الْأَسْوَاقِ وَوَسْطِ أَحَادِيثِ النَّاسِ وَصَحْبِهِمْ، لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ النَّوْمِ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ سَكَتَتِ الْأَصْوَاتُ لَمَّا قَدَّرَ عَلَى النَّوْمِ، بَلْ يَرَاهَا عِنْدَ نَوْمِهِ مِنَ النِّعَمِ، وَعَكْسُهُ مَنْ اعْتَادَ النَّوْمَ وَقْتَ السَّكُونِ، لَا يَطِيبُ لَهُ نَوْمٌ إِلَّا بِتَمَامِ السَّكُونِ، وَيُكَدِّرُهُ خِلَافُهُ وَلَوْ كَانَ طَيْنِينَ الدُّبَابِ.

وَمَا يَعْتَادُهُ الْإِنْسَانُ قَدْ يُصْبِحُ طَبِيعَةً لَهُ؛ حَتَّى يَشُقَّ عَلَيْهِ الْإِنْفِكَافُ

(١) سبق النوع الأول (ص ٣٥).

عنه كالطبيعة التي يُولَدُ عليها، وربما سبَّرتَه في مُعتَقَدِه واختيارِه من حيث لا يشعر، يَنزِعُ في رأيِه إلى ذلك، ويتوهَّمُ أَنَّهُ اختارَ وتفكَّرَ فيه، وربما يَجري عليه اختيارُه بلا وقوفٍ وتفكُّرٍ، كما يعتادُ الإنسانُ الذَّهابَ إلى مكانٍ من طريقٍ معيَّنٍ، فَإِنَّه إذا لم يكن حاضِرَ الذهنِ في كلِّ ذهابٍ، فسيسلُكُ نفسَ الطريقِ ولو لم يكن مريدًا لتلك الجهة؛ لأنَّ العقلَ حينها غائبٌ عن الاختيارِ، وهذا يكونُ كذلك في المذاهبِ والعقائدِ والآراءِ، ومع العادةِ والتطبُّعِ يحتاجُ العقلُ إلى شدةِ حضورٍ وتفكُّرٍ، وكثيرٌ من الذين ترسَّخَ فيهم العقائدُ والبدعُ والأخطاءُ إنما هو بسببِ النشأةِ والتطبُّعِ عليها، ثُمَّ كان دَوْرُ العقلِ تثبيتها بالتدليلِ عليها، وليس إنشاءها.

وقد يكونُ في ولادةِ الإنسانِ ونشأته توفيقٌ ونعمةٌ إذا وُلِدَ ونشأ في وسطِ الحقِّ والخيرِ، وقد يكونُ في ولادته ونشأته ابتلاءٌ إذا وُلِدَ ونشأ في وسطِ الباطلِ والشرِّ، وإذا تطبَّعَ الإنسانُ على أمرٍ فلا يَحْمِلُهُ مجردُ النشأةِ على الشكِّ فيما هو عليه، كما لا يَحْمِلُهُ مجردُ النشأةِ على جعلِ ذلك كافيًا على كونه الصوابَ.

تغيُّرُ الطبائعِ:

وليس معنى أنَّ هناك بعضَ الطبائعِ النفسِيَّةِ تُولَدُ مع الإنسانِ أَنَّهُ لا يَمْلِكُ تغيُّرَها فيه، بالزيادةِ أو النقصِ، فقد يكونُ لبعضِ الطبائعِ النفسِيَّةِ علاجٌ في إرخائها وشدِّها، وتقويتها وإضعافها، كما يُعالِجُ الإنسانُ بعضَ حواسِّه وما خُلِقَ عليه فيقوِّيه أو يُضعِفُه بحدودٍ، وفي الحديثِ: «إِنَّمَا الْجِلْمُ بِالتَّحْلُمِ»^(١)، والطبائعُ التي طُبِعَ أو تطبَّعَ عليها الإنسانُ تختلفُ في إمكانِ تغيُّرِها ومقدارِها؛ وذلك بحسبِ تمكُّنِ الطبعِ

(١) الطبراني في المعجم الأوسط (٢٦٦٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٣٧/١٣).

في الإنسان، وإذا كان متمكناً كان التأثير فيه قليلاً وطويلاً، وأيسر الطباع تغيراً الطبع الذي تطبع عليه الإنسان ولم يطل بقاءه عليه.

وقد تتجاوز حدود تأثير الإنسان بطباع من حوله من الناس إلى تأثيره بطباع الحيوانات التي يختلط بها، فالإنسان يؤثر فيها ويتأثر بها، فالمعروف أن أصحاب الإبل فيهم غلظة وشدة طبع اكتسبوه منها، وأصحاب الغنم فيهم سكينه وهدوء طبع اكتسبوه منها، وفي هذا جاء الحديث: «الْفَخْرُ وَالْخَيْلَاءُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ، وَالْفَدَايِنَ أَهْلُ الْوَبْرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ»^(١).

وهذه الطبائع النفسية تختلف في تمكّنها وتشرب النفس لها، وبمقدار تمكّنها وميل النفس إليها، يكون تأثيرها في عقل الإنسان ثم في اختياره.

*** وَأَمَّا النُّوعُ الثَّانِي مِنَ الْمُؤَثِّرَاتِ فِي النَّفْسِ، وَهُوَ شَهَوَاتُ النَّفُوسِ^(٢):**

فكل شهوة محلّها النفس، والنفس محلّ للشهوات الحسنة والقبیحة، الأصلية والعارضة والدخيلة، وللنفس حق على العقل في إعطائها شهواتها الصحيحة بالطريقة الصحيحة، وتقييدها عما عدا ذلك.

وقد فطر الله النفس أنها إذا اشتتهت طلبت إشباع رغبتها وتحقيق نزواتها، وتبدأ حينها بالوسوسة والتسويل والتحسين والتزيين للعقل، وربما الاستبداد عليه، قال الله عن هذا المنشأ: ﴿وَعَلَّمَ مَا تُوسَّوْنَ بِهِ نَفْسَهُ﴾ [ق: ١٦]، فالنفس محلّ الوسوسة لإشباع النزوات.

ويوجد قدر مشترك بين الطبائع والشهوات؛ فأصل الشهوات يطبع عليها الإنسان كأن يطبع على الأكل والشرب، وميل البالغ من الرجال

إلى الأنثى من جنسه شهوة، هذه شهوات طبع عليها الإنسان، ولكنها تزيد عن حد الطبع فتؤثر في العقل، وأمّا إذا كانت في حدها الطبيعي، فهو قدر واحد لا يؤثر في العقل غالباً، وأهم مراحل شهوات الطبع هي التي تؤثر في العقل، وهي المقصودة هنا.

والشهوات النفسية أشد المؤثرات في العقل، ولها سطوة وقوة وسيطرة على العقل ليست موجودة في الطبائع النفسية، فالنفس إذا اشتتت أسرت العقل، وساقته في تحقيق رغباتها، وتسمى النفس المأسورة بالشهوات بالنفس الفقيرة، وقد استعاذ النبي ﷺ من الفقر^(١)، وفسره أحمد بن حنبل بأنه فقر النفس^(٢).

وإنما سميت شهوات النفس فقراً؛ لأن النفس إذا لم تقنع بما عندها، تذللت إلى غيرها حتى تكون كالأسيرة بين يديه حتى تنال مقصودها، فالفقر فقر النفس، فإن افتقرت لم ينتفع الغني بغناها، وإذا اعتنت لم يتضرر الفقير بفقره؛ لأن غنى النفس يكون بقناعتها بما عندها، وبسياسة العقل لها عند حاجتها إلى غيرها؛ حتى لا تنكب فتكون أسيرة ذليلة إلى غيرها.

والعقل الذي لا يعرف ما للنفس من حق في نزواتها، وحدد حقها - تقوده إلى ما ليس من حقها، أو إن كان قوياً حرّمها من حقها، وفي كلا الأمرين مرض النفوس.

﴿حق النفس في إمتاعها وحدودها:﴾

الإنسان مفضوّر على إشباع رغبات النفس وشهواتها ولذاتها، فللنفس حق فطري أن تستمتع، فليست أصول رغبات النفس شيطانية،

(١) أحمد (٣٠٥/٢) (٨٠٥٣)، وابن ماجه (٣٨٤٢)، وأبو داود (١٥٤٤)، والنسائي (٥٤٦٠).

(٢) مجموع رسائل ابن رجب (٣٠٩/١).

وجميعها ليست عدوة للإنسان، ومنع النفس من حقها في المتعة والشهوة أذية لها، وربما يدفعها ذلك إلى التمرّد عليه، والخروج عن قيده، وقد قال ابن مسعود: «استبق نفسك ولا تُكرهها؛ فإنك إن أكرهت القلب على شيء عمي»^(١).

والخطأ أن يسير الإنسان خلف نفسه، فتُسير عقله وتقوده إلى ما ترغب وتريد من شهوات وملذات بالنوع والقدر، والزمان والمكان، والحال الذي تريد.

والعقل ليس عدواً للنفس ولو حرّمها، ولكنها هي عدوة له ولو أمتعته، بل هي عدوة لنفسها ولو استمتعت بأفعالها.

وكل شهوة ولذة ومتعة للنفس فإن أصلها صحيح، وتحقيقها بمقدار العدل صحيح، وشهواتها كثيرة متعدّدة، ومتداخلة ومتفرقة، منها:

- شهوة الطعام.
- شهوة الشراب.
- شهوة اللباس.
- شهوة النظر.
- شهوة السماع.
- شهوة الكلام.
- شهوة الجماع.
- شهوة اللمس.
- شهوة الجاء والذكر الحسن.

وتحقيق شهواتها أمر فطري، ومنعها منه مخالف للفطرة، ولكن يجب ألا تقوم النفس بحق الاختيار لكل شهوة نوعاً تهواه فتشبع نهمها على أي نحو كان، وليس لها حق تقدير المقدار المناسب من مُتعتها ولذتها، فالنفس لديها نهم للاستمتاع وحُبُّ له ولو بالإسراف، ورغبتها القويّة كثيراً ما تغلب العقل وتؤثر فيه، والعقل له أن يختار ويوجّه النفس إلى ما ينفعها أو يضرّها بحسب ما لديه من خبرة وتجربة، ومعرفة وعلم سابق.

وليس كل ما تشتهيه النفس يصح أن تُعطاه على النحو الذي تحب، وبالقدر الذي تريد؛ فالنفس تحب إشباع غريزتها وشهواتها ومُتعتها على أي نحو، وبأي قدر؛ حتى تقضي نهمها، ما لم تُضبط بعقل؛ فالمريض ببعض أمراض الجلد تحب نفسه الحكّ ما دام يستمتع بالحكة ويجد تخفيفاً للألم، وربما يجد متعة ولذة، ولكن العقل بخبرته وعلمه يمنعها من القدر الزائد عن الحد المعقول، ولو شعرت النفس بحرمانها ممّا تجده من متعة ولذة، فحينما يمنعها العقل من ذلك ليس لأنّه عدو لها، ولكن لأنّه يعلم ضرر ذلك الآجل عليها، الذي يجب معه حرمان اللذة العاجلة، ومن هنا فإنّ الحيوان المريض بالجرب يحكّ جلده حتى ينتهي ولو أذمى؛ لأنّه ليس لديه عقل يوقفه عن بلوغ غايته، وقضاء لذته ونهمه؛ فهي مُنتهاه، وأمّا الإنسان، فليس قضاء نهمه هو المنتهى لديه، ما لم يحكمه العقل.

﴿قيود العقل على شهوات النفس:﴾

ويجب أن يكون العقل قائداً للنفس في لذاتها وشهواتها، وليس هو أباً لحرمانها، فالنفس السويّة ليس فيها شهوة يجب أن تُحرّم منها بالكلية، ولكن صراع النفس مع العقل عند شهواتها ورغباتها ليس في أصل الشهوة؛ وإنما في ستة أشياء تتعلق بها:

الأول: اختيار النوع الصالح لها:

وهذا في كل الشهوات؛ ففي شهوة الطعام والشراب قد تستلذ النفس طعاماً لطعمه، ويمنعها العقل بسبب ضرره، ولو تألمت بحرمانها ممّا تشتهي، وكذلك في شهوة اللباس حينما تشتهيه ولكنها تتركه لأنه يسبب لها مرضاً، أو يورثها كبراً، أو يجعلها تميز به عن غيرها في بلد الغربة أو أمام عدوّ، فتتركه خوفاً ولو كانت تشتهيه في ذاته، بل ربّما ليست ما تكره من اللباس لتحقيق مصلحة ودفع مفسدة؛ لأنّ شهوة النفس للأشياء وحدها ليست طريقاً وحيداً للاختيار، وتجريد الشهوة للاختيار ليس من تصرفات الإنسان العاقل؛ وإنّما من تصرفات النفوس المجردة بلا عقل، وهذا من صفات الحيوان وحده.

والأصل أنّ النفس مطبوعة على الميل إلى نوع صحيح من شهواتها، ولكن في النفس إمكان تبديله حتى تنحرف إلى أنواع أخرى، وهذا عسير تغييره في النفس، ولكنه ليس مُحالاً؛ كتغيير ميل شهوة الذكر من الأنثى إلى ميّله إلى الذكر، وكذلك العكس في الأنثى.

وطبائع النفوس تتغيّر بحسب تمكّنها في الإنسان؛ فمنها طبع شديد الامتزاج بالنفس لا يتغيّر في عام وأعوام؛ بل ولا جيل واحد، حتى يتمّ التدرّج فيه في أجيال؛ لأنّ النفس تكون نافرة من الطبع الجديد عليها، المخالف لما هي مطبوعة عليه، كما حدّث مع قوم لوط؛ فإنّ الشذوذ عندهم لم ينشأ من الرجل إلى الرجل بلا تدرّج، بل وقع الرجال في أدبار أزواجهم، ثمّ في أقبال وأدبار غيرهنّ من النساء، ولم يكونوا حينها يجدون أدنى ميل في نفوس الرجال إلى الرجال، ثمّ بدؤوا

بالميل إلى استحسان الرجال للرجال، حتى استحسنوا منهم ما يستحسنونه من النساء، فحاجز وطء أدبار الزوجات حدث في جيل، وحاجز الوقوع في غير الزوجات من النساء كسر في جيل، والجيل الثالث وما بعده هو الذي وقع في الشذوذ التام من جميع الوجوه.

وهناك طبائع أسرع تحوُّلاً تحتاج إلى جيل واحد من بدايته إلى نهايته، وبعضها تحتاج إلى نصف جيل، وذلك التفاوت هو بمقدار رسوخ الطبع في الإنسان، وبمقدار قوة تغييره.

وتغيير الطبائع الفطرية يتم بتدرُّج دقيق يؤنس النفس؛ لأنها شديدة النفور وعصية على التغيير، ولا ترغب في أن تتحوَّل عن النوع الفطري لها.

وبعض الماديين يعاملون الطبائع الإنسانية كالتعامل مع الموروثات، فيجعلون الطبع الفطري الممزوج بتركيب الإنسان كتعاملهم مع الألبسة وعادة الناس في ذلك، ولكنهم يصوِّرون الطبائع بالعادة المتسعة لموروث شامل، والفرق عندهم بينها وبين الموروثات أن الموروثات تكون في بلد وقبيلة، والطبائع إنما هو موروث أوسع رُقعة من غيره.

وأخطر شيء على العقول أن تتغير قناعتها في التعامل مع الطبائع النفسية، وإذا كانت تنظر إليها تلك النظرة، فإنها لن تُقاوم النفس على ما تشتهي وتهوى أيًا كان؛ لأنها ترى أنه رغبة وميول ذوقية؛ كاستحسان بعض النفوس للألوان والأشكال والأطعمة والبيئات.

الثاني: الزمان:

وذلك أن النفس تشتهي وترغب في إشباع شهوتها متى ما ثارت عليها، من غير ضابط لها من جهة الزمان، وإذا كانت النفس قائدة للإنسان وحدها، فإنها لا تجد ضابطاً لها، وقتياً ولا غيره، وهذا هو

الذي يحصل في الحيوانات التي تعيش بلا عقول، فتسوقها رغباتها الميالة، وتسخر العقول في إشباع تلك الرغبة بلا قيد.

والعقول الصحيحة لا تجعل للنفس حرية الاختيار التام في أزمنة الشهوات وأوقاتها، وليس للعقل أن يغلق عليها منافذ الشهوة في كل حين، بل يجب أن يكون اختياره للوقت موافقاً لرغبتها وميلها، وإلا اضطربت، وهذا في جميع الشهوات، فالعقل يمنع النفس من إشباع رغبتها في شهوة الأكل في كل موضع، فتأكل وتشرب مضطجعة أو وهي تتحدث أمام الناس، أو تأكل وتشرب عند قضاء الحاجة، وهذا مما تكرهه غالب النفوس السوية.

وتقييد العقل للنفس في أزمنة شهواتها هو تكميل النفوس، وعلامة على قوة العقول ورجاحتها، وهو في شهوة اللباس والنكاح والسماع والنظر وغيرها.

والعقل كما أنه يضبط أزمنة شهوات النفس في الماديات، كذلك فإنه يضبطها في الأمور المعنوية، فقد تشتهي النفس الكلام في موضع، والعقل يقيدها عن رغبتها تلك إن لم يكن ذلك في صالحها وصالح غيرها، وكذلك في السكوت؛ فقد تشتهي النفس السكوت والعقل يرى نفع الكلام عليها وعلى غيرها، وتحقيق رغبة النفس في الماديات أقل ضرراً من تحقيق رغبتها في المعنويات.

والعقل الذي يطلق للنفس تحقيق رغباتها متى ما أرادت في كل زمان - يدل على غلبة النفس عليه، وهي إما غلبته لقوتها، أو أنها غلبته لضعفه ولو لم تكن قوية في ذاتها، وهذا في كل حال يسمى السفة، وأصحابه يسمون بالسفهاء.

وقد يجتمع في النفس شهوات وطبائع تغلب العقل الضعيف في

إشباع ما تريده النفسُ بلا قيد؛ كالنفسِ المطبوعةِ على العجلةِ والحِدَّةِ ووافقَ ذلك شيئًا تشتهيهِ، فإنَّها شرهَةٌ في إقبالِها، وإذا لم يكنْ في العقلِ قوةٌ علمٍ وخبرةٌ، فإنَّه يضعُفُ أو يعجزُ في جذبِها، وهذه النفوسُ كثيرةٌ الندمِ في مثلِ هذه الأحوالِ بعدَ فواتِها.

الثالثُ: المكانُ:

والعقلُ يضبطُ أماكنَ شهوةِ النفسِ كما يضبطُ زمانَها، وإذا كان العقلُ قادرًا على النفسِ في ضبطِ الزمانِ، فهو أقدرُ عليها في ضبطِ المكانِ؛ لأنَّ ضبطَ الزمانِ أشقُّ على النفسِ. ومن كمالِ الإنسانِ وميزته عن الحيوانِ كثرةُ قيوده الزمانيَّةِ والمكانيَّةِ لكلِّ ما ترغبُ نفسه وتشتهي.

الرابعُ: مقدارُ ما يكفي النفسَ من شهوتِها:

وذلك أنَّ النفسَ تشتهي، وليس في ميلِها ذلك إلاَّ استفراغَ نهجِها، وإشباعَ غريزتها الفطريَّةِ، وتستعجلُ ذلك ولا تُقيِّدُه بقيدٍ غيرِ قيدِ الإشباعِ، وكلُّ القيودِ الأخرى إنما هي من العقلِ، ما لم يكنْ في أحدِ تلك القيودِ تحقيقُ شهوةٍ ورغبةٍ أخرى للنفسِ، فتتقيَّدُ بذلك القيدَ شهوةً، وليس سياسةً وضبطًا للشهوةِ بالحرمانِ الذي لا يُقابِلُه شهوةٌ مماثلةٌ أو زائدةٌ.

□ العقلُ وعواقبُ الشهواتِ:

والعقلُ يرى العواقبَ والنفسُ لا تراها، وبمقدارِ شهوةِ النفسِ تُعَمِّي العقلَ عن رؤيةِ العاقبةِ لغرائِزِها، وإذا كان العقلُ قويًّا بعلمٍ وخبرةٍ، كان أقدرَ على أطرِ النفسِ وكبحِ جماحِها، وتقييدِ ما يصلحُ لها من مقدارِ لشهوتِها.

والنفسُ نَهْمَةٌ تحبُّ الأخذَ بلا مقدارٍ، سواءً كان مالا أو جاهًا أو

متعة ولذة، ولا ترى التوقف عند حدٍّ، حتى تنتهي شهوتها وتنقطع، أو ينتهي مأخذ شهوتها وينفذ؛ وذلك أنَّ النفس تشتهي المال والاستكثار منه، وتأخذ منه ولا تشبع لو قدرَتْ، حتى لو كان في علم الإنسان أنَّ المال الذي يكتسبه لن يفنى لو عاش عمر الدنيا كلها، وفي الحديث: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَإِدْيَانٍ مِنْ مَالٍ، لَابْتَغَى وَإِدْيَا ثَالِثًا»^(١)، وذكرُ الثالث لا يعني أنه يتوقف عنده، ولكنَّ لأنه كان لديه اثنانِ فطلبَتْ نفسه الثالث، ولو كان لديه ثلاثة لطلبَ رابعًا، ولو كان لديه أربعة لطلبَ خامسًا ولن ينتهي؛ فالحديثُ جاء دليلًا على نَهَمِ النفسِ وعدمِ وقوفها عند حدٍّ، وفيه أنَّ النفسَ تدرجُ في غرائزها ولا تنقطع؛ وذلك تسكينًا للعقلِ أن يضدَّها عن شراحتها.

وشهوات الإنسان تختلف؛ منها ما ينتهي إلى حدٍّ؛ كالأكل؛ فإنه ينتهي إلى حدِّ الشَّبَعِ، وكالشُّربِ؛ فإنه ينتهي إلى حدِّ الرِّيِّ، ومنها ما لا ينتهي نهمه؛ كالمالِ والجاهِ وغير ذلك.

والنفسُ تحتاجُ إلى العقلِ فيما لا ينتهي إلى حدٍّ من الشهواتِ، أكثرَ من حاجتها إلى ما ينتهي لحدٍّ، مع الحاجة للعقلِ في ضبط مُنتهى كلِّ شهوةٍ.

ولكلِّ شهوةٍ من شهواتِ النفسِ أضرارٌ - عندَ الزيادةِ في حدِّها - على الإنسانِ، وبمقدارِ ضررها يكونُ قيامُ العقلِ بواجبه فيها، والنفسُ تكرهُ تقييدها عن إشباعِ نهمها، وتتألمُ وتقاومُ ولا تنقطعُ، وبمقدارِ قوةِ العقلِ وقوتها تكونُ الغلبةُ بينهما.

(١) البخاري (٦٤٣٩)، ومسلم (١٠٤٨).

وقوة العقل النافعة في ذلك هو بصيرته بالآلات وعلمه بها، وكلما كان العقل بصيرًا بالعواقب خيرًا بها، كان ضبطه لنهم النفس أقوى، وكانت هي في مواجهته أضعف.

والعقول تختلف في مقدار ما تراه من العواقب، بُعدًا وقربًا، وشدة وضعفًا، وربما لا يكون ضرر إشباع النفس لشهواتها هو في عاقبة الضرر عليها، ولكن في تفويت مصالح ومنافع عظيمة، وكل من أطلق لنفسه العنان في الشهوات بلا مقدار ولو كانت مباحة، فإن هذا نقصان في علم الإنسان وعمله؛ لأن الإنسان لم يُخلق في أصله ليطلق للنفس الشهوات؛ وإنما ليعلم ويعمل.

□ قيد الشهوة بين الإنسان والحيوان:

ومن هذا جاء في الإسلام ضبط الشهوات في النفوس؛ لأن تركها بلا قيد يعطل العقول ويُغيّبها، حتى يجعل الإنسان في ذلك شبيهًا بالحيوان الذي يعيش يومه وليته لإشباع غرائزه وشهواته.

وقد جاءت الأحاديث النبوية في ضبط شهوة الأكل والشرب، واللباس والنكاح، وشهوة النفس من إطلاق السمع والبصر والكلام؛ لأن المساحة الزائدة في ذلك هي القدر الفاصل بين الإنسان والحيوان، وكلما أخذ الإنسان قدرًا زائدًا من تلك المساحة الممنوعة، كان فيه شبهة من طبيعة الحيوان بمقدار ما أخذ، ويشابه طبيعة الإنسان بمقدار ما ترك؛ لأن تلك المساحة هي للعقل حقيقة، وما أخذ منها دلل على عجز العقل عن ضبط النفس وتقييده، وهذا نقصان فيه وقصور.

وواجب العقل أن يُعطي النفس حَقَّها المقدَّر من هذه الشهوات، وربما تحريم بعض العقول الحادة النفس من ذلك حتى تُخرجها عن استقرارها، فتتألم وتضطرب، وهذا قليل في العقول، ومن العقول

ما تمنع النفس من بعض شهواتها بالكلية، ولديها من الذكاء والزكاء ما تصرفها به عن الاشتغال بما يُثير النفس ويُسوقها إلى متعة الشهوة، فتشتغل بمنافع أخرى، فلا يكون في النفس من الإثارة التي تؤلمها شيء؛ لأنَّ العقل شغلها بغير ذلك، وهذا نادرٌ جداً، ويكون في كُمل الناس.

الخامس: الصفة التي يكون عليها إشباع الشهوات:

وذلك أنَّ النفس فيها غاية إشباع الغريزة، ولا تنظر إلى غير ذلك من صفة أو زمان أو مكان، والعقول تُفصل وتُقيّد وتضبط، بمقدار ما فيها من كمال في المعرفة والتجربة.

والذي يحكم العقل في صفة تناول النفس لشهواتها: إمَّا الدين، أو العرف والعادة، أو الطب وما يُفيدُه من نفع يُجلب أو ضرر يُدفع، والنفوس التي لا تُفرّق بين صفات تناولها للشهوات هي نفوس البهائم؛ لأنَّ المؤثرات في اختيار الصفات لا تكون إلّا مع عقل؛ كالدين، والعرف، والطب، وبهذه امتاز الإنسان عن الحيوان، وإذا نقص فيه واحد من هذه المؤثرات في تلك الصفات، كان فيه النقص في التأثير في نفسه وتقييدها وضبطها.

السادس: أثر شهوات النفس في غيرها:

إذا كانت غاية النفس في الغرائز الإشباع وربما لم تنظر إلى عواقب ذلك على نفسها، فإنّها لن يؤثر فيها ضرر شهواتها على غيرها، إلّا إذا كانت شهوة النفس تؤثر في شهوة أخرى لها عند غيرها، فإنّها تقتصد في شهواتها مراعيةً لشهوة أخرى تخشى الحرمان منها؛ كما تدع بعض النفوس بعض ما تشتهي خوفاً من عقوبة تحريمها شهوة أخرى؛ كشهوة الجاه والمال، أو الحرية، أو العافية أو غيرها، ولأجل هذا شرعت

العقوبات على النفس؛ حتى لا تنطلق في شهواتٍ تُضِرُّ بها أو تُضِرُّ
بغيرها، مُتَعَامِيَةً عن ذلك؛ وذلك أَنَّ العقوبات في حقيقتها إِنَّمَا هي
حرمانٌ للنفسِ مِنْ شهواتٍ أُخْرَى، فإذا عَلِمَتِ النفسُ أَنَّهَا إِن أُلْقَتْ
عِنانَ شهواتِها بلا قيدٍ تَسَبَّبَ ذلك في حرمانِها ممَّا هو أعظمُ مِنْ ذلك،
امتنعت.

وقوةُ العقلِ في ذلك مؤثِّرةٌ في ضبطِ النفسِ وزجرِها، وكلَّمَا كان
العقلُ أَقْدَرَ على وضعِ العواقبِ أمامَ النفسِ لِتراها ترهيبًا وترغيبًا، كان
أَقْدَرَ على التأثيرِ فيها، ويُقابِلُ هذا التأثيرُ بحسَبِ ما في النفسِ مِنْ قوَّةٍ
دافعةٍ ونهمٍ، فإنَّها تؤثرُ في العقلِ وتقوِّاه، وتقوِّده في تحقيقِ رغباتِها ولو
بلا غايةٍ، وقد تُجبرُه على التدليلِ على هواها.

﴿إِعَانَةُ الْعَقْلِ عَلَى النَّفْسِ بِالْعُقُوبَةِ﴾:

حرمانُ النفسِ مِنْ شهواتٍ أُخْرَى إِذَا تَجَاوَزَتْ حَدَّهَا فِي إِحْدَى
شهواتِها - ممَّا يُعِينُهَا على الضبطِ، ويُقَوِّي العقلَ في سياسَتِها، وهذه
الموازنةُ هي التي يُحدِّدُ بها العقلاءُ العقوباتِ في إِبْصَارِ النفوسِ لعواقبِ
شهواتِها، وكلَّمَا كان الزَّمَنُ أَكْثَرَ شهوةً، وكانتِ النفسُ أَكْثَرَ نهمًا،
احتاجَتْ إلى ما يُعِينُ العقلَ في ضبطِها وتقييدها مِنْ العقوباتِ التي
تَحْرِمُهَا شهواتٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّ النفسَ لا تَزِيدُ في إقبالِها على الشهواتِ مع
وجودِ العقوباتِ عليها، إِلَّا وفي النفسِ زيادةٌ في النهمِ والشراسةِ أعمَّتْها
عن تأثيرِ تلكِ العقوباتِ في شهواتِها الأُخْرَى، وهي في مِثْلِ هذه الحالِ
بحاجةٍ إلى ضبطِ العقلِ وتأثيره فيها بأحدِ أمرين:

الأولُ: إِزَالَةُ الأسبابِ التي جَعَلَتِ النفسَ تَزِيدُ في شهواتِها، حتى
جَعَلَتْها لا تتأثَّرُ بالعقوباتِ؛ كدوافِعِ النفسِ إلى شهوةِ المالِ وشهوةِ
النكاحِ، وغيرهما، فأخذُ المالِ بالحرامِ؛ كالسرقةِ والرَّشوةِ، والغصبِ

والغش - كلُّ هذا له دوافعٌ غريزيَّةٌ في الإنسان، وله دوافعٌ زائدةٌ خارجةٌ عن ذلك؛ كتيسيرِ أسبابِ السرقةِ والرشوةِ والغشِّ، فهذه دوافعٌ زائدةٌ تُعمي النفوسَ عن رؤيةِ العقوباتِ التي تحريمُها من شهواتٍ أُخرى.

وكذلك شهوةُ النكاحِ لها دوافعٌ غريزيَّةٌ أصليَّةٌ في النفسِ حتى في الزنى، ولها دوافعٌ خارجةٌ عن النفس؛ كالتبرُّجِ والسُّفورِ، والاختلاطِ والخلوَّةِ، تُعمي النفسَ عن تقديرِ العقوبةِ عليها.

وإذا تمَّت إزالةُ تلك الأسبابِ التي زادت في النفسِ الانجذابَ إلى إشباعِ الغريزةِ، كانتِ العقوباتُ المقدَّرةُ في الشريعةِ كافيةً في زجرِها بالجملةِ، وبمقدارِ زيادتها لا تكونُ تلك العقوباتُ مؤثِّرةً، وهذه معادلةٌ صحيحةٌ في النظر، عندَ كلِّ ذي بصرٍ.

الثاني: الزيادةُ في العقوباتِ بمقدارِ تلك الأسبابِ الزائدةِ في النفسِ الدافعةِ لها إلى الشهوةِ والغريزةِ؛ حتى يقوى العقلُ على جذبِ النفسِ وصدِّها عمَّا لا تراه بسببِ سَكْرَةِ الشهوةِ عليها، وهذا الذي فعله عمرُ بنُ الخطابِ في شربِ الخمرِ، لما زادتِ الأسبابُ الداعيةُ إلى ما تشتهيه النفسُ، زاد في عقوبتها، كما روى السائبُ بنُ يزيدَ قال: «كُنَّا نُؤْتَى بِالشَّارِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِمْرَةٌ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، فَتَقُومُ إِلَيْهِ بِأَيْدِينَا وَنَعَالِنَا وَأَرْدِيَتِنَا، حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةٍ عُمَرَ، فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ، حَتَّى إِذَا عَتَوْا وَفَسَقُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ»؛ رواه البخاري^(١).

وليس كلُّ عقوبةٍ يُمكنُ الزيادةُ عليها؛ لأنَّ منها ما هو مقدَّرٌ لا يُخرَجُ عنها، ومنها ما الزيادةُ فيه مأذونٌ فيها كالعقوباتِ التعزيريةِ.

والأمر الأول - وهو إزالة الأسباب - أولى من الثاني، وهو زيادة العقوبة؛ لأنَّ عقوبة النفس بحرمانها من غير حقّها ولو تألّمت - أولى من عقوبتها بإنزال العقوبة عليها في ذلك، ولكن قد تتعدّر إزالة الأسباب الزائدة في كل حين.

وإن كانت الموازنة في ذلك صحيحة؛ أنّه كلّما زادت أسباب الشرّ، فإنّه يُزاد في الأسباب المضادة له، لكنّه لا يُمكن أن ينتهي الشرّ بكامله حتى يكون تأثير ما يُضادّها أقوى منها؛ كالنار كلّما زاد صبّ الوقود عليها، قلّ نفع أسباب إطفائها إلّا بزيادة تلك الأسباب.

ولأنّما تنتشر الأخطاء في الناس؛ بسبب ضعف الموازنة بين دوافع الغرائز في تحقيق شهواتها، وبين دوافع حرمانها من شهوات أخرى عقوبة لها إذا تجاوزت.

تدرُّج النفس مع العقلاء:

والشهوة إذا تمكّنت في النفس، تعاملت النفس مع العقل بمقدار ما لديه من علم وخبرة وإيمان، وتتحايل عليه حتى تُحقّق مرادها، ومداخلها على العالم غير مداخلها على الجاهل، ومداخلها على ضعيف الإيمان غير مداخلها على قويّ الإيمان، وإذا عجزت عن تحقيق رغباتها ومطامعها بالخطأ الصريح، مزجت الخطأ بشيء من الصحة، وإذا عجزت واستعصى عليها العقل لعلمه وخبرته، حاولت تحقيق رغباتها بالتصرّف الصحيح الذي يعود عليها من بعيد بالنفع الخطأ؛ حتى ينقاد لها العقل ويُسايرها؛ ومن ذلك: إذا كان للنفس منفعة أو متعة تتحقّق بتقريب أحد، أو جدت فيه من أسباب الاستحقاق التي تؤهّله ولو كان غيره أولى منه، كمن يتولّى ولاية ومنصباً ثمّ يُعَيِّن قريباً له على عملٍ يستحقّه ولكنّ غيره أولى منه، فكانت منفعة القرابة

ومتعة النفس بها هي التي غيّبت التباين بينهما، وفي هذا النوع جاء قول عمر بن الخطاب: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا، فَوَلَّى رَجُلًا لِمَوَدَّةٍ أَوْ قَرَابَةٍ بَيْنَهُمَا، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُسْلِمِينَ»^(١)، وقد روي في هذا المعنى الحديث: «مَنْ تَوَلَّى مِنْ أُمَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا، فَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَوْلَى بِذَلِكَ وَأَعْلَمُ مِنْهُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ»^(٢)، وفي رواية: «مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عَصَابَةِ وَفِي تِلْكَ الْعِصَابَةِ مَنْ هُوَ أَرْضَى لِلَّهِ مِنْهُ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَخَانَ رَسُولَهُ وَخَانَ الْمُؤْمِنِينَ»^(٣).

ويكون هذا النوع في الصدقة والزكاة، فيُقدَّم المُنْفِقُ أو المُرْكِي ماله إلى مَنْ يَغْلِبُ على ظنه أنه يعودُ عليه بالمنفعة ولو من بعيد؛ كالمُدْح، أو كان يلومه فيريدُ منه أن يسكُت عن لومه، أو يطمعُ منه في منفعة له، أو يطمعُ منه في منفعة لأحدٍ يُحِبُّه، فتأتيه المنفعة بعيدةً، وكلّما كان العقلُ أعلَمَ، والقلبُ أشدَّ إيمانًا، كان أقوى في دفع المنافع وإبعادها؛ حتى تكون التصرفاتُ خالصةً متجردةً من كلِّ مطمع.

وكما يكون ذلك في بعض المعلمين الذين ينفعون الطالب الذي يعودُ على أنفسهم نفعه بالخدمة والعون والمساعدة وقضاء الحاجات، ويتوهمون أنهم يبذلون له ويحرصون عليه بإخلاصٍ وتجرّدٍ، ونفوسهم تُسيرُ عقولهم بأفعالٍ صالحةٍ، ولكن تُحقّقُ شهواتها من تحتها، وفي

(١) مسند الفاروق، لابن كثير (٥٣٧/٢)، والسياسة الشرعية، لابن تيمية (ص ٧)، ومجموع الفتاوى (٢٨/٢٤٧).

(٢) المعجم الكبير، للطبراني (١١٢١٦)، والسنن الكبرى، للبيهقي (١٠/١١٨).

(٣) السُّنَّة، لابن أبي عاصم (١٤٦٢)، والمستدرک، للحاكم (٤/٩٢).

هذا يقول سُحُنُونُ: «لا يجوزُ للمعلِّم أن يُرسلَ الصِّبيانَ في حوائجِه»^(١)؛ وذلك قطعٌ لتلك المداخلِ على النفسِ، فإذا أغلقَ العاقلُ على نفسه الانتفاعَ ممَّن له حقٌّ عليهم ولهم حقٌّ عليه، لم يؤثِّر هذا في قصده وميل قلبه، وهو من باب قطع الطريقِ على النفسِ أن تدخلَ على العقلِ بمطمعٍ خفيٍّ، فيفعلَ أو يمتنعَ ويظُنُّ أنَّه متجردٌ وهي مستترَةٌ عليه تحتَ مطامعه.

وهذا يكونُ في توليةِ بعضِ الناسِ لبعضِ الأعمالِ، فيقدِّمُ صاحبُ الأمرِ فيها الذي يمدِّحه ويحمِّدُه في المجالسِ، مع وجودِ مَنْ هو أتقنُ منه، ولكنَّه لا يمدِّحُ ولا يحمِّدُ؛ إمَّا لطبعٍ في نفسه، أو لرأيٍ في عقله، أو يتركُ ذلكَ ديانةً.

وربَّما تشتهي النفسُ نوعًا من الألبسةِ والزينةِ، ليس لأنها ألبسةٌ وزينةٌ امتازتْ عن غيرها بهذا الخصوصِ؛ وإنَّما تختارُ شيئًا من الأنواعِ لتحقيقِ شهوةٍ خفيَّةٍ، كالأبسةِ تُشَبِّهُها بمَنْ هم فوقَها وليستْ منهم، وقد كان كثيرٌ من الصادقينَ الأوَّلينَ يجتنِبُ لبسَ الثيابِ التي يُظُنُّ بأصحابِها الخيرُ؛ إبعادًا لهذا الظنِّ عن أنفسهم؛ كما ذكره ابنُ رجبٍ^(٢).

والمطامعُ والشهواتُ المعنويَّةُ التي تؤثِّرُ في النفسِ، وتحرفُ العقلَ عن الإنصافِ - أشدُّ على الإنسانِ وأخفى من المطامعِ والشهواتِ الماديَّةِ، وكثيرٌ ممَّن يتوهَّمونَ تجرَّدَ عقولهم في تصرفاتهم هم في الحقيقةِ ينساقونَ إلى منافعٍ معنويَّةٍ تهواها نفوسهم وتطمعُ فيها، فيتأثَّرُ اختيارُ عقولهم تبعًا لذلك من حيث لا يشعرون.

(١) رسالة آداب المعلمين، لسحنون، ضمن كتاب: التربية في الإسلام، لأحمد الأهواني (ص ٣٦١).

(٢) مجموع رسائل ابن رجب (٢/٧٥٧).

العلاقة بين الشهوة والرأي:

لا يختلف العقلاء في أن الشهوة مؤثرة في العقل، وهكذا خلق الله الشهوة والعقل ليكون بينهما تجاذب وتأثير، والأصل أن الشهوات تدفع الإنسان إلى العمل بتحقيق ما يعتقد، ولكن الشهوة لا تصنع الفكرة، فهي دافعة لا صانعة؛ ولأجل هذا كانت كل الغايات النبيلة يُجازى عليها بتحقيق الشهوة والغريزة للإنسان؛ كالجنة وما فيها من نعيم للشهوات من أكل ومشرب، وملبس ومسكن، ومنكح وغير ذلك، ولكن يظهر كمال العقول في الناس في تحقيق الأنفع والأكمل والأبقى لهم من شهواتهم، وليس كل شهوة يُسار إليها؛ ولهذا تتناول النفوس الضعيفة أقرب الشهوات إليها على أي وجه كان، وأمّا النفوس السوية والعقول الراجحة، فهي تعلم أن مجرد قرب الشهوة واللذة لا يعني صحة الفكرة الموصلة إليها.

وإذا كانت الشهوات هي الدافع للإنسان لتحقيق غاياته، فالفرق بين الغايات الصحيحة والغايات الخاطئة: أن الشهوات عند العقلاء لا تصنع لهم صحة الغايات وسلامتها؛ وإنما دافعة لنفوسهم للسير إليها، وصحتها تكون بأدلة وبراهين وحجج مستقلة، وأمّا الشهوات عند غير العقلاء، فهي الصانعة لصحة الغايات وسلامتها، فالآراء عندهم تصح بمقدار مُتعتهم وتحقيق شهواتهم، فهو لاء في الحقيقة اشتهاؤا، ثم اعتقدوا، ثم ساروا.

والنفس إذا اشتهت أرادت أن يتحقق لها ما تريد، فإن كانت ضعيفة والعقل أقوى منها، حقق لها شهوتها بحدود وقيد مشروعة، وإذا أرادت أكثر من ذلك، كان الصراع بينهما والغلبة للأقوى، وإذا قويت النفس على العقل في تحقيق الشهوة، كان تأثيرها في حالين:

الحالة الأولى: أن تكون لها قوة وسطوة فتستبد على العقل، فتقود الإنسان إلى ما تشتهي، ولو لم تحتج إلى القناعة بكون شهواتها في

حلالٍ أو في حرام، في صوابٍ أو في خطأ، في حقٍّ أو في باطلٍ، عارضةً أو دائمةً، ضارةً أو نافعةً، وهذا يكونُ مع ضعفِ العقلِ بالجهلِ، وقوةِ النفسِ بالشهوة، وربما يكونُ مع قوةِ العقلِ بالعلمِ عندَ زيادةِ قوةِ النفسِ عليها بالشهوة بلا إيمانٍ، ويكونُ ذلك في فعلِ الإنسانِ للخطأ وهو يَعْلَمُ أَنَّهُ خطأ، ولكنْ غلبَتْ شهوته عقله، بأكلِ المالِ الحرامِ بالرَّشوةِ والرِّبا والسرقة، أو قضاءِ شهوةِ الوطءِ بالزَّنى، أو الانتصارِ للنفسِ بالظلمِ ضرباً أو إتلافاً أو قتلاً، وغير ذلك، وهذا يكونُ كثيراً في النفسِ التي ترتكبُ الخطأَ لشهوة، وتَعْلَمُ أَنَّهُ خطأً وتُقرُّ بذلك لنفسِها أو غيرها.

وهذه الحالةُ من سطوةِ النفسِ لا تصنعُ رأياً في العقلِ؛ وإنما تصنعُ فيه انقياداً فقط، فهي تقوده مكرهاً كقيادةِ الجسدِ بالسلاسلِ إلى ما يكرهه، وهذا لا يُخرجُ الإنسانَ عن دائرةِ التكليفِ؛ فإنَّه وإن كان فاقداً للقدرةِ على مقاومةِ النفسِ عندَ الفعلِ، فإنَّه مختارٌ للوصولِ إلى هذه الحالِ، وهو الذي مكنَّ نفسه من عقله بالتدرُّجِ؛ كمن مكنَّ من عنقه حبلاً يُساقُ به إلى فعلٍ خطأ، فهو وإن كان حالَ الانقيادِ والسَّوقِ عاجزاً عن الانفلاتِ، فإنَّه أدخلَ عنقه في الحبلِ مختاراً وهو يَعْلَمُ أين يُساقُ وماذا سيفعلُ، وهذا مؤاخَذٌ بفعله، ومُجازى على جُرمه.

الحالةُ الثانية: أن يكونَ في النفسِ شهوةٌ لا تقوى على الاستبدادِ على العقلِ؛ لما فيه من علمٍ ومعرفةٍ وخبرةٍ، وما لدى الإنسانِ من إيمانٍ، فالنفسُ حينها تسعى إلى تحقيقِ شهوتها بالتسويلِ والتزيينِ والتحسينِ، والترغيبِ فيما يُقنعُ العقلَ به، والتنفيرِ ممَّا يُنفِره منه، والإكثارِ من ذلك؛ حتى يتحوَّلَ العقلُ من كثرةِ تزيينها إلى الخلاصِ منها بالتدليلِ لما ترغبُ وتشتهي، فيتحوَّلُ من شهوةٍ إلى كونه شُبْهَةً.

ولا توجدُ شُبْهَةٌ إلَّا وهي نابتةٌ على الأرضِ شهوةً، حتى تتحوَّلَ إلى

كونها مذهباً متبوعاً، وربما ديناً أو عادةً في الناس، وهذه قاعدة في كل الأمم والشعوب تصنع شهواتهم مذاهبهم الباطلة، والنفس إذا اشتتت هويت، فالشهوة قبل الهوى، وكلاهما نسبهما الله إلى النفس، سواء كانت خيراً أو شراً: ﴿أَشْتَتَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٢] ﴿نَشْتَتِي أَنْفُسُكُمْ﴾ [فصلت: ٣١] ﴿نَهَوَى الْأَنْفُسَ﴾ [النجم: ٢٣]، وقد أطلق غير واحد من العارفين أن العقل ضدُّ الهوى؛ وذلك لأنَّ الأهواء تنبت على أرض الشهوات، وقد عقد الحكيم الترمذي فصلاً سماه: «تفسير العقل وضده الهوى» في رسالة «العقل والهوى»^(١)، وهذا غالبٌ وليس على إطلاقه؛ فقد يوافق الحقُّ هوى النفس، فيحتاج الإنسان إلى تصحيح نيته لا إلى ترك فعله.

تحوُّل شهواتِ النفوسِ عند الأجيالِ إلى شبهاتٍ:

وقد تكونُ الشهوةُ عند القناعة بشيءٍ غير ظاهرة في جيلٍ من الأجيال؛ وإنَّما يفعلون ذلك بلا شهوة ولا ميل، وربما يفعلهُ بعضهم تديُّناً أو عادةً، بل ربَّما يكونُ في بعض الأجيال من يكرهها، وهذا كلُّه لا يعني أنَّها لم تنشأ في أصل نشأتها الأولى بلا شهوة، فالجيل الذي جاء فكرهها لم يُدرِك أصل نشأتها؛ وإنَّما تحوَّلت إليه في صورةٍ أُخرى؛ فقد تكونُ نبتت في أول أمرها على أرض شهوة المال أو الجاه أو غير ذلك، وزالت تلك الشهوة بزوال مؤسَّسها، فأخذها من بعده في صورةٍ أُخرى.

والشهوات التي تصنعُ الشبهات، والتي تتحوَّل بعد ذلك إلى عاداتٍ ومذاهب، وربما أديانٍ - ليست محصورة في نوع واحد، بل قد تكونُ شهوةً واحدةً، وقد تكونُ شهوتين، وقد تكونُ مزيجاً من شهواتٍ متعدِّدة، وربما مزيجاً من شهواتٍ وطبائع، قويت في النفوس، فأثَّرت في العقول،

وحولتها بما لدى تلك العقول من قوة علم وخبرة إلى رأي أو دين أو عادة، ثم تتعاقب الأجيال بعد ذلك تدليلاً وتعليلاً لها لتثبيتها.

والشهوات التي تستبدُّ على العقول لتنقاد لها في فعل الأخطاء والمحرمات مع قناعتها بكونها كذلك - أخفُّ من النفوس التي تشتهي ولا تكتفي بأطر العقل على تحقيق شهوتها؛ بل تأطره على تسويغها وتشريعها، والتدليل عليها، والدعوة إليها؛ لأنَّ هذا تحوُّل للشهوات إلى شبهات، ثم أفعال وقناعات يُدعى إليها، والأول إنما هوَّ الشهوات إلى الأفعال، ولم يمرَّ بمرحلة تحويلها إلى شبهات.

تطبيع النفوس لشهواتها:

والنفوس إذا أطرت العقول على تحويل شهواتها إلى شبهات، تدعو إلى تطبيع غيرها على ذلك، وتفعل ذلك علانية؛ لأنَّ طبع الحياء يوجد في النفوس التي تفعل الخطأ، ولكنه لا يوجد في النفوس التي تفعل الخطأ وهي لا تراه خطأ.

وربما يبلغ بعض النفوس أن تدعو الناس إلى شهواتها في صورة شبهة؛ لتبعد عنها صورة الشهوة، وتبرئ نفسها من الانقياد لذلك، ولتظاهرها بالنزاهة والتجرد، وهي على يقين عند نفسها أنَّ شبهتها لولا الشهوة لكانت بلا روح، وهذا من طغيان النفوس على العقول.

وإعادة الإنسان إلى الجادة الصحيحة حين ذلك تكون شاقَّة؛ لأنَّ الفصل الظاهر بين الإنسان وبين أفعال الأخطاء سهل ويسير، ولكن إذا كان هناك اتصال بينه وبينها باطني وظاهري؛ فالباطني أنَّ النفس تراوحت مع العقل فاتفقت على أنَّ الخطأ صواب، والظاهري أنَّ الجسد تراوحت مع فعل الأخطاء - فهنا تكون المحاولة في ترك الإنسان لفعل الخطأ شاقَّة؛ لأنَّه يحتاج إلى إقناع قبل الإقلاع، بخلاف غيره الذي تفعل نفسه

الخطأ وعقله يَعْلَمُ بخطئه ويُقَرُّ به ولا يُكابرُ عليه، فهذا يحتاجُ إلى إقلاع بلا إقناع، وربما يكونُ هو بذاته مُعِينًا لغيره على ذاته؛ لِيُنْقِذَ عقله من شباكِ نفسه وسطوتها عليه.

الإصلاحُ وفصلُ النفوسِ عن التأثيرِ في العقولِ:

ومن هنا كان الواجبُ على المصلِحِ عندَ إصلاحِ الأخطاءِ في الناسِ أن يُحافظَ على فصلِ نفوسِهِم عن عقولِهِم، فلا تُسيطرَ عليها، حتى وإن كانتِ النفسُ قويَّةً مستبدَّةً على الإنسانِ، ومستمرَّةً في سطوتها عليه فيفعلُ الأخطاءَ والمحرماتِ، فالأمرُ حينها أخفُّ ما دام العقلُ سليمًا من تلويثها له، فلم يحدثْ بينَ النفسِ والعقلِ تزاوُجٌ؛ تخرُجُ منها الشهوةُ، فيُخرِجُها العقلُ شبهةً.

وكثيرٌ من المصلِحينَ يَرى الناسَ مستمرِّينَ على الأخطاءِ بأفعالِهِم غيرَ مُقلعينَ عنها ولا مستمعينَ لقوله، ثمَّ يُدركُه الملَلُ واليأسُ فيتركُهُم، مع كونِهِم يفعلونَ الأخطاءَ بشهوةٍ وانقيادٍ للنفسِ على الجسدِ فحسبُ، من غيرِ قناعةِ العقلِ ويقينِ القلبِ، والواجبُ عليه أن يستمرَّ؛ لأنَّ ثَمَّةَ فرقٍ بينَ فعلِهِم للشهوةِ وهي شهوةٌ، وبينَ فعلِهِم للشهوةِ وهي شبهةٌ، وقرُّ بينَ تزاوُجِ أنفُسِهِم مع أفعالِهِم، وبينَ تزاوُجِ أنفُسِهِم مع عقولِهِم، واستمرارُ المصلِحِ في إصلاحِهِ يُحافظُ على انفكاكِ الباطنِ ولو كان الظاهرُ متصلًا بالأخطاءِ مستمرًّا عليها.

وقد يكونُ في الاستمرارِ بالإصلاحِ تحويلُ اتصالِ الباطنِ والظاهرِ إلى استمرارِ الظاهرِ وانفصالِ الباطنِ عنه؛ فإنَّ بدايةَ تحوُّلِ الإنسانِ عن الأخطاءِ والضلالِ يكونُ بانفصالِ الباطنِ ثمَّ يَتَّبِعُه الظاهرُ، ويبقى صراعُ النفسِ مع العقلِ في الباطنِ بحسبِ قوةِ النفسِ، وإذا كان الصراعُ بينهما بعدَ اتصالِ ثمَّ انفكاكِ، فالغلبةُ للعقلِ ولو بعدَ حينٍ؛ لأنَّ النفسَ لا بدَّ أن تَعَجَزَ فيها دوافعُ الشهواتِ، فإذا ضَعُفَتْ دوافعُها قَوِيَ العقلُ على فصلِ

الظاهر - وهو الجسد - عن الفعل، كما قَوِيَ على فصلِ الباطن - وهو العقل - عن الاقتناعِ قبلَ ذلك .

وفعلُ الناسِ للشرِّ لا يعني غلبةً للباطلِ على الحقِّ حتى يفعلوه عن قناعةٍ بأنَّهم يفعلونَ خيرًا، وقد قيل لأحمدَ بنِ حنبلٍ: ظَهَرَ الباطلُ على الحقِّ! فقال: «إِنَّ ظهورَ الباطلِ على الحقِّ أَنْ تَنْتَقِلَ القلوبُ مِنَ الهُدَى إِلَى الضلالةِ، وقلوبُنا بعدُ لازمةٌ للحقِّ»^(١).

والشهواتُ التي تتخلَّقُ مِنْ رَجَمِهَا الآراءُ في عقولِ العارفينَ والعلماءِ والأدكياءِ - ليس لها حدٌّ، وكلُّ شهوةٍ قويَّةٍ في النفسِ فهي قادرةٌ على التأثيرِ في العقلِ في إيجادِ شبهةٍ فيه، وتكونُ نتيجتُها بمقدارِ قوَّتها إلى قوةِ العقلِ، وأقوى شهواتِ النفوسِ تأثيرًا في العقولِ شهوةُ الجاهِ، وشهوةُ المالِ، وشهوةُ الرجالِ للنساءِ، وشهوةُ النساءِ للرجالِ، وإذا اجتمعتْ هذه الشهواتُ في جهةٍ واحدةٍ، كانتِ النفسُ أقوى سطوةً وأشدَّ تأثيرًا، حتى يعملَ العقلُ بما فيه من العلمِ والمعرفةِ والذكاءِ بحذقٍ ودهاءٍ على تحويلِ الشهواتِ إلى آراءٍ، وكثيرًا ما يجدُ البصيرُ هذا خلفَ بعضِ السطورِ المكتوبةِ، ويفُوحُ مِنْ بعضِ الألسُنِ الناطقةِ.

وأقوى الشهواتِ تأثيرًا في العقولِ شهوةُ الجاهِ، وأضعفُها تأثيرًا في العقولِ شهوةُ الطعامِ.

﴿شهوةُ الجاهِ:﴾

شهوةُ الجاهِ هي أُمُّ الشهواتِ؛ لأنَّ الجاهَ إذا تحقَّقَ حَقَّقَ بقيةَ الشهواتِ وجلبَها جميعًا، وأمَّا غيرُ شهوةِ الجاهِ، فلا يلزمُ إذا تحقَّقتْ أَنْ يُحَقِّقَ الجاهُ معها.

ولشهوة الجاه فروعٌ كثيرةٌ، فإذا تعلّقت النفسُ بها تحايّلت على كلّ أسبابه التي توصلُ إليه بحيلٍ تُحيرُ العقلَ حتى تستدعي مدحها بأساليبِ ذمّها، وربّما تتحمّل ما تكره ليمدحها الناسُ؛ حتى ربّما تفتحُم الموتَ لتُمدح بالشجاعة، فتُحبُّ المدحَ مِن ورائها وهي ميّنةٌ، ولو لم تسمع أصواتَ المادحين، ولم تستمتع بآثارِ مدحها مِن تقديرٍ وتعظيمٍ وإجلالٍ.

ولا يوجدُ شهوةٌ تفوقُ الإنسانَ وتأسيرُ عقله كشهوة الجاه إذا تمكّنت منه، وهي شهوةٌ تتشكّل في النفسِ بأشكالٍ تستعصي معرفتها في كثيرٍ من الأحيان على الإنسان، فربّما تكونُ ظاهرةً، وربّما تكونُ خفيةً، وربّما تكونُ مستترةً تحت شهوةٍ أخرى متخفية في النفسِ، فتريدُ أن ترتفعَ على غيرها فتتخذَ غيرها عتبةً، وإذا عرّف العقلُ مداخلَ النفسِ وطرقها، استطاع إغلاقَ منافذِ ذلك عليها؛ حتى لا تؤثرَ فيه وهو لا يشعرُ.

﴿طُرُقُ تحقيقِ النفسِ للجاه:﴾

وطُرُقُ النفسِ في تحقيقِ شهوة الجاه على نوعين:

النوعُ الأولُ: طُرُقُ ظاهرة:

وهي التي تظهرُ درجاتها وتسلّسُها في تحقيقِ غاية الجاه، وطلبِ الشهرة، فالوسيلةُ تكونُ فيها مثلَ الغاية، كلّها تؤدّي إلى قوة الجاه وطلبِ المَحامِد؛ كَمَن يطلبُ الجاهَ بالكرمِ والمالِ، ومَن يطلبُ الجاهَ بالعلمِ والعملِ، ومَن يطلبُ بالفصاحةِ والبيانِ، ومَن يطلبُ بالرأيِ والحُكْمَةَ والفكرِ، والحسبِ والنسبِ، وهذه وسائلُ معتادةٌ للوصولِ إلى غاية الجاه.

وهذه الوسائلُ وسائلٌ ليست مذمومةً في نفسها ولكنّها تصنعُ جاهًا، ومحبةً الجاهِ والذكرِ الحسنِ، وكرهيةً الذكرِ السيئِ: طبعُ الناسِ

الأسوياء، ولكنَّ الكلامَ هنا هو عن شهوةِ الجاءِ، وهي قدرٌ زائدٌ عن الطبعِ الذي يشتركُ فيه كلُّ الناسِ، وهي التي تؤدِّي إلى جعلِ الجاءِ غايةً ومُنْتَهَى المَطَالِبِ، فيأخذُ الإنسانُ الوسائلَ لأجلِ تحقيقِ تلكِ الغايةِ.

وهذه الطُرُقُ الظاهرةُ مع كونها ليست مذمومةً في نفسها، فإنَّها إذا كانتْ لأجلِ تحقيقِ الجاءِ كانتْ مذمومةً؛ لأنَّ الجاءَ إذا كان غايةً ومُنْتَهَى، فإنَّ مَنْ يطلُبُه إذا لم يجدْه بهذه الوسائلِ فسيطلُبُه بغيرِها من وسائلِ السُّوءِ، وربَّما يتخذُ وسائلَ الخيرِ حتى توصِّلَه إلى الغايةِ، فإذا لم يجدْها هناك، فإنَّه سيتغيَّرُ ويتركُ تلكَ الوسائلَ التي أفنى فيها عمرَه الطويلَ، ويبحثُ عن أخرى، وهذا تفسيرُ سلوكِ كثيرٍ من الذين يَتَغَيَّرُونَ عن مبادئهم، وعن أصولهم التي كانوا عليها، عندَ انتقالِ الجاءِ من موضعٍ إلى موضعٍ آخرَ، ومن مكانٍ إلى مكانٍ، ومن مبدأٍ إلى مبدأٍ، والنفسُ لا بدَّ أن تجدَ مسوِّغاً لتحولِها ذلكَ، فربَّما وصفتُ تحوُّلَها بالتجديدِ والمراجعةِ؛ وذلك أنَّ التحوُّلاتِ في المبادئِ ليستْ كالتحوُّلاتِ الماديَّةِ؛ فإنَّ التاجرَ الذي يبيعُ الذهبَ إذا لم يجدْ لتجارةِ الذهبِ سوقاً، فإنَّه ينتقلُ إلى بيعِ ما يحتاجُ إليه الناسُ، ولا يُؤاري ويُدلِّسُ في انتقاله ذلكَ؛ لأنَّ غايته تتفقُ مع وسائله، وكلاهما ظاهرٌ لنفسه وللناسِ، وأمَّا طالبُ الجاءِ، فلا تتفقُ غايتهُ مع وسائله؛ فوسائله مُعلنةٌ، وغايتهُ خفيةٌ لا يُظهرُها، بخلافِ الماديِّ؛ فهو واضحُ الوسائلِ وواضحُ الغاياتِ.

النوعُ الثاني: طُرُقُ خفيةٍ:

وهي التي لا يَظْهَرُ كونُها تؤدِّي إلى الجاءِ، بل ربَّما تكونُ فيما يبدو للناسِ معاكسةً له، وهذا بحسَبِ يقظةِ عقلِ الإنسانِ وحِذَاقَتِهِ، وبحسَبِ ما يَحْمِلُهُ من إيمانٍ، وغالبُ هذه الطرقِ والوسائلِ الخفيةِ تكونُ في أذكِياءِ

العقول وأقوياء الإيمان، وكلما قوي العقل والإيمان خفيت تلك الطرق، وكلما ضعفا ظهرت.

﴿ طلب الجاه بأفعال مناقضة له : ﴾

وشهوة الجاه تبحث عن وسيلة تحققها في هذا النوع من الناس؛ حتى تخرج في أفعال مناقضة في ظاهرها للجاه، وربما خدعت صاحبها حتى يشتهي تلك الأفعال؛ لأنها تؤدي إلى الوصول إلى تلك الغاية من غير أن يتهمه الناس بحب الجاه والسعي إليه، بل ربما يصفونه بالخمول والخفاء، والزهد والورع، والإخلاص والصدق.

وإذا كان الإنسان ذا عقل ورجاحة وعلم، ومعرفة وإيمان، فإذا رأته منه نفسه الحذر من الجاه، تخفت واستترت بصورة شهوة مناقضة لها، فتتخذ النفس الخمول، وتظاهرها بالتواضع، وهي تريد عكس ذلك؛ تريد الظهور والكبر.

وذلك أن طلب الجاه بالبروز للمجالس، وكثرة الكلام، وظهور الصورة أمام الناس بسبب وبلا سبب، وتتبع مواضع المدح وحب أهله مهما كانوا، والبعد عن مواضع النقد وكراه أهله مهما كانوا - هذا كله من الصور الظاهرة لشهوة الجاه، فإذا كان العقل عالماً بهذه الصور حذراً منها، فإن النفس تتحايل عليه بصورة خفية أخرى؛ حتى تحقق المقصود بطريق غير معهود؛ حتى تجعله يطلب الجاه بالخمول، ويطلب الرفعة بالتواضع، ويطلب الغنى بالبذاعة، ويطلب المدح بدم النفس وذكر عيوبها، وهذا يتلى به بعض أهل المعرفة والعلم والدين.

وطلب النفس للشيء بفعل ضده سلوك لها معروف، وربما يفعله بعض العقلاء سياسة، وفي هذا يقول الشاعر:

أهين لهم نفسي لكي يكرمونها ولئن تكرم النفس التي لا تهينها

والطرق والوسائل الخفية في طلب الجاه في هذا النوع لا حد لها ولا حصر، حتى يستميت بعضهم في البعد عن الناس؛ حتى لا يذكر ويرفع، وهو في باطنه يريد أن يذكر بحب البعد عنهم لأجل ذلك، وإذا سئل عن شيء يقول: (لا أدري)، وهو يريد أن يوصف بالحد من القول بلا علم؛ حتى يقول: (لا أدري) فيما يدري، وهذا في نفسه شر ممّن يقول: (أعلم) فيما لا يعلم، وإن كان الثاني شراً منه في ضرره على الناس.

الزهد في المال لنيل الجاه:

وقد تزهد النفس في المال وكسبه؛ لأنها ترى جاهها عند الناس يتعاضد كلما زهدت فيه؛ حتى تكره المال كما تكره بعض النفوس المصائب، وفي باطنها تراه مزاجاً لجاهها، وليس مزاجاً لفضلها؛ حتى تنوهم أن هذا هو الزهد؛ وإنما هو وسيلة توصلها إلى مطلوبها وغايتها، وذاك أن الجاه أعظم من المال، وإنما يبذل كثير من أهل الكرم والسخاء مالهم لتحقيق الجاه عند الناس، ولا يمكن أن تبذل النفس كل جاهها لتغتنى؛ ولكنها قد تبذل كل مالها لتكسب الجاه؛ لأنه أنفُس من المال، فالجاه يُصاد به المال، وليس كل مال يُصاد به الجاه، ومن كسب الجاه انقادت له بقية الشهوات؛ ولهذا فهو أعظم تأثيراً في النفس على العقل، والطرق إليه وحده أكثر من جميع الطرق الموصلة إلى جميع الشهوات؛ ولأجل هذا جاء الحديث أن أول من تسعر بهم النار يوم القيامة ثلاثة، وجميعهم من طلاب الجاه: الأول بذل حياته، والثاني بذل وقته فتعلم، والثالث بذل ماله، وكلهم غايته الجاه^(١).

وَالزُّهْدُ فِي مَطَامِعِ النَّفْسِ الْمَعْنَوِيَةِ أَثْقَلُ عَلَيْهَا مِنَ الزُّهْدِ فِي مَطَامِعِهَا الْمَادِيَةِ.

وَالنَّفْسُ تَرِيدُ تَحْقِيقَ شَهَوَاتِهَا، فَإِذَا كَانَ الْعَقْلُ قَوِيًّا، تَحَايَلَتْ عَلَيْهِ بِحِيلٍ تُنَاسِبُهُ مِنْ شَبَهَاتٍ وَبَرَاهِينٍ تَوْدِي إِلَى نَيْلِ شَهَوَاتِهَا، وَإِذَا كَانَ مَعَ الْعَقْلِ إِيْمَانٌ اسْتَعَصَى ذَلِكَ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ، فَهِيَ تُجَاهِدُ فِي تَحْقِيقِ مَرَادِهَا، وَلَوْ بِلِحَظَاتِ الْعَيُونِ وَصِفَةِ الْمَشْيِ وَالتَّبَسُّمِ، فَإِنَّهَا إِنْ عَجَزَتْ عَنْ أَنْ تُقِيمَ الْإِنْسَانَ وَتُقْعِدَهُ وَتَمْشِي بِهِ إِلَى تَحْقِيقِ غَايَتِهَا، لَا تُفَوِّتُ عَلَيْهِ لِحَظَاتِ الْعَيُونِ وَالْاِلْتِفَاتَةَ، بَلْ رُبَّمَا تَصِيدُ مَرَادَهَا بِالْبُكَاءِ وَالْخُشُوعِ، وَرُوي عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّ بَعْضَ النَفُوسِ تَصِيدُ النَّاسَ إِلَيْهَا بِالْبُكَاءِ وَالْخُشُوعِ.

وَلَيْسَ لَطَرُقِ النَّفْسِ فِي الْوُصُولِ إِلَى شَهْوَةِ الْجَاهِ ضَابِطٌ؛ فَهِيَ تَخْتَلِفُ فِي وَسَائِلِهَا مِنْ نَفْسٍ إِلَى نَفْسٍ؛ لِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ وَمَوَاضِعِهِمْ، وَمَا يُمَكِّنُونَ مِنْهُ مِنْ وَسَائِلَ، وَمَا يُحْسِنُونَهُ مِنْ تَصَنُّعٍ، وَمَا تَقْوَى نَفُوسُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَخَفٍّ وَتَدَلِّيسٍ، يُطَوِّعُ عَقْلَ الْإِنْسَانِ فِي السَّيْرِ إِلَى غَايَتِهَا.

﴿أَخْطَرُ وَسَائِلِ نَيْلِ الْجَاهِ:﴾

وَالْوَسَائِلُ الَّتِي تَوْصَلُ إِلَى الْجَاهِ تَخْتَلِفُ فِي خَطُورَتِهَا؛ فَالَّذِي يَطْلُبُ الْجَاهَ بِالنَّسَبِ أَخْفُ مِمَّنْ يَطْلُبُهُ بِالْمَالِ، وَمَنْ يَطْلُبُهُ بِالْمَالِ أَخْفُ مِمَّنْ يَطْلُبُهُ بِعِلْمِ الدُّنْيَا، وَمَنْ يَطْلُبُهُ بِعِلْمِ الدُّنْيَا أَخْفُ مِمَّنْ يَطْلُبُهُ بِالذِّينِ وَالْعِلْمِ بِهِ، وَتَكُونُ خَطُورَةُ شَهْوَةِ الْجَاهِ بِمَقْدَارِ تَأْثِيرِ الْوَسِيلَةِ فِي النَّاسِ؛ لِأَنَّ الَّذِي اتَّخَذَ الْوَسِيلَةَ سَيَّخِذُهَا سُلْمًا مَعَهُ، وَسَيُعَيِّرُهَا مَتَى مَا احْتِاجَ إِلَى الصُّعُودِ بِغَيْرِهَا، وَسَيُيَدِّلُ وَيُدَلِّسُ وَيُحَرِّفُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى غَايَتِهِ، حَتَّى وَإِنْ لَزِمَ تَرْكُ الْوَسِيلَةِ بِكَامِلِهَا، وَهَذَا يَظْهَرُ فِيمَنْ يَتَّخِذُ الدِّينَ وَسِيلَةً إِلَى جَاهِهِ، فَإِنَّ وَصَلَ إِلَى الْغَايَةِ تَرَكَ الْوَسِيلَةَ وَتَمَسَّكَ بِمَا وَصَلَ إِلَيْهِ، كَمَنْ يَصْعَدُ

على سُلَّم إلى سطح حائط، فَيَسْتَمْسِكُ بِغَايَتِهِ وَلَا يَعْينُهُ ثَبَاتُ الْوَسِيلَةِ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ سَقُوطُهَا؛ لِأَنَّهُ صَاعِدٌ لَا يَرِيدُ النُّزُولَ.

﴿سِتْرُ شَهْوَةِ الْجَاهِ بِالزَّهْدِ فِي الْمَالِ﴾

وشهوة الجاه ليست كشهوة المال؛ فشهوة المال ظاهرة، وشهوة الجاه خفية، وتكون أشدَّ خفاءً إذا صاحبها زهدٌ في المال، فتتخذُ الزهدَ في المال وسيلةً لسِتْرِ شهوة الجاه، وسِتْرُ شهوة الجاه بترك شهوة المال يكون مدخلًا على صِنْفَيْنِ مِنَ النَّاسِ:

■ الْأَذْكَاءُ. ■ وَالْفُقَهَاءُ.

وقد يجتمع الوصفان في شخص، وإذا كان المالُ والتكثُّرُ منه مَنَعَ غيرَهم مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْجَاهِ فَأَسْقَطَهم مِنَ أَعْيُنِ النَّاسِ، فَإِنَّهم يَعْتَبِرُونَ بِهِمْ وَيَتَخَلَّوْنَ عَنِ الْمَالِ، لَيْسَ زَهْدًا فِيهِ؛ وَإِنَّمَا جَعَلُوا تَرْكَ الْمَالِ وَسِيلَةً إِلَى تَحْقِيقِ شَيْءٍ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَهُوَ الْجَاهُ، فَهم انتفعوا حتى مِنَ التَّارِكِ واستغلُّوه، كما ينتفع أَخْذُ الْمَالِ مِنَ الْمَالِ لِيَصِلَ بِهِ إِلَى الْجَاهِ، وَحِينَهَا فَتَارِكُ الْمَالِ وَأَخْذُهُ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ وَاحِدٌ، وَلَكِنَّ التَّارِكَ أَخْفَى وَأَذْكَى، فَتَحَايَلَتْ نَفْسُهُ عَلَيْهِ وَسَوَّلَتْ لَهُ، حَتَّى أَوْصَلَهُ عَقْلُهُ إِلَى مَرَادِهَا، وَهَؤُلَاءِ يَكُونُونَ قَدْ تَشَرَّبُوا حُبَّ الْجَاهِ؛ حَتَّى يَتِمَّنَى أَنْ يَفْقِدَ مَا يَمْلِكُ وَلَا يَنْزِلُ مَرْتَبَةً عَنِ جَاهِهِ وَمَنْزِلَتِهِ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا فِي النَّاسِ.

والجاهُ مختلفُ الصورةِ في النفوسِ، وتختلفُ النفوسُ في طريقةِ التحايلِ على العقلِ والإيمانِ في الوصولِ إليه، وَرَبَّمَا يَسْتَتِرُ فِي الْإِنْسَانِ حَتَّى يَكُونَ جَاهُهُ فِي تَقْدِيمِ اسْمِهِ عَلَى غَيْرِهِ الْأَوَّلَى بِالتَّقْدِيمِ عِنْدَ الذِّكْرِ، أَوْ جُلُوسِهِ فِي صَدْرِ الْمَجَالِسِ، أَوْ عَنِ يَمِينٍ أَوْ شِمَالِ أَسْيَادِ النَّاسِ، أَوْ بِالْمَشْيِ خَلْفَهُ وَتَقْبِيلِ الْيَدِ وَالْجَبِينِ، حَتَّى يَكُونَ تَرْكُ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَثْقَلَ مِنْ فَقْدِ الْمَالِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ الشَّهَوَاتِ تَخْتَلِفُ مَنَازِلُهَا فِي النَّفُوسِ؛

فنفسٌ تُقبِّلُ الأيديَ والرؤوسَ لتحضِّلَ على المالِ، ونفوسٌ تتمنى لو دفعتِ المالَ لتقبِّلَ منها الأيديَ والرؤوسَ.

وكثيرٌ من تقلُّباتِ الآراءِ والأفعالِ التي تكونُ في الناسِ إنما هي بسببِ شهوةِ ظهورِ النفسِ وبروزِها، وحالٌ هؤلاء كحالِ الذي يتتبعُ ضوءَ الشمسِ، وكلُّما أدركه ظلُّ الجيطانِ قامَ من مكانه يتتبعُ الشمسَ، ولا يهمُّه أين يكونُ، وعلى أيِّ حالٍ كان، ما دام بارزًا إليها.

وإذا كانتِ هذه الشهوةُ متمكِّنةً من النفسِ، أحبَّتْ أن تختصَّ عن غيرها بشيءٍ، وربَّما لا تُبالي بما هي عليه، فتشوّفُ إلى الأخذِ بالأقوالِ الغريبةِ والآراءِ الجديدةِ حتى يُذكرَ بها، ويوصَفَ بالتجديدِ، وربَّما تولّعَ نفسه بما هو عليه وتجدُّ نشوةً يصلُّ معها إلى ازدراءٍ غيره إذا لم يقولوا بقوله ولم يصلوا إلى ما وصل إليه، ويعتري نفسه شعورٌ كاذبٌ أنَّه اختار آراءه وأقواله بعدَ عرضٍ طويلٍ لأقوالِ الناسِ والأممِ، وقارنَها حتى اختار ما هو عليه من بينها، والحقيقةُ أنَّ نفسه جائعةٌ للجاءِ تستلذُّ كلَّ ما يُشبعُها ولو لم تكن حقيقتهُ كذلك؛ كالبطنِ الجائعِ يستلذُّ الطعامَ ولو لم يكن كذلك، وهذه النفوسُ تعيشُ سكرةً لا بدَّ أن تُفِيقَ منها ولو بعدَ حينٍ، ومن فتنةٍ بعضِ هذه النفوسِ المتعلِّقةِ بالجاءِ أنَّ كثرةَ تقلُّبِها يُذهِبُ جاهَها، فتثبتُ على ما هي عليه، وترى أنَّه قدرُها؛ فتمسِكُ بجاءٍ قليلٍ يقينٍ خيرٌ من تقلُّباتٍ أخرى بجاءٍ كثيرٍ مظنونٍ، ثمَّ يشتغلُ بتثبيتِ مذهبه وأقواله كمن يشتغلُ بتثبيتِ بيته ولو على رأسِ جبلٍ.

الجاءُ والكِبَرُ والحسدُ:

ومن ابتلي بحبِّ الجاءِ ابتلي بطبعين، وهذانِ الطبعانِ ينشآنِ على حبِّ الجاءِ، وينبتانِ على أرضه:

الأوَّلُ: الحسدُ. الثاني: الكِبَرُ.

والجاه والكبر والحسد هذه الثلاثة أُنْافِي الضلال والطغيان.

• **أما الحسد:** فلأنَّ الجاه لا يتحقَّق إلَّا بإزالة النِّعم التي وهبها الله للمحسود وتزاحم الحاسد في نوع الجاه الذي يطلبه، وقد يحِرِّصُ الحاسد على تقليل أعداد أصحاب النِّعم الذين يُزاحمون في جاهه؛ لأنَّ كثرتهم تحجِّبه وسطهم، وكلَّما قلَّوا ظهرت نفسه وبرز جاهه، فيُعادي أقرب الناس إلى مُزاحمته في نوع جاهه؛ وذلك أنَّ الجاه أمام النفوس كالنور أمام الأعين؛ لا يرى الأضعف مع الأقوى.

• **وأما الكبر:** فلأنَّ الجاه تريد به النفس علواً، وإذا لم تجد علوها بالصدق أخذته بالكذب، حتى تغلب النفس العقل عن الإذعان للحق والانقياد له، حتى وإن رأَتْ أدلته وبراهينه كالشمس؛ لأنَّ الإقرار بتلك البراهين يكسر جاهها، فلا يُمكن أن تحفظه إلَّا بالجحود، وهكذا تفعل النفوس بالعقول، قال الله: ﴿وَحَمَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وفي الحديث: «الكِبَرُ بَطْرُ الْحَقِّ، وَغَمَطُ النَّاسِ»^(١).

والأنفة والكبر تجعلان الإنسان يُجادِل في الواضحات، وتَمْنعه من الخضوع للحق^(٢).

وكلَّما زاد في النفس حبُّ الجاه زاد معه الحسد، والحسد يُعطي النفس المُبتلاة به بصيرة نافذة في عيوب الناس، فحبُّ الجاه يُنبِت الحسد، والحسد يُنبِت تتبع عيوب الناس، كما قال أحمد: «مَنْ أَحَبَّ الرِّياسة، طَلَبَ عيوبَ الناسِ»^(٣)؛ حتى يرى الحاسد ذرة السيئات بين جبال الحسنات، وتكتسي النفس بإظهار عيوب مَنْ تحسدهم بِنِيتِ النَّصحِ

(١) مسلم (٩١).

(٢) «مائية العقل» للحارث المحاسبي (ص ١٤).

(٣) الآداب الشرعية (٢/ ٢٣٠).

والنقد والتقويم، وربما سَكَنَ الإنسان نفسه بمُشابهتها بنفوسِ الثَّقَادِ
الصادقين الذين اشتغلوا بتصحيح الأخطاء وتقويمها، وكلُّ هذا حمايةً
لنفسه من تأنيب الضمير ومن معارضة الناس لها، وعلامة ذلك في النفسِ
أنَّها تفرَّحُ بأخطاءِ مناسيها أكثرَ من فرحها بصوابهم؛ لأنَّها تريدُ نزولهم
لا صعودهم؛ لأنَّها ترى أنَّ تأخيرهم يُقدِّمها ولو كانت في مكانها، فإذا
لم تملكِ النفسُ المُبتلاةُ بشهوة الجاهِ أهليَّةَ التقدُّمِ بنفسها، أَحَبَّتْ أن
يتأخَّرَ مُنافسوها ليظهرَ تقدُّمُها، فيراها الناسُ فيتحقِّقُ بذلك جاهُها،
كالرجلِ القاعدِ وسطَ القيام لا يراه الناسُ حتى يقومَ أطولَ منهم، وإنَّ
عَجَزَ عن ذلك أَحَبَّ أن يُقَعِّدَهم مثله أو يناموا؛ حتى يكونَ قعودُه بالنسبةِ
لِلناظرينَ إليه كالقيام بالنسبةِ للقاعدين.

وقد يكونُ في النفسِ شدةُ الحسدِ مع شدةِ شهوةِ الجاهِ، ويتنازعانِ
في النفسِ؛ فأما حسدُه، فيمنعُه من عطاءِ المحتاجِ، ومساعدةِ العاجزِ،
والشفاعةِ، فلا يُحِبُّ أن ينتفعَ به أحدٌ، وأما حُبُّه للجاهِ، فيدفعُه إلى
العطاءِ والمساعدةِ والشفاعةِ؛ ليتوجَّهَ به ويحمِّدَه عليه الناسُ، فيكونُ ذلك
في نفسه مزيجاً من السعادةِ والألمِ، وينتُجُ عن ذلك شدةُ الامتنانِ
بالإحسانِ على مَنْ أعانهم، ويكثرُ ذَكَرُ فعلِه وترديدُه، مع كُرهٍ لِمَنْ
لا يشكرُه ولا يذكرُه؛ حتى يتمنَّى زوالَ ما فعلَ فيهم من إحسانٍ.

وإذا اجتمعَ في الإنسانِ أمرانِ:

- شدةُ شهوةِ الجاهِ،

- وشدةُ ضعفِ أسبابِ الجاهِ فيه:

كانتِ عداوتُه للناسِ وحسدهُ لهم أكثرَ؛ كالمضطجعِ العاجزِ الذي
يحبُّ أن يراه الناسُ بينَ القيامِ، وهو لا يكفيه حتى قعودُ الناسِ
ولا اضطجاعُهم حتى يُرى، فما يزالُ مشغلاً بعيوبِ الناسِ، واقِعاً فيهم
حسداً وبغياً، من غيرِ أن ينتفعَ من ذلك بشيءٍ.

وأعدّل النفوس الطالبة للجاء: التي تطلب الجاء أخذه بأسباب الرفعة في نفسها، لا في أسباب التأخر في غيرها، والنفوس الزكية التي تطلب أسباب الفضل ولا تقصد الجاء بذاته، وإن أتاه تبعاً حمّدت الله عليه، واستعاذت من فتنته، واحتاطت من تغير القصد ولو بعد حين.

﴿ شهوة الأكل ﴾

مع كون شهوة الأكل هي الأصل في البقاء، فإنّها من أضعف الشهوات تأثيراً في العقول عند أصحاب العقول؛ وذلك لاتصال الأكل بأصل البقاء، والنفوس تشوّف إلى التعلّق بما زاد عن بقائها، وشهوات تحقيق البقاء أيسر الشهوات تحقيقاً من غيرها التي تزيد على ذلك من مُتّع ولذائذ وكمالات الحياة، وهذا الفارق بين الإنسان والحيوان؛ فشهوة الأكل عند الحيوان عليها تدور أفعاله وغالب تصرفاته، وهي أصل الشهوات وأمثا عنده، بخلاف الإنسان؛ ولأجل هذا يُمدح الحيوان الذي يُبدع في إيجاد أكله وشربه، ولا يُمدح الإنسان بمجرد ذلك، وفي هذا يروى عن عليّ قوله: «مَن كان همُّه ما يدخل جوفه، كان قدره ما يخرج منه»^(١).

ومع كون الأكل أصل البقاء، فإنّ الإنسان إذا فاتته شهوات ومطامع، ربّما منعه الأكل والشرب؛ همّاً وحزناً على قوّتها، ولا تكون شهوة الأكل مدار أفعال الإنسان إلّا إذا كان فاقداً للعقل مجنوناً أو في حكم المجنون؛ فالمجنون هو الذي يقوم ويقعد ويمشي غالباً لأجل أكله كما تفعل البهائم.

وتحقيق كمال شهوة الأكل قريب، وليس منتهاه بعيداً، والوصول

إليه يسير، والشَّبَعُ منه سهلٌ، بخلافِ شهوةِ الجاهِ والمالِ، فهما لا مُنتهى
لنفسِ الإنسانِ منهما.

﴿ قيمة الشهوة في النفس بمقدار صعوبة طريقها:

والغالبُ أنَّ الشهوةَ إذا كانتْ صعبةَ الطريقِ، وبعيدةَ المُنتهى، كان
تعلقُ النفسِ بها أكثرَ من الشهوةِ سهلةِ الطريقِ قريبةِ المُنتهى، ولو كانتِ
القريبةُ أشدَّ لذةً وأقوى متعةً؛ لأنَّ النفسَ ترى أنَّ عِزَّةَ وجودِ الشيءِ،
وصعوبةَ الحصولِ عليه - دليلٌ على نفاسَتِهِ؛ ولهذا فإنَّ الشهوةَ المُدبرةَ
أحبُّ إلى النفسِ من الشهوةِ المُقبلة؛ لأنَّ في النفسِ تشوُّفاً لإشباعِ القدرةِ
على الحصولِ بما لم يحصلُ عليه غيرها، وهذا يُعطيها اختصاصاً وكماً
لها عن غيرها.

وهذه سُنَّةٌ غالبَةٌ في الكونِ حتى في الماديَّاتِ؛ فإنَّ أندرَ الجواهرِ
وجوداً، أغلاها ثمناً.

وإذا تمكَّنتِ الشهوةُ من النفسِ، فلا بدَّ أن تُحدثَ أثرها في
العقلِ، شعَرَ بذلك أو لم يشعرْ، وهذا من لوازمِ الضعفِ البشريِّ،
ولكنْ كمالُ البشرِ هو بتضييقِ مداخِلِها على العقلِ؛ حتى لا تَظْهَرَ في
صورةٍ واضحةٍ الخطأ؛ بل إنَّ دورانها يكونُ من مكانٍ بعيدٍ عن حِمَى
الوضوحِ حتى تُحقِّقَ شهوتها ومطمعها، وذلك يتعسَّرُ على الأذكياءِ
معرفةً وتقييده، وهذا غالباً يكونُ من العفو؛ لأنَّ دخولَ العقولِ في
تعظيمه وتضخيمه وشدةَ الحذرِ منه - يُدخلُها في وسواسٍ، وهو من
الأمراضِ التي تعترى الأذكياءِ؛ يُوغِلونَ في الدقةِ فيما لا تنبغي فيه
الدقة؛ حتى تمرَضَ عقولُهم، فتُعْطَلَ أفعالاً عظيمةً؛ خوفاً من عواقبِ
دقيقة.

وسائل التغلب على طبائع النفس وشهوتها:

وطبائع النفوس وشهواتها لا يمكن أن يتم التغلب عليها إلا بخمسة

أشياء:

الأول: الإيمان:

وكُلُّما كان قويا فإنه يضبط اندفاع النفس، ويحول بينها وبين التغلب على العقل، فالإيمان يُضعِف النفس ويخفِّف سطوتها على العقل؛ وذلك أنَّ الإنسان إذا كان يؤمن بحقٍّ أحدٍ عليه أن يأمره وينهاه، فإنَّ نفسه ستنقاد له وتسلم، ويتقوى ذلك إذا كان إيمانه بذلك الحقَّ يوافق قناعة عقله وقيمه؛ ولهذا كان ثمة تلازم بين كمال الإيمان وكمال العقل؛ لأنَّه لا يمكن أن يخالف الإيمان العقل الصحيح؛ ولذا قال الحسن: «ما يتم دين الرجل حتى يتم عقله»^(١).

والإيمان يؤثر في النفس أشدَّ من تأثير العلم والخبرة فيها، حتى إنه لشدة تأثيره فيها قد يدفع طبع النفس المذموم ويقوِّمه، وقد يُزيله كَلَّةً، فيدفع حِدَّة الطبع والشَّح، فإنَّ جملةً من الطبائع لا تستقيم مع الإيمان، فإن كان قويا غلبها، وإن كان ضعيفا وهي قويَّة غلبته، فلا يكاد يجتمع مع قوة الإيمان حِدَّة طبع وبخل، وقد نقل حُبِش الثَّقَفِيُّ قال: قعدتُ مع أحمد بن حنبل ويحيى بن مَعِين، والناس متوافرون، فأجمعوا أنَّهم لا يعرفون رجلا صالحا بخيلا^(٢).

□ اجتماع العلم والإيمان على النفس:

وإذا اجتمع العلم والإيمان في الإنسان، كان أشدَّ ضبطا لشهوات نفسه، ويجعلانه غير منقاد لها، ولا لغيرها من النفوس، وبمقدار نقص العلم والإيمان في الإنسان تسهل قيادة عقله والتحكُّم فيه؛ ولهذا إذا أراد

(١) العقل وفضله (ص ٣٤).

(٢) الآداب الشرعية (٣/٣١١).

السلطان التحكّم في الناس سلّبه العلم والإيمان؛ لأنّ العقل الجاهل سهل الانقياد للشبهات، وعديم الإيمان سهل الانقياد للشهوات.

وإذا كان اجتماع العلم والإيمان قوياً، فإنّه يقوى على ضبط الطباع، ولمّا كان أبو بكر وعمر مقدّمين في العلم والإيمان، وجاءت نازلة الردّة بارتداد قبائل من العرب ثمّ تمرّدت، وأبو بكر مطبوع على اللين، وعمر مطبوع على الشدّة، جاهد أبو بكر طبع اللين الذي هو عليه إلى الأخذ بالشدّة، مع أنّ الشدّة من طبع عمر وهي الأولى بالإقدام، وكان في عمر من قوة العلم والإيمان ما خالف باجتهاده أوّل الأمر طبعه، فلم تؤثر فيه شدّة طبعه وهو يرى خلافه، حتى استبانّت له حجة أبي بكر الموافقة لطبعه، فأخذ بها لدليلها، لا لطبعه^(١)، وكل واحد منهما لم يؤثر طبعه في فعله؛ وإنّما كان الفارق بما زاده أبو بكر من علم وإيمان في إصابة الحقّ أوّل مرة.

الثاني: العلم والخبرة:

فإنّهما كإبحان لجماح الشهوات النفسية، ومقيّدان لها، فلا يُطلقان للنفس عنان الاستمتاع بلا حساب، وكلّما كان الإنسان أعلم بعواقب شهواته عليه، كان أقوى على حرمان نفسه من تلك الشهوات، والعلم والخبرة من أعظم ما يقوّي العقل ويجعله قائداً للنفس، بل يجعلها منقاداً برضاً وتسليم، وربّما بلا تمرّد وألم وحسرة على فقد متعة تلك الشهوات.

واكتساب العقل للعلم أنفع له من اكتساب البدن للقوة؛ فالعلم يُصّر الإنسان بمواضع الانتفاع بالجهد القليل، والوصول إلى الغاية بأسهل طريق، ومن ذلك أنّ نبيّ الله سليمان لما أراد عرش ملكة سبأ، بادّر إلى

(١) ينظر: صحيح البخاري (١٣٩٩، ١٤٠٠)، وصحيح مسلم (٢٠).

إجابته بتحقيق مراده اثنان من الجن؛ الأول قال: ﴿أَنَا عَائِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩]، وأمّا الثاني، وهو الذي لديه علم ليس لدى الأول، فقال الله فيه: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا ءَائِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]؛ لأنّه يتحصّل بالعلم ما لا يتحصّل بالقوة.

فالقوة البدنيّة لا تنفع كثيراً بلا عقلٍ عالِمٍ يقودها، ولكنها قد تضرُّ، والضررُ عندها أسهلُّ من النفع، فالقيلُ لا يتمكّن أن يبيّن عِشّاً، ولكنها قد يهدمُ قصراً؛ لأنّ البناءَ يحتاجُ إلى عقلٍ، وأمّا الهدمُ، فلا يحتاجُ إلى كبيرِ عقلٍ.

وإشكاليّة العقلِ هو في نقصِ العلمِ والمعرفة فيه، فالإنسانُ قادرٌ على فعلِ أشياء عظيمة التأثير، ولكنه لا يعرفُ ما يستطيعُ فعله إلاّ بمقدارِ علمه، وكلُّ ما تجددَ من أفعالٍ عظيمة في الكونِ هي ممكنةٌ لعقلِ الإنسانِ من أولِ يومٍ، والقدرةُ لم تكن ناشئةً إلاّ في حدوثها، وليس في أصلِ وجودها، ولَمَّا وُجد العلماءُ جاء إحداثها.

□ العلمُ مع النفسِ سلاحٌ ذو حدين:

وكما أنّ العلمَ علاجٌ للنفسِ مِنَ الوصولِ إلى أهوائها، وقائدٌ يسوّسها كما يسوّسُ الفارسُ فرسه حتى يطوّعها، فقد يكونُ خادماً للنفسِ في إيصالها إلى ما تهوى، فبدلاً مِنَ الحِذْقِ في مواجهتها وسياستها، يكونُ خادماً لها.

والعلمُ قد يوصلُ النفسَ إلى ما تشتهي بحِذْقٍ ودرايةٍ، حتى يكونَ الجَهُلُ خيراً للإنسانِ مِنْ علمه، فلو كان جاهلاً لم يوصلِ النفسَ إلى شهواتها بهذا الإتقانِ والحِذْقِ، ومن هنا كان العلمُ لبعضِ النفوسِ ضارّاً، والسببُ مِنَ النفسِ لا مِنْ ذاتِ العلمِ؛ لأنّها تستخدمه في هواها وشهواتها، وإفسادِ غيرها به.

وينبغي على العالم الذي يتوسَّم في المتعلِّم شهوةً آسرةً، وطبعًا سيئًا غَلَابًا: أَلَّا يُعْطِيَهُ مِنَ الْعِلْمِ ما يَزِيدُ عن حاجةِ نفسه الخاصةِ، فيرفعُ عنها الجهلَ الذي يتعيَّنُ رفعُهُ، ولا يُعْطِيَهُ ما يُؤْذِيهِ ويُؤْذِي به غيره، ولو كان العلمُ في ذاته خيرًا.

والنفسُ ذاتُ الشهوةِ الآسرةِ والطبعِ السيئِ الغَلَابِ - تسوقُ العقلَ وتقوده وتستخدمه بما تهوى، وحسبَ ما تريد؛ ليوصلَها إلى شهواتِها بأسهلِ الطرقِ وأسرعِها، وتستخدمه في حمايتها من تأنيبِ الضميرِ، ومواجهةِ غيرها لها باللومِ والعتابِ، فتستخدمُ الأدلةَ دروعًا تترسُّ بها من هجومِ الخصومِ، وسهامًا تصيدُ بها شهواتِها، وهذا الصَّنْفُ مِنَ النفوسِ كُلَّمَا تَرَقَّتْ في العلمِ والجاهِ، كان فسادُها وإفسادُها على الناسِ أَكْثَرَ، وبمقدارِ منزلتها في الناسِ يكونُ ضررُها عليهم، وإذا كانتِ قدوةً أو قائدةً، كان إفسادُها أَكْثَرَ وإهلاكُها أعمَّ، وبمقدارِ العلمِ والحِذْقِ والخبرةِ تُطَوِّعُ كُلَّ ما لَدَيْهَا مِنْ أدلةٍ وبراهينَ وحُججٍ لأجلِ الشهواتِ، وكلُّ عَقْبَةٍ تمرُّ بها إن لم تستطعِ استخدامها لها، تحايلتُ عليها، حتى الشُّورى لا تُشاوِرُ إِلَّا مَنْ يُعْطِيها مرادَها، فتُسَكِّنُ العقلَ بأنَّها شاورتُ، وهي انتقَتْ مَنْ يُوافِقُها في الهوى ويُطابقُها في الصورةِ، ومَنْ اختار في الشُّورى مَنْ يُوافِقُها، فكأنَّما أشارَ إلى ظُلَّةٍ شاهداً معه!

الثالث: الطبعُ النفسِيُّ المعاكسُ للشهوة:

كالأنفةِ والعِزَّةِ والكرامةِ والكِبَرِ، ربَّما تمنعُ الإنسانَ من تتبُّعِ شهوةٍ تكسرُ أنْفَتَهُ، فربَّما احتاجتْ نفسُ الإنسانِ واشتَهَتِ الطعامَ والشرابَ واشتَهَتِ المالَ، ولكنْ لم تجدْ ذلك إِلَّا بسؤالِ الأغنياءِ وتكفُّفِ الناسِ، فإن كانتِ النفسُ مطبوعةً على الأنفةِ والعِزَّةِ، وكان طبعُها أقوى من شهواتِها، منعَها ذلك الطبعُ من تحقيقِ شهواتِها، وغلبَ طبعُها شهواتِها،

وإن كانت الشهوة أقوى من طبع الأنفة والعزة، غلبت الشهوة الطبع وبذل وجهه في سؤال الناس في تحقيق شهوة نفسه، وإذا تساوى تلكا بمقدار طبعه وشهوته، وهذا الاختلاف هو ما يجعل بعض النفوس تتباين؛ فمنها من هي شديدة الأنفة والعزة، فترى الموت جوعاً وسكنى العراء؛ خيراً من سؤال الناس، ومن النفوس من هي عكس ذلك؛ فلو كانت غنية فإنها لا ترى حرجاً من سؤال الناس تمرّة إذا اشتتها النفس.

وكذلك فإن بعض النفوس تمتنع عن تحقيق شهوة ميلها إلى الجنس الآخر؛ كميل الرجل إلى المرأة، وميل المرأة إلى الرجل، فربما امتنع الرجل من الإقبال على محبوبته أنفة وعزة وكبراً، والمرأة كذلك مع محبوبها؛ لأن نفسيهما مطبوعة على أنفة وعزة وكبر، فلا تحب التذلّل والخضوع، وعكسها نفوس منزوعة طبع الأنفة، فيتذلّل المحبوب لمحبوبه لينال منه شهوته، وربما يبلغ ببعض النفوس سجد المحبوب لمحبوبه لينال منه أدنى شهوته، وربما ليراه فحسب، وهذا في نفوس نادرة؛ لأنها لا إيمان لها ولا فطرة فاضلة فيها.

الرابع: صراع شهوات النفس بعضها مع بعض:

يغلب الأقوى ويمتنع الأضعف، والنفس بطبيعتها تحب تحقيق جميع شهواتها، وألا يفوتها منها شيء، ولكن قد تتزاحم شهوات النفس ولا يمكن الجمع بينهما، فالأقوى منهما يمتنع الأضعف، وامتناع النفس عن الشهوة الأكثر ضعفاً لا يعني منها ذلك إيماناً ولا فضيلة فيها، ومن ذلك شهوة الوجاهة وحب الصدارة والتعظيم والإجلال والتقدير في الناس، مع حب شهوات نفسية لو أشبع نفسه منها فإنها تنقص من قيمتها وجاهاها في الناس، وكلما كان حب النفس للوجاهة أشد، كان امتناعها عن شهوات تناقضها وتنافيها أكثر، وهذا النوع من الصراع بين الشهوات

المتنافسة كثير لا حصر له ولا عدّ، وربما تُخادع النفس الإنسان إذا انتصرت إحدى الشهوات على الأخرى بأنه ترك الشهوة الأكثر ضعفاً لله، أو أنه تركها تعظيماً للفضيلة والمبادئ، أو ابتعاداً عن سفاسف الأمور، وهو في الحقيقة ترك شهوة ليحافظ على شهوة أقوى منها وأهمّ عند نفسه، وليس للدين ولا للفضيلة والمبادئ علاقة في ذلك.

□ سياسة العقل للنفس عند تنازع شهواتها فيما بينها:

وإذا أراد العقل قيادة النفس والتحكّم فيها، وإغلاق منافذ التحايل منها عليه بأنه ترك بعض الشهوات لأجل الورع الكاذب، أو الفضيلة والمبادئ الكاذبة، فعليه أن يتخلّص من أكبر الشهوات لدينه وأقواها؛ حتى يأمن من صراع الشهوات لدينه، وانتصار الأقوى منها بعيداً عن انتصار إيمانه وفضيلته ومبادئه، فتقوية الإيمان والفضيلة والمبادئ على جميع الشهوات يجعلها منتصرة دوماً.

وأما إذا جعل الإنسان إحدى شهواته غالبية، كانت هي قائدة، وعليها تُبنى أولوياته، ويكسو تركه لغيرها بكساء الفضيلة والدين والتبّل، وهذا ما تفعله بعض النفوس التي تُولّع بحبّ الوجاهة والصدارة والشهرة والذكر الحسن، ربّما تركت شهوات تَخْدشُ جاهها وشهرتها عند الناس، ودليل ذلك أنه لو تيسّرت لها تلك الشهوات من غير تأثير على وجاهتها، لكانت أشدّ إقبالا عليها ونهماً في الاستمتاع بها، كما يتظاهر المولعون بالجاه بالنزاهة الماليّة، والابتعاد عن شهوة الاستمتاع بالنساء والميل إليهنّ؛ حتى لا يوصّف بضعف الأمانة في الأموال وبالرذيلة مع النساء، ثمّ بعد ذلك تقوم نفسه بتكييف تركه لشهوة المال والنساء بالحرام بحسب حاله: إن كان متظاهراً بالدين، كيّفت نفسه له ذلك الترك بأنه خشية لله، وإن لم يكن كذلك كيّفت نفسه ذلك فضيلة ونبلاً وأمانة ومروءة.

وصراع الشهوات فيما بينها لا حدَّ له ولا حصر؛ فقد تتصارع شهوة الجاه مع شهوة الأكل، أو شهوة المال، أو شهوة النساء، أو شهوة اللباس، وغيرها كثير، بل إنَّ شهوة الجاه في نفسها تختلف؛ فمن الناس من شهوته في جاه المناصب، ومنهم في جاه العلم، ومنهم في جاه القبيلة، ومنهم في جاه الفصاحة والبيان والفكر، ومنهم من وجاهته في سفاسف الأمور، وكلُّ هذه الوجيهات لها اعتبارات، ولها شهوات تُقابلها، وتُضحي النفس بتركها لأجل الشهوة النفسية الكبرى.

الخامس: موازنة العقل للنفس عند إقبالها على ما تشتهي بنهم:

وهذا من صراع العقل مع النفس ومقاومته لها بالاقتصاد؛ حتى لا تأخذ ما تريد بشراهة فيؤذيها بعد زوال مُتعتها، وألم النفس من تقييد العقل لها وموازنته لها أخفَّ عليها من عاقبة الندم في إقبالها على ما تشتهي بلا قيد، وكمال العقل يكون بكمال سياسته للنفس وضبطه لها، وقد قال عامر بن عبد قيس: «إذا عقلك عقلك عمّا لا ينبغي، فأنت عاقل»^(١).

وليس حماية العقل عند سطوة شهوة النفس تكون بحرمانها ممّا تشتهي؛ لأنَّ تحقيق أصل الشهوة ليس محرّمًا، ولكن حتى لا تميل النفس ميلاً يُخرجها من دائرة الحلال إلى الحرام، أو من دائرة الفضيلة إلى الرذيلة، أو من دائرة الرجاحة إلى السفه - لا بدُّ أن يخلق العقل توازنًا في النفس، ومن ذلك أنَّ النفس إذا أحبَّت الشيء أحبَّت أن تستفرغ وتُسعها في تحقيق كلِّ رغبته منه، سواء كانت الشهوة في طعام أو لباس أو نكاح أو مصاحبة صديق، فإذا لم تجد النفس من العقل

مقاومةً في كبح جماح إقبالها وموازنته ليقْتَصِدَ، أَقْبَلْتُ واستفَرَعْتُ نَهْمَهَا ثُمَّ نَدِمْتُ.

ولهذا جاء الأثرُ في عدم الإقبالِ على الصاحبِ والصديقِ إقبالاً يُذهِبُ ما في النفسِ تُجَاهَهُ مِنْ وُدٍّ، ويستفَرِّغُ حاجَتَهَا مِنْهُ مرةً واحدةً، فيُروى «زُرْ غَبًّا تَزِدُّ حُبًّا»^(١) والمرادُ: أن يجعلَ العقلُ بينَ الزيارَتينِ غَيْبَةً تدفعُ النفسَ إلى تشوُّقِها إلى الصاحبِ مرةً أخرى.

وهذه الطريقةُ في الموازنةِ لإقبالِ النفسِ على ما تهوَى، هي في كلِّ ميلٍ، والعقلُ يجذبُ النفسَ بمقدارِ اندفاعِها، فإنَّ للنفسِ طاقةً كما أنَّ للبدنِ طاقةً، إذا أجهَدَه بالركضِ مسرعًا فإنَّه ينقطعُ، ولو مشى واستراح لوصَلَ إلى الغايةِ ببدنٍ صحيحٍ، وهكذا في إقبالِ النفسِ على ما ترغبُ ولو كان خيرًا أو حقًّا، فإنَّ إطلاقَ العقلِ العِنَانَ للنفسِ في كلِّ إقبالٍ - يستفَرِّغُ وَسْعَهَا وهَمَّتَهَا، ثُمَّ يُدْرِكُهَا العجزُ والضعفُ والمَلَلُ حتى تتركُ الخيرَ وهي تحبُّه.

وقد جاء الحديثُ في موازنةِ النفسِ عندَ إقبالِها بالقليلِ، فتتدرَّجُ فيما تحبُّ؛ حتى لا تنقطعَ، وهذا في كلِّ قصدٍ أو قولٍ أو عملٍ، ومن ذلك قوله ﷺ: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ»^(٢)؛ وذلك أنَّ البدايةَ بالكثرةِ يقطعُ النفسَ ويُعجزُها.

وموازنةُ العقلِ للنفسِ في إقبالِها لا بدَّ فيها من النظرِ إلى أمرين:

الأمرُ الأولُ: قوةُ إقبالِ النفسِ وضعْفُه، وبمقدارِ ذلك يسوْسُها العقلُ بالجذبِ والإرخاءِ والزجرِ، فإن كانت مُقْبِلَةً مندفعَةً، جذبَها بما

(١) مسند أبي داود الطيالسي (٢٥٣٥)، والمعجم الأوسط (١٧٥٤)، وشعب الإيمان (٨٠٠٨).

(٢) مسلم (٢٨١٨).

لا يُبقيها ويُديمها على العمل، وإن كانت متوسطة تركها، وإن وجدها ضعيفة الإقبال دفعها، وفي القوة والضعف تحتاج النفس إلى مجاهدة، وفي مجاهدتها ألم لها، وتركها على ما تشتهي - خاصة في الإقبال - يجعلها تنقطع، وربما كرهت طريقها وارتدت عنه، وهذا من ضعف سياسة العقل لها، وفي هذا يروى في الحديث: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرَفْقٍ، وَلَا تُبْغِضْ إِلَى نَفْسِكَ عِبَادَةَ اللَّهِ؛ فَإِنَّ الْمُنْبِتَّ لَا أَرْضَا قَطْعَ، وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى»^(١).

وكثير من انقطاع الإنسان عن الأعمال الحسنة إلى ضدها من الأعمال السيئة - ليس أصله قناعة بالسوء وانقلاب الموازين؛ وإنما هو من عدم سياسة النفس عند إقبالها بنهم على شيء، ثم تملأ وتعاظم، وربما نفرت منه، وفي بعض النفوس سطوة تجعلها تبحث عما يسوغ لها ضد ذلك من الأدلة والبراهين المتوهمّة.

الأمر الثاني: طول طريق النفس: وكلما كان الطريق طويلاً، احتاجت النفس إلى السياسة في الجذب والزجر، وإذا كان قصيراً لم يكن ترك العقل لها مؤثراً فيها، والطرق الطويلة كطلب العلم بأنواعه، والعبادة بأنواعها، وترك النفس ثقیلاً مع شدة ميل علامة على انقطاعها في أول طريقها، وهذا أمر معروف مشهور.

وإذا كانت الطرق قصيرة؛ كبعض الأعمال المختصة بمواسم وأوقات مخصوصة، فإن النفس تشوّف إلى الإقبال عليها؛ لعدم تكرار مناسبتها إلا في أوقات متباعدة، فإن حاجة العقل إلى سياسة النفس فيها ضعيفة، وضرر تركها يقل بمقدار القصر، ونفع سياستها يزيد بمقدار الطول، وقد يكون في ترك النفس في بعضها مقبلة عليها نفع عظيم؛

لأنَّ الخوفَ مِن مَلَلِ النفسِ وانتكاسِها بسببِ طولِ الطريقِ مُنتَفٍ، إذا كان إقبالُ النفسِ أطولَ مِن العملِ، فينتهي العملُ ونهمُ النفسِ لم ينتهِ.

والموازنةُ بينَ الأمرينِ (قوةُ إقبالِ النفسِ، وطولُ طريقِ العملِ) مهمٌ في سياسةِ العقلِ لها، فإذا كان نهمُ النفسِ ورغبتها قويًا بحيثُ لا ينقطعُ قبلَ نهايةِ العملِ، فتركُ العقلِ لإقبالِ النفسِ صحيحٌ، وإذا كان نهمُ النفسِ ينقطعُ قبلَ نهايةِ العملِ، فتركُ العقلِ لإقبالِ النفسِ خطأً.

والنفسُ تُغرُّ العقلَ وتخدعه في أولِ إقبالِها؛ حتى يظُنَّ قدرتها على الدوامِ وهي أضعفُ مِن ذلك، وكلَّما كان العقلُ بها خبيرًا، ولأحوالِها مجربًا، كان أقدرَ على سياسيتها وضبطِها، والأحوطُ عندَ جهلهِ بها أن يتدرَّجَ بها بأدنى قدرتها ويزيدها؛ حتى لا تغرَّهُ فتقطعَ ويعجزَ عن إقامتها، كما يعجزُ الراكبُ الذي لم يبقَ في راحلتهِ طاقةٌ بعدَ شدةِ المسيرِ، وفي الأثرِ: «إِنَّ الْمُنبِتَّ - يعني: المُسْرِعَ - لَا أَرْضَا قَطَعَ، وَلَا ظَهَرًا أَبْقَى»^(١)؛ يعني: لم يصلْ إلى غايتهِ، ولم يحفظْ راحلتهِ.

﴿معرفةُ طبعِ النفسِ وأثره في موازنةِ العقلِ لنهمِ النفسِ:﴾

ولا يُمكنُ للعقلِ أن يُوازنَ تلقِّيَ النفسِ لشهواتِها حتى يَعْلَمَ طبعُها، وكلُّ طبعٍ في النفوسِ يؤثِّرُ فيها في تلقِّيِ مجموعةٍ مِنَ الشهواتِ، وَمِنَ ذلك إذا كانتِ النفسُ متشوفةً طامحةً، فإنَّه ينبغي تَقْلِيلُ تلقِّيِها لمدحِ الناسِ لها؛ حتى لا يكونَ طبعُها مع تلقِّيِها دافعًا لها إلى الغرورِ والكِبَرِ ونسيانِ عيوبِها، ويُقابِلُ ذلك إذا كانتِ النفسُ ضعيفةً متحسِّسةً تنكسرُ عندَ الذمِّ، فَمِنَ سياسةِ العقلِ لها صُدُّها عن سماعِ مواضعِ ذمِّها وتقبيحِها؛ حتى

(١) سبق تخريجه (ص ١٢٣).

لا يكونَ طَبْعُهَا الضَّعِيفُ معَ إِكْثَارِهَا لِسَمَاعِ ذِمِّهَا سَبِيًّا فِي تَرْكِهَا لِلْعَمَلِ؛
وإنَّمَا تَأْخُذُ مِنْ نَقْدِهَا مَا يُقَوِّمُهَا، وَتَبْتَعدُ عَنْ كُلِّ مَا زَادَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ
تَكَرُّارٍ يُحِيطُ.

وربَّما كانَ عَدَمُ سِيَّاسَةِ النَفْسِ فِي ذَلِكَ دَافِعًا لِتَقْلِبِهَا فِي الْآرَاءِ
وَالْعَقَائِدِ تَبَعًا لِلْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَبَعْضُ مَنْ تَغَيَّرَ مَذْهَبُهُ لَيْسَ لِقُوَّةِ عَقْلِهِ؛ وإنَّمَا
لِسُطُورَةِ نَفْسِهِ عَلَيْهِ، فَالْعَقْلُ يَطْلُبُ الْأَدْلَةَ، وَالنَفْسُ تَطْلُبُ الشَّهْوَةَ.

النفوسُ مع المدح والذم:

وْغَالِبُ النَفُوسِ الْمُنْبَسِطَةِ لَا يَسْتَثِيرُهَا الذَّمُّ كَمَا يَسْتَثِيرُ النَفُوسَ
الْمَنْطُويَّةَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ عَجَلَةَ التَّفَكُّرِ وَالتَّأَمُّلِ فِي الْمُنْبَسِطَةِ أَقْلُ مِنَ الْمَنْطُويَّةِ،
فَتَبَحُّثُ عَمَّا يَثِيرُ سَكُونَهَا مِنَ الْإِتِّصَالِ بِالنَّاسِ، وَالْأَخْذِ وَالرَّدِّ مَعَهُمْ؛ حَتَّى
يُسْتَشَارَ فِيهَا مَا يُمْتَعُّهَا؛ حَتَّى رُبَّمَا تَسْتَمْتِعُ بِالذَّمِّ لَا لَكُونِهِ ذَمًّا؛ وإنَّمَا لِأَنَّهُ
أَدَارَ عَجَلَةَ الذَّهْنِ تَأَمُّلًا وَتَفَكُّرًا، وَالنَّفْسُ الْمَنْطُويَّةُ يَكُونُ فِيهَا مِنْ دَوْرَانِ
الْفِكْرِ وَالتَّأَمُّلِ مَا يَجْعَلُ الْحَاجَةَ إِلَى إِتِّصَالِهَا بِغَيْرِهَا أَقْلًا، وَمِنْهُ قَدْرٌ زَائِدٌ
يُزَعِّجُهَا، فَتَنْفِرُ مِنْهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ دَوْرَانِ ذَهْنِهَا بِالتَّفَكُّرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
تَفَكُّرًا بَعْلَمَ، فَقَدْ يَكُونُ بَعْلَمَ، وَقَدْ يَكُونُ بِخَطَرَاتٍ مُؤْذِيَةٍ إِذَا كَانَتْ فَارِغَةً
مِنْ عِلْمٍ، وَطَبْهَا مِنْ خَطَرَاتِهَا مَلَأَ عَقْلُهَا بَعْلَمَ؛ حَتَّى يَجِدَ الذَّهْنَ مَا يُدِيرُهُ
مِنْ عِلْمٍ نَافِعٍ.

وَإِذَا عَرَفَ الْعَقْلُ تِلْكَ الْفَوَارِقَ وَازْنَهَا؛ حَتَّى لَا يَتَأَثَّرَ بِنَفْسِهِ وَلَا يُوَثَّرَ
فِي غَيْرِهِ، وَيَجَاهِدُ نَفْسَهُ عَلَى خِلَاطَةِ النَّاسِ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ؛ فَفِي
الْحَدِيثِ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ، وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ - أَعْظَمُ أَجْرًا
مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ»^(١).

(١) أحمد (٤٣/٢) (٥٠٢٢)، وابن ماجه (٤٠٣٢)، والترمذي (٢٥٠٧).

ومن الحاجة إلى الموازنة أنَّ النفس إذا مالَتْ إلى امرأةٍ أو تجارةٍ أو بلدٍ، فإنَّها تستجلبُ كلَّ مواضع الجمالِ والحُسنِ فيما تميلُ إليه، فالنفسُ إذا اشتَهَتْ استحضرتْ كلَّ تفاصيلِ الحُسنِ في محبوبها حتى يغيبَ العقلُ عن الاختيارِ، فإذا اختارَ العقلُ أحسَّ بالندمِ في إقدامه كَلَّه أو في بعضه؛ لأنَّه لم يَخْتَرْ والنفسُ سويَّةٌ؛ بل كانت مائلةً، وتكونُ حمايةُ العقلِ هنا هي باستجلابِ ما أَخَفَّتْهُ النفسُ ممَّا لا تَشْتَهيه في محبوبها حتى تتوازنَ، ومن ذلك ما رُوي عن ابنِ مسعودٍ قال: «إِذَا أَعْجَبَتْ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً، فَلْيَذْكُرْ مَنَاتِنَهَا»^(١).

ويجبُ على العاقلِ كسرُ انجرارِ النفسِ وانجذابِها الشديدِ؛ فإنَّ النفسَ لا تتوازنُ، فيجبُ كبْحُ جماحِها؛ حتى لا تميلَ ميلاً فيعجزَ العقلُ عن جذبِها.

ومن وجوه موازنةِ العقلِ من سطوةِ النفسِ: إشباعُها بما يملكُ الإنسانُ ممَّا تَشْتَهيه وأنسَتْها شهوتُها العارضةُ ما عندها، فالنفسُ إذا اشتَهَتْ غيرَ المملوكِ لها، زهدتْ فيما عندها وغَيَّبَتْ محاسنَه، واستحضرتْ محاسنَ المملوكِ لغيرِها؛ حتى تُقْبَلَ على غيرِ ما عندها بشراهةٍ، وتزهّدَ فيما عندها كأنْ لم يكنْ عندها شيءٌ، سواءً كان شهوةً ملبسٍ أو مسكنٍ، أو مأكلاً أو مشرباً، أو زوجةً، فإذا شَغَلَتِ النفسُ العقلَ بمحاسنِ محبوبٍ لا تملكُه، فَلْيَشْغَلْهَا بمحاسنِ محبوبٍ مُشَابِهٍ تملكُه؛ حتى تتوازنَ النفسُ، وتصلَ إلى غايتها عن قناعةٍ لا عن سطوةِ نفسيَّةٍ، ومن ذلك قولُ النبي ﷺ: «إِذَا أَحَدُكُمْ أَعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ، فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُؤَاقِفْهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ»^(٢).

(١) روضة المحبين، لابن القيم (ص ٦٣٤).

(٢) مسلم (١٤٠٣).

وقد كان بعضُ العقلاء إذا دُعِيَ إلى وليمةٍ، فإنه يأكلُ مِن طعامِهِ قبلَ ذهابِهِ إليها؛ لأنَّ النفسَ تميلُ إلى استحسانِ طعامٍ غيرِها فتأكلُ بشراهةٍ، ولو كان ما تملكُه مِن طعامٍ مثلاً أو أحسنَ مِن طعامٍ غيرِها.

وهذه المجاذبةُ بينَ النفسِ والعقلِ هي في كلِّ شيءٍ، تقوِّمُ النفسُ بتغيبِ محاسنِهِ حتى تزدرِيه وتستحسنَ غيرَه، وهذه الموازنةُ هي التي تخلُقُ استقرارَ النفوسِ، ونعيمَها، وقناعتَها بما عندها، واستمتاعَها به، وفي هذا جاء الحديثُ: «انظُرُوا إِلَى مَنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ؛ فَهُوَ أَجْدَرُ أَلَّا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»^(١).

*** وأما النوعُ الثالثُ مِنَ المؤثراتِ في النفسِ؛ وهو أعراضُ النفسِ^(٢):**

فالنفسُ مطبوعةٌ على الحبِّ والكُرهِ، والفرحِ والحزنِ، وهذه طبائعُ في النفوسِ، ولكنَّ إذا اعتَرَبَ الإنسانَ أصبحَتْ أعراضاً، فإنَّ خَرَجَتْ عن الحدِّ الطبيعيِّ، أثَّرتْ في العقلِ، وإذا بقيتْ على حدِّ الطبعِ المعتادِ، كان العقلُ هو المؤثِّرُ فيها، والمتحكِّمُ بها؛ بمقدارِ ما فيه مِن علمٍ، وما لديه مِن خبرَةٍ.

وفلاسفَةُ النفسِ مختلفونَ في أيُّهما أسبقُ في التأثيرِ على الآخرِ: هل المعرفةُ والفكرُ أوجَدَ تلكَ الأعراضَ والمشاعرَ والانفعالاتِ، أم هي التي سبَّقتِ الفكرةَ والمعرفةَ وتسبَّبتْ في إيجادِها؟ وقرَّرَ بعضهم أنَّ الأفكارَ هي سببٌ لإيجادِ الأعراضِ والمشاعرِ؛ لأنَّ الفرحَ والخوفَ، والحزنَ والكُرهَ - لا يعتري النفسَ إلَّا وقد سبَّقتْه فكرةٌ تسبَّبتْ فيه، سواءً كانت صحيحةً أو خاطئةً، وسواءً كانت متيقَّنةً أو متوهَّمةً، وسواءً كانت ظاهرةً أو خفيَّةً باطنةً.

والنزاع في أيهما أسبق في تجدد الحدوث - لا يلغي القطع أن الإنسان خلق مطبوعاً على هذه الأعراض، وأن من أعظم مُثيراتها وأسباب حدوثها: تجدد العلم بالأشياء، وحدوث الأفكار وتواردها، وهذا ما قصده سفيان الثوري: «مَنْ يَزِدُّ عِلْمًا يَزِدُّ وَجَعًا، وَلَوْ لَمْ أَزِدْ عِلْمًا لَكَانَ أَيْسَرَ لِحُزْنِي»^(١).

ومقاصد تلقي العلم وطرائقه وأنواعه، وكثرته وقلته - مؤثرة في النفس في تحققي الأعراض عليها بأنواعها، ولا خلاف أن المعارف والأفكار تُثير الأعراض والمشاعر، وتخالطها عند حدوثها، وتتصحح وتتفح بعد حدوثها، فبين المعارف والأعراض تلازم ومخالطة.

والأعراض تتأثر بها النفس، ثم يتأثر بها العقل تبعاً، سواء كان هو سبب إثارتها أو لا، وهذا في كل الأعراض، سواء كانت مكروهة؛ كالخوف ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٧]، والشح ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسَ الشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨]، والمشقة ﴿لَمَّا تَكُونُوا بِبَلِيلِهِ إِلَّا يَشِقُ الْأَنفُسُ﴾ [النحل: ٧]، والحسرة ﴿فَلَا نَذْهَبَ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ [فاطر: ٨]، أو كانت الأعراض محبوبة؛ كالرضا ﴿طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، والانشراح ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥]، أو ما بين ذلك؛ كالحنين والشوق والتوقان، وغير ذلك.

وبحسب قوة تأثير النفس بالأعراض يكون التأثير في العقل، وقد يكون العرض واحداً، وفي وقت واحد، تتلقاه نفسان: نفس شديدة ونفس رقيقة، فيؤثر نفس العرض في العقلين تأثيراً مختلفاً؛ لاختلاف تأثير النفس به.

(١) شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي (ص ١١٨)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٢٥٥).

الأعراضُ الطارئةُ:

وللنفسِ أعراضٌ كثيرةٌ ليستُ هي من طبيعتها الملازمةَ لها، ولكنها أعراضٌ طارئةٌ؛ كالْحَزَنُ والْفَرَحُ، والْهَمُّ وانْشِرَاحِ الصَّدْرِ، والخَوْفُ والأَمْنُ، والْقَلَقُ والطَّمَأْنِينَةُ، وغيرها كثيرٌ، وهذه الأعراضُ لا يدومُ واحدٌ منها على النفسِ؛ وإنما يأتي ويزولُ، بحسَبِ المؤثراتِ الخارجةِ عنها، وتختلفُ في حجمِها وقوَّتها، وكذلك في طولِ بقائها في النفسِ: منها ما يَبْقَى لحظةً ويزولُ، ومنها ما يَبْقَى ساعةً أو ساعاتٍ، وربما أياماً، وربما أعواماً، وكلُّ هذه الأعراضِ مؤثِّرةٌ في العقلِ في اختيارِه، فإذا طرأَ عليه عَرَضٌ ولو للحظةٍ أثَّرَ في تصرُّفه في تلك اللحظة، فإذا كان الإنسانُ يتكلَّمُ أو يعملُ، وفي أثناء ذلك عَلِمَ أَنَّ هناك مَنْ يُلاحِظُه ممَّن يحبُّه أو يكرِّهه أو يُعَظِّمُه ويهَابُه، اضطربتْ نفسه، فتغيَّرَ في كلامِه أو فعلِه، ولن يستقرَّ حتى يتداركَ نفسه بتجاهلِ ذلك ليتوازنَ، فإذا استقرَّتْ النفسُ استقرَّ العقلُ معها.

وكذلك الحافظُ للكلامِ أو المستوعِبُ له، إذا قام به في الناسِ وفي نفسه هيبَةٌ منهم، اضطربَ ولم يؤدِّ عقلُه ما كان يَعْلَمُ على الوجهِ الصحيحِ، وليس العيبُ فيه؛ وإنما لَمَّا اضطربتْ نفسه تأثَّرَ عقلُه.

والإنسانُ إذا لم تكنْ نفسه سويةً مستقرةً، فإنَّ عقلَه يحتاجُ إلى مجاهدةٍ ومشقةٍ حتى يتأمَّلَ الآراءَ والأفكارَ، والعقائدَ والنوازِلَ، والحالَ والمالَ، وأحجامَ المصالحِ والمفاسدِ، والمنافعِ والمضارِّ، وبُعدها وقُرْبَها، وتلك الأعراضُ مؤثِّرةٌ فيه في التأملِ، ومؤثِّرةٌ فيه في الاختيارِ.

أثرُ عَجَلَةِ النفسِ في اختيارِ العقلِ:

وبعضُ النفوسِ من طبيعتها العَجَلَةُ، فتريدُ من العقلِ الاختيارَ واتخاذَ القرارِ الخطيرِ في وقتٍ قصيرٍ، وإذا اجتمعَ على النفسِ عَجَلَتُها وتلك

الأعراض المزاجية للعقل الشاغلة له، فإنه يختار الرأي الخطأ، وما يندم عليه، وربما اتهم عقله بالضعف والغباء، وليس كذلك؛ وإنما هي النفس المتأثرة بالطباع والأعراض المجتمعة فغلبت العقل، وتقصير العقل: في عدم سياسة النفس، وتركها تجتمع عليها تلك الأعراض والطباع، حتى إذا جاء الاختيار على عجل، كانت كالسيل الجارف له، فيختار على عجل يريد الخلاص منها؛ ولهذا يوجد عقول تختار على عجل بلا قناعة؛ تريد راحة النفس والخلاص من استبدادها، ولو كانت العاقبة على الإنسان أشد ضرراً.

والعجلة في الأمور قد توصل العقل إلى أن يوصف بالحمق؛ حتى يكون تدبيره يشابه تدبير الفجار وهو لا يريد الفجور؛ حتى لا يتفجع بعقل ولا بدين، قال الضحّاك بن مزاحم: «إنّ الأحمق يُصيب بِحُمْقِهِ، ما لا يُصيبُ الفاجرُ بِفُجُورِهِ»^(١).

والمراد بذلك: أنّه يفعل من التدبير ما تكون عاقبته مشابهة لأفعال الفجار في أثر فساد فعله أو قوله، ولو لم يكن قاصداً لتلك النهاية كما يقصدها الفاجر؛ فالأحمق يسيء التدبير بلا قصد، والفاجر يسيء التدبير بقصد.

وإذا أراد العقل السلامة من عواقب الندامة، فعليه أن يُقدّر لكلّ أمر قدره من التأمل والتفكير، فليست كلّ الأمور تستوي في مقدار التفكير، فمنها ما يحتاج إلى تأمل طويل بعقل واحد، ومنها ما لا يكفي فيها بعقل واحد؛ وإنما تحتاج إلى تشاور مع عقول راجحة أخرى، ومنها ما تحتاج إلى تأمل قصير لسهولة حلّها، وإذا اختلّت تلك المقادير، اختلّت النتائج وكانت الندامة على العواقب، يقول الأمير زياد بن أبيه:

«مَا حَمَدْتُ نَفْسِي فِي أَمْرِ قَطُّ عَقَدْتُ فِيهِ عُقْدَةً ضَعِيفَةً، وَلَا لُمْتُ نَفْسِي فِي أَمْرِ قَطُّ عَقَدْتُ فِيهِ عُقْدَةً الْجَزْمِ»^(١).

طول التفكير في الأمور اليسيرة:

والطول في التفكير فيما لا يستحق ذلك الطول: مَرَضٌ، وهذا ربّما يكون من تأثير بعض النفوس شديدة الحذر فيما يعني ولا يعني على العقل، فإن أطل التفكير في مثل ذلك، كانت الاحترازا والاحتمالات المتوهمّة مانعة من إتمام ما حقه الإتمام.

تأثير أعراض النفس في الطباع:

والأعراض بأنواعها تؤثر في طبع الإنسان بمقدار قوّتها، فإن كانت قويّة أثّرت في بعض الطباع وحرّفتها، ثمّ تؤثر الطباع في العقل، فقد يكون العرض محبوبًا كمّتعة النظر، بحيث تكون النفس مطبوعة على قضاء شهوتها بالفطرة، ثمّ تأتيها نظرة خاطئة قويّة تكسبها عرضًا محبوبًا، وهو نشوة المنظر ومُتعتّه، وهذا العرض إن كان شديد القوة، فإنّه يكسر نفسها المنطبعة على الفطرة حتى تتطّيع بالميل إلى غير الفطرة، ثمّ تعمل به حتى يكون طبعًا، وأصل هذا التأثير: مُبتدأه عرض محبوب غير طبعًا صحيحًا، فأثر الطبع في العقل، والشرية لم تمنع النفس من استجلاب الأعراض المحبوبة كمّتعة النظر؛ بل جعلت لها منافذ بالحلال، وهذه المنافذ لا تُغيّر الطبع الصحيح؛ وإنّما منعت منافذ خاطئة لها قد تؤثر في الطبع فتحرف مساره كلّهُ.

وإطالة النظر في أموال الأغنياء والمُترفين قد يكون فيها متعة لبعض النفوس؛ لكنّها تزيد من كسر نفس الفقير، وتحوّلها من قنوع إلى متشوّقة

نَهْمَةٍ، وَرَبَّمَا حُسُودٍ، وَالنَّظْرُ إِلَى دُنْيَا الظَّالِمِينَ وَالْمُفْسِدِينَ وَمُتَعْتِهِمْ مُبْتَدَاهُ
مَتَعَةٌ وَعَرَضٌ مَحْبُوبٌ، وَلَكِنَّ مُنْتَهَاهُ تَقْيِيدٌ لِلنَّفْسِ وَأَسْرٌ لَهَا بِتَعْظِيمِهِمْ
وَإِجْلَالِهِمْ؛ وَلِذَا قَالَ اللَّهُ: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ
وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]، فَذَكَرَ خَفِضَ الْجَنَاحِ
لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ التَّوَاضُّعُ لَهُمْ؛ إِشَارَةً إِلَىٰ أَنَّ تَلَقِّيَ النَّفْسِ لِلْعَرَضِ الَّذِي
يُورِثُهُ النَّظْرُ إِلَىٰ أَوْلَئِكَ يُحوِّلُ النَّفْسَ إِلَىٰ مَتَكَبِّرَةٍ عَلَى الضَّعْفَاءِ، فَبِدَايَةِ
الْكِبَرِ أَعْرَاضٌ مَحْبُوبَةٌ قَامَتِ النَّفْسُ بِجَلِيلِهَا وَالِاسْتِمْتَاعِ بِهَا، ثُمَّ حَرَفَتْ
الطَّبَعَ النَّفْسِيَّ وَغَيَّرَتْهُ.

وَمِنْ سِيَاسَةِ النَّفْسِ عَدَمُ إِدَامَةِ النَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِي مُحَاسِنِ أَنَاسٍ
ضَالِّينَ لَا عِلَاقَةَ لِمُحَاسِنِهِمْ بِضِلَالِهِمْ؛ فَالنَّفْسُ لَا تَتَوَازَنُ وَتَخْلُطُ؛ فَقَدْ
يَكُونُ الرَّجُلُ كَامِلَ الْحَسَنِ وَالْجَمَالِ غَنِيِّ الْمَالِ، وَلَكِنَّهُ ضَالٌّ الْمَعْتَقِدِ
وَالْفِكْرِ، فَالنَّظْرُ فِي مُحَاسِنِهِ يُحَسِّنُ فِي النَّفْسِ مُعْتَقَدَهُ وَفِكْرَهُ، وَلَا تَلَازَمَ
بَيْنَهُمَا، وَهَذَا مِنْ وَاجِبِ الْعَقْلِ فِي سِيَاسَةِ النَّفْسِ وَضَبْطِهَا، وَأَكْثَرُ
النَّاسِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَنَسَاقٌ بِلَا تَمْيِيزٍ بَيْنَ مَا تَحِبُّهُ النَّفْسُ مِنْ مَتَعَةٍ،
وَبَيْنَ مَا يَرِيدُهُ الْعَقْلُ مِنْ أَدْلَةٍ؛ وَلِأَجْلِ هَذَا يُحَاكِي الْفُقَرَاءُ الْأَغْنِيَاءَ،
وَالضَّعْفَاءُ الْأَقْوِيَاءَ، وَيَنْقَادُونَ لِتَقْلِيدِهِمْ فِي الْمَعْتَقِدِ وَالْفِكْرِ، وَالتَّصَرُّفِ
وَالْحَالِ.

وَمِنْ سِيَاسَةِ النَّفْسِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ عَدَمُ إِطَالَةِ النَّظَرِ، وَلَيْسَ
عَدَمَ النَّظَرِ؛ فَالْعَيْنُ خُلِقَتْ لِتَنْظُرَ فِي الْمُبَاحِ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ عَدَمَ الْإِطَالَةِ؛
لَأَنَّهَا هِيَ الَّتِي مَعَ الْوَقْتِ تَبْنِي هَرَمَ التَّعْظِيمِ وَالْهَيْبَةِ وَالِاتِّبَاعِ، وَفِي هَذَا
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ [الحجر: ٨٨]، وَالْمَدُّ مِنَ الطُّولِ، وَلَمْ يَقُلْ:
(غَضَّ بِصَرَكَ).

وَقَدْ يَكُونُ الْعَرَضُ مَكْرُوهًا؛ كَالْخَوْفِ مِنْ شَيْءٍ، فَإِنْ كَانَ قُوًيًا نَفَّرَ

منه وممن فعله، ولو كان الطبع يميل إلى شيء فطرة؛ كالمرأة تميل إلى الرجل، ثم يأتيها عارض قوي تكرهه في الرجل، وفيها قوة كامنة لقضاء الوطر، فإن عجزت عن دفعها، صرفتها إلى أي باب آخر فشذت، وهكذا بالنسبة للرجل مع المرأة سواء بسواء.

والأعراض المحمودّة إن كانت قويّة قد تُعيد الإنسان المتطبع على الشرّ إلى الخير؛ كإدخال الفرج عليه بالهدية والزيارة، أو إن كان ذا جاه يحب المدح بمدحه، والأعراض المكروهة كذلك قد تحرفه إلى الشرّ؛ كالأعراض التي تدفع إلى سفك الدم الحرام، فإن قتلَ شعرَ أن شيئاً من طبعه الصحيح انكسر، فيشتد انحرافه وضلاله في كل اتجاه.

أنواع أعراض النفس:

أعراض النفس كثيرة، متعدّدة النوع، متباينة المقدار، وبعضها يتوافق مع غيره مواز له في بعض الأحيان؛ كالمتعة والسعادة؛ فقد يكون المستمتع سعيداً وقد لا يكون، فليس كل متعة سعادة، وبعضها يتعارض مع غيره؛ كالخوف والأمن، والفرح والحزن، والسعادة والشقاوة، وكل أنواع الأعراض لا تخرج عن ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أعراض محبوبّة:

مثل: الفرج والأمن، والأمل والطمأنينة، والسعادة واللذة والمتعة. وتتفاوت الأعراض المحبوبة في إقبال النفس عليها، والسعي في تحقيقها، حتى إن بعض النفوس تتعلّق بجلب هذه الأعراض حتى تكون همّها، فتبحث عن المتعة والبعد عن الأعراض المكروهة قدر وسعها، ومن النفوس من تكون نهمّة جدّاً في جلب الأعراض المحمودّة حتى إنها تريد الانعتاق من كل قيد يحول بينها وبينه، حتى ولو كان بإنكار وجود الله تعالى!

□ ابتزاز النفوس:

وهذا النوع من الأعراض مؤثر في العقل واختياره، ويظن بعض الناس أن الأعراض المؤثرة في النفس ثم العقل إنما هي الأعراض المكروهة؛ كالغضب والحزن والهم، وهذا غلط؛ بل إن الأعراض المحبوبة قد تكون في بعض المواضع أشد تأثيراً في العقل في اختيار الصواب، والواجب في النفس عند إرادة العقل أن يفصل بين المهمات: أن تكون النفس مستقرة معتدلة، لا تعتربها أعراض محبوبة ولا أعراض مكروهة، ومن هنا جاء تحريم الرشوة، سواء كان في القضاء أو في الحقوق المتعينة على العامل وغيرها؛ لأن نفسه ستفرح وتميل إلى من جلب لها هذا العرض بهديّة أو نحوها، حينها سيختل ميزان الاختيار للعقل، فيحايي ويظلم وربما لا يشعر.

وبعض النفوس إذا اعتراها عرض محبوب؛ كفرح وسعادة شديدة، لو طلب منها مالها وهبته وأعطته؛ ولهذا لا يجوز استغلال أعراض النفوس المحمودّة الشديدة في أخذ حقوق الناس منهم؛ لأن عقولهم تتأثر بتلك الأعراض، والنفس إذا فرحت فرحاً شديداً أو استحييت، أعطت ما كانت تمنعه لو كانت مستقرة؛ ولهذا تُشبّه سطوة عرض الحياء على النفس بسطوة إشهار السيف عليها، فتتقاد له وتستسلم؛ ولهذا يتفوق العلماء على أن ما أخذ من الحقوق بسيف الحياء فهو حرام، ويُسمي النفسيون هذا وأنواعه بالابتزاز العاطفي، ويكون ذلك باستغلال ميل النفس وعاطفتها إلى شيء، أو تأثرها بشيء حتى لا تقوى على الامتناع.

ويُستثنى من هذا الاستغلال الممنوع طلب النفس العفو والصفح، ودفع الضرر، وطلب الحق الذي لا يضرها ولا يفوت حقها.

والنفس إذا جاءها أعراض، لم تتزن، ثم إنها تؤثر في العقل، فقد

يُشْعِرُهَا أَحَدٌ بِالذَّنْبِ وَالْخَطِيئَةِ وَلَوْ مِنَ الذَّاتِ، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ حَتَّى تَضَعُفَ فَيُؤْخَذَ مِنْهَا مَا لَا تَرِيدُ مِنْ حَقِّ مَادِيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ، وَلَا يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ كَامِلَ الْعَقْلِ، صَحِيحَ الذَّهْنِ، سَلِيمَ الْإِخْتِيَارِ، حَتَّى يَكُونَ صَامِدًا أَمَامَ إِرَادَةِ غَيْرِهِ التَّأَثُّرُ فِي نَفْسِهِ لِيُسَيِّطَرَ عَلَى اخْتِيَارِهِ بِاخْتِيَارِهِ هُوَ، وَحِينَمَا يُقْصَرُ الْإِنْسَانُ فِي سِيَاسَةِ عَقْلِهِ لِنَفْسِهِ عِنْدَ مَخَاطَبَةِ عَقْلَاءَ لَهُ لِيَصِلُوا مِنْهُ إِلَى مَا يَرِيدُونَ، تَوَثَّرُ تِلْكَ الْعُقُولُ فِي نَفْسِهِ فَتَتَسَاقُ بِسَهُولَةٍ مَعَهَا، وَلِسَانُ حَالِ الْمُبْتَرِّ لِغَيْرِهِ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَنْسَقُ لِي عَقْلُكَ، فَسَتُعَانِي مَعِيَ نَفْسُكَ، وَخَلَاصُهَا لَنْ يَكُونَ إِلَّا بِالْإِنْقِيَادِ لِعَقْلِي.

وَالْعَقْلَاءُ لَا يَقْبَلُونَ هَذَا لِأَنْفُسِهِمْ وَلَا لِغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِقِنَاعَةٍ مَزِيْفَةٍ؛ إِنْ زَالَ سَبَبُهَا رَجَعَتِ الْعُقُولُ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ.

□ الْهَدْيَةُ وَآثَرُهَا فِي النَّفْسِ ثُمَّ الرَّأْيُ:

وَلَمَّا جَاءَ كِتَابُ سُلَيْمَانَ مَلِكَةَ سَبَأَ، خَافَتْ مِنْ فَعْلِهِ فِيهَا وَفِي قَوْمِهَا، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ مَا اعْتَادَتْ فِيهِ أَنَّهُ يُدْخِلُ عَلَى النُّفُوسِ أَعْرَاضًا مَحْبُوبَةً فَيُؤَثِّرُ فِي أَحْكَامِ الْعَقْلِ وَآرَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى سُلَيْمَانَ بِهَدْيَةٍ؛ لَعَلَّهَا تُدْخِلُ عَلَيْهِ الْفَرَحَ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَرَادَ بِهَا مَا يَسُوءُهَا، تَزُولُ إِرَادَتُهُ أَوْ تَخِفُّ، كَمَا قَالَتْ: ﴿وَلَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَظَرْتُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، وَلَكِنْ عَرَفَ سُلَيْمَانُ مَرَادَهَا، وَلَمْ يَقْبَلْ هَدِيَّتَهَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ أَتَيْدُونَنِي بِمَالٍ فَمَا آتَيْنَا اللَّهَ خَيْرٌ مِمَّا آتَيْتُكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [النمل: ٣٦].

وَإِنَّمَا جَاءَتْ كِرَاهَةُ دُخُولِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَصْحَابِ الْجَاهِ الْمُنْحَرِفِينَ لِمَجَرَّدِ الْمَجَالَسَةِ؛ لِأَنَّهَا تُحْدِثُ فِي الْقَلْبِ أَعْرَاضًا مَحْبُوبَةً لَا تُحِبُّ النَّفْسُ أَنْ تَزُولَ عَنْهَا، وَكَلَّمَا أَرَادَ الْعَالِمُ مَقُولَةً حَقًّا، تَذَكَّرَ تِلْكَ الْأَعْرَاضَ فِي نَفْسِهِ وَآثَرَهَا الْمَحْبُوبَ فِيهِ، فَخَافَ مِنْ حَرَمَانِهِ مِنْهَا، فَتَرَكَ كُلَّ سَبَبٍ مَظْنُونٍ فِي إِزَالَتِهَا، وَرَبَّمَا تَأَوَّلَ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ.

وإنما جاء تحريمُ الرِّشوةِ؛ لأنَّها تستجلبُ أعراضًا محبوبةً على النفسِ في وقتِ الحاجةِ إلى فصلِ العقلِ وحُكْمِهِ عن أيِّ عرضٍ مؤثِّرٍ فيه؛ لأنَّ العقلَ يتأثَّرُ بأدنى الأعراضِ النفسِيَّةِ، خاصَّةً إذا كان الإنسانُ ضعيفًا أو خاليًا من الإيمانِ، وإذا خَشِيَ الإنسانُ على نفسه من أعراضٍ تحرُّفُ صوابَ رأيه، فالواجبُ عليه الابتعادُ عن أسبابِ تلكِ الأعراضِ ولو كانتَ معنويَّةً كالمدحِ نثرًا أو شعراءَ، وربَّما كان تأثيرُ المدحِ في النفوسِ أشدَّ من تأثيرِ الرِّشوةِ فيها، فتتحرفُ العقولُ وتُحابي أناسًا وتظلمُ آخرين.

وقد يصلُ الأمرُ ببعضِ النفوسِ إلى الإدمانِ على الأعراضِ المحمودَةِ؛ فتتشرَّبُ أسبابُها، وتبحثُ عنها، سواءً كانتَ ماديَّةً أو معنويَّةً؛ حتى يبلغَ بالإنسانِ أن يَكْرَهُ الناسَ الذين لا يقدِّمونَ تلكَ الأسبابَ له، فيظلمُهم ويُقصِّرُ في حقوقهم وهو لا يشعرُ، وربَّما يظنُّ بهم أنَّهم يكرهونه أو يتربِّصونَ به؛ لأنَّهم لم يُعطوه شيئًا يحبُّه، فيرى ذلكَ حرمانًا له منهم، وربَّما كرهَ رأيهم ولو كان حقًّا، وفكرهم ولو كان صوابًا.

النوع الثاني: أعراضٌ مكروهةٌ:

مثلُ: الحزنِ والخوفِ، والقلقِ والهمِّ، والغضبِ، والجزعِ واليأسِ.

وهذه الأعراضُ المكروهةُ مؤثِّرةٌ في العقلِ، والأصلُ أنَّ الأعراضَ المكروهةَ أشدُّ تأثيرًا في العقلِ من تأثيرِ الأعراضِ المحبوبةِ، ويجبُ تخليصُ النفسِ منها عندَ حاجةِ العقلِ إلى الاختيارِ، وكلَّما كانتَ آراءُ العقولِ واختيارُها وأحكامُها مهمَّةً، كان تخليصُ النفوسِ من تلكِ الأعراضِ أكَّدَ وأوجبَ.

وفي أصلِ إيجادِ هذه الأعراضِ المكروهةِ فوائدٌ كثيرةٌ للإنسانِ؛ فاللهُ لا يوجِدُ شيئًا إلَّا وفيه خيرٌ عاجلٌ وآجلٌ، وأكثرُ تهذيبِ النفوسِ

وتنقيتها إنما هو بسبب الأعراض المكروهة التي تُعرّف الإنسان بحقيقتها وضعفه وحاجته، وحقيقة غيره وحاجته، ولو لم يكن كذلك لكانت نفسه عنده متفردة بالكمال، ثم إن في هذه الأعراض سبباً في كسب المعارف التي تتحوّل بها تلك الأعراض المكروهة إلى محبوبة ونعمة؛ لأن هذه النعمة سبب في معارف النجاة عند وجود الخوف، ثم تتحوّل تلك المعارف إلى متعة ونعمة بعد ذلك، وإنما كان عرض الخوف سبباً في إيجاد تلك الأعراض المحمودّة، فالنفس فيها حارسٌ داخليّ يقظٌ ينبّئها بمواضع الخطر ويدفعها للاحتماء منه؛ ولهذا يُسمّيها بعضهم نعمة الخوف، أو هبة الخوف.

وقد كان غير واحد من الحكماء يجعلون الخوف من صفات العقلاء، ويقولون: لا ترى العاقل إلا خائفاً، وذلك الخوف الذي يكون بدافع الحذر، لا الوسوسة والتوهم، قال الشاعر:

لَا تَرَى الْعَاقِلَ إِلَّا خَائِفاً حَذِراً مِنْ يَوْمِهِ دُونَ غَدِهِ^(١)

النوع الثالث: أعراض عامة غير مصنفة:

كالحنين والشوق والتوقان والترقب، فهذه تختلف في ميل النفوس إليها، وتقديرها لها، وتأثيرها فيها، فمنها نفوس ترى أنها تُبتلى بالحنين والشوق وتتمنى زواله، خاصة إذا كان من تشاق إليه صعب المنال، ومنها نفوس تستلذ بالشوق والحنين، خاصة إذا أمكن وصول النفس إلى ما تشاق إليه.

ومثل هذا عرض الحياء والخجل الذي يعترى النفس، فالحياء وإن كان محموداً في ذاته، فإنه عند نزوله في النفس تختلف النفس في حبه

وكرهه بحسب الحال، بخلاف الأعراض المحبوبة؛ كالفرح والرضا والسعادة؛ فهي أعراض تحبها النفس دومًا ولا تحب زوالها عنها، وكذلك الأعراض المكروهة؛ كالخوف والغضب والحزن؛ فإن النفس تكرهها دومًا وتحب زوالها عنها.

النفس والأعراض المحبوبة الكاذبة:

والنفس تحب تحقيق الأعراض المحبوبة بأي وسيلة؛ فتحب أن تفرح، وتحب أن تأمن، وتحب أن تستمتع، وتحب أن تسعد، وتحب أن تطمئن، بأي وسيلة كانت صحيحة أو خاطئة، فمهمتها أن تصل إلى الغاية، ولا يهتمها الوسيلة، ومهمة العقل ترتيب وسائل النفس وتصحيحها، فلا يصح عقلًا أن يجعل العقل النفس مستقرة بوسيلة كاذبة أو وهمية، ويجعل لها حرية الاختيار بالوصول إلى ذلك؛ فهذا خطأ يعود على الإنسان نفسه بعواقب سيئة كبيرة.

فالنفس تحب أن تكون مطمئنة وآمنة؛ فترجع غالبًا تصديق الأخبار المطمئنة والمؤمنة لها؛ تريد السكون والاستقرار، فتترك الحذر والاحتياط حتى تتفاجأ بخلاف ما تحب، فينزّل بها ما تكره، فيكون ضرره عليها أطول زمانًا وأشدّ أثرًا من ضرر عرض القلق والحذر الذي هرب منه بتصديق الأوهام، وهنا يظهر كمال العقل في موازنة الحقائق بحسب أدلتها، لا بحسب ما تحب النفس وما تكره.

وواجب العقل مجاهدة النفس؛ حتى لا تجلب ما تحب وتدفع ما تكره بالوسائل الخاطئة أو الكاذبة؛ لأنّ هذا مخادعة لها ولغيرها، كالنفس التي تحب أن تعيش نشوة الفرح بمدح الناس لها بشيء لم تفعله فتقول: فعلت كذا، وقلت كذا، وهي لم تفعل ولم تقل شيئًا من ذلك؛ وإنما غايتها أن تفرح بمدح الناس لها، أو أن تدفع ما تكره من لوم

الناسِ وذمُّهم لها، واللهُ قد حذَّرَ النفوسَ مِنَ الانسياقِ خلفَ ذلك؛ لأنَّها تستدعي محبوباتِها وتجذبُها، وتحبُّ أن تعيشَ لحظةَ الفرحِ والمتعةِ والراحةِ العاجلةِ، ولو كان عُمرُ هذا الفرحِ وقتًا وقصيرًا، ولو كان يأتِيها بعده عكسُ ذلك كعَرَضٍ تَكَرُّهُ أَشَدَّ وَأَطْوَلَ مِنَ العَرَضِ الذي أَحَبَّته فجلَبَّته بالتوهُمِ والكذبِ، ولأجلِ هذا يذمُّ اللهُ فِعْلَ النفسِ هذا، التي تستدعي الفرحَ ولو بالكذبِ تُخادِعُ نفسَها؛ حتى تعيشَ متعةً لحظَّتِها، ولا تهتَمَّ بالعواقِبِ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازٍ مِنَ الْعَذَابِ لَكُمُ وَعَذَابُ الْإِيمِ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

وإذا استجاب العقلُ للنفسِ باستدعاءِ الفرحِ لها بالكذبِ، فإنَّه يقودُها إلى شقاوتِها الآجلةِ، وواجهُها تُجاهُها مجاهدُتها في عدمِ إعطائها ما تريدُ، وتلك الأعراضُ تصنعُ عقائدَ وأفكارَ كثيرٍ مِنَ الناسِ، حتى تجدَهم يَبْقُونَ على تلك الأفكارِ والمذاهبِ والأفكارِ ما دامت تجلبُ لهم تلك الأعراضَ المحبوبةَ، فإن زالت تركوها، حتى ربَّما يصنعُها لهم غيرُهم ممَّن يريدُ خديعتَهم ليقبوا عليها، ويستجلبونها لهم بصورةٍ دائمةٍ تثبيتًا لهم، ليس بالأدلةِ وتأكيدها؛ وإنَّما بتلك الأعراضِ المحبوبةِ، وحينها تكونُ مهمَّةُ تلك النفوسِ هي جمعُ أدلةٍ تأكيدِ صحةٍ ما هم عليه، فيدورونَ في هذا الفلَكِ؛ جاءتهم أعراضُ محبوبةٍ، وولدتُ لديهم أفكارهم، ثمَّ بحثوا عن الأدلةِ، تستمرُّ الأعراضُ، فيستمرُّ الثباتُ، وتستمرُّ الأدلةُ، وكأنَّ تلك الأعراضَ رأسُ العقِدِ: إذا انفرطَ، انفرطَ العقدُ كُلُّه، وهذا سببُ انتكاسةٍ وتغيُّرٍ كثيرٍ مِنَ الذين اتَّتهم أعراضُ مكروهةٌ فصدمتهم فتركوا الرأْيَ وأدلَّتْه، سواءً كانوا على صوابٍ أم على خطأ؛ لأنَّ بقاءهم ليس على الأدلةِ، ولكنَّ على إشباعِ أنفسهم ارتكزت عقولُهم.

والنفس تحبُّ استدعاءَ محبوباتها بصورة عاجلة؛ من متعة وفرح وراحة، وهذه علامة الإنسان الفاشل؛ لأنَّ المجدَّ والكمال لا يتحقَّق إلاَّ بالآلام البدايات، والنفس التي لم تُحرق لا تُشرق.

الفرح وأثره في النفس والرأي:

والفرح عَرَضُ نفسيٍّ، إذا زاد عن الحدِّ، فإنَّه يؤثِّر في العقل في استيعابِ عواقبِ الأفعالِ والأقوالِ التي تصدرُ منه، فهو مؤثِّر في العقل ومنعه من الاعتدال، كما أنَّ الغضبَ والحزنَ يؤثِّر فيهِ، فكلاهما يُنسي عواقبَ الأفعالِ والأقوالِ، ولكنَّ بحسبِ قوةِ كلِّ واحدٍ منهما يكونُ تأثيره في عقلِ صاحبه، فالفرحُ يُعطي النفسَ نشوةً تَأْطِرُ العقلَ على عدمِ رؤيةِ الحقائقِ البعيدة، وإذا لم تجدِ النفسُ مقاومةً من العقلِ لهذا العَرَضِ، فإنَّها تستبدُّ وتسيرُ به إلى ما تريدُ وتهوى؛ ولهذا تجدُ عندَ خوفِ النفسِ من تأثيرِ قوةِ حُججِ المخالفينَ لها وبراهينهم التي لا تجدُ ردًّا عليها - أنَّها تقومُ باستجلابِ السُّخْرِيَّةِ والاستهزاء؛ حتى تشغلَ عقلها ونفوسَ الآخرينَ بنشوةِ فرحٍ وضحكٍ تُعمي عقولهم عن استيعابِ حُجَّةِ الخصومِ، وفي هذا يقولُ الله: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخِرِيًّا حَتَّى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠].

ومن هنا حدَّر قومُ قارونَ قارونَ من الفرحِ بما أُوتِيَ من كنوزٍ تُعْمِيهِ عن أن يستوعبَ عقله العواقبَ لأفعاله وأقواله، كما في قولِ الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦]، وليس المرادُ بالفرحِ هنا هو الحدُّ الطبعيُّ للنفوسِ، الذي يتبعُ النعمَ عادةً، ولكنَّه الفرحُ الذي تستجلبه النفوسُ حتى يُعْمِيها عن رؤيةِ العواقبِ ويُنسيها إيَّاها؛ لأنَّ الفرحَ عَرَضُ نفسيٍّ له نشوةٌ تغطي العقلَ وتؤثِّر فيه.

واستجلابُ عرضِ الفرحِ للتأثيرِ في العقلِ أن يُبصرَ ويتأملَ ويفكِّرَ

هو نهجٌ لجميعِ النفوسِ، خاصّةً إذا كانتُ تُواجهُ ما تعجزُ عن مواجهته من القوةِ المعنويّةِ أو القوةِ الماديّةِ، وفي هذا يقولُ الله عن عاقبةِ استدعاءِ هذا العَرَضِ على العقولِ: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥].

واستجلابُ عرضِ الفرحِ للهروبِ من تفكيرِ العقلِ وتأمله، ورجوعه على النفسِ باللومِ والتصحيح - سلوكُ المعاندين؛ حتى يوجدَ مَنْ يشربُ المُسكِرَ حتى يُغَيِّبَ العقلَ عن سطوته على النفسِ، فإذا تصارعَ العقلُ مع النفسِ وعجزتِ النفسُ عن مغالبتها، فإذا كانتُ بلا إيمانٍ، فإنّها تقومُ بحجبه وتغطيته بشربِ المُسكِرِ، وهذا ما يُلَوِّذُ به كثيرٌ من أهلِ الذنوبِ والمعاصي عندَ حدّةِ الصراعِ الذي تعجزُ النفسُ عن الانتصارِ فيه.

وربّما يستجلبه بعضهم بمجالسة مَنْ يُدْخِلُونَ السرورَ عليهم بكثرةِ الضحكِ واللّهوِ والسُّخريّةِ، وجعلهم نُدماءً، وكلّما تواجّهتِ القوةُ العقليّةُ مع الشهوةِ النفسيّةِ، لادّتِ النفسُ بتغييبِ العقلِ إلى أمثالِ هؤلاء.

﴿فرحُ النفسِ المحمودُ والمذمومُ:﴾

وليس كلُّ الفرحِ مذموماً؛ فأصلُ عَرَضِ الفرحِ حقُّ النفوسِ وأنسها الطبعيُّ، واستمتاعها بالنعيمِ والتلذُّذُ به فِطْرَةُ البشريِّ، ولكنَّ المرادَ هنا هو: استجلابُ القَدْرِ الزائدِ المصطنعِ الذي تلجأُ إليه النفوسُ عندَ صراعها مع العقلِ؛ لتحجّبه وتُنسيه وتُلهيه؛ ولهذا أَمَرَ اللهُ بالموازنةِ في ذلك، فلا يَرْضَى الإنسانُ بالحزنِ بحيثُ لا يأخذُ بأسبابِ دفعه، ولا يفرحُ فرحاً يُنسيه عواقبَ فعله ويحجّبُ عقله، فقال: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

والفرحُ الذي يُستحبُّ استجلابُه هو الذي يُذهِبُ حزنَ النفسِ وكآبتها من المصائبِ والهمومِ؛ حتى تكونَ مستقرّةً صحيحةً، والفرحُ

الذي يُكرهه استجلابه هو الذي يُراد منه حجب العقل عن لوم النفس وتقريبها المعتدل، وقد يخلط بعض الناس بين الفرحين؛ لأنَّ النفس إذا لامها العقل في عدم الانقياد لما يراه ويسمعه من براهين، فإنَّها تتألم وتحزن وتهتم؛ لأنَّ الانقياد إلى العقل يُفقدُها مُتعتها وشهوتها التي هي في ذلك الوقت عليها، وهذا الحزن والكآبة النفسية ليس سببها مصائب نازلة، ولكن خوف فقد لذاتٍ ومُتعة موجودة تخشى أن تُحرَم منها، فتهتم وتضيق وتكتئب كما لو كانت مصابةً بمصيبة، فتهرب من ذلك باستجلاب فرح واستمتاع يُغيب العقل ويحجبه، وهذا هو الفرق بين استجلاب الفرح المحمود واستجلاب الفرح المذموم.

﴿ حماية العقل من أعراض النفس: ﴾

لا يوجد تلازم بين الصواب ومحبته، ولا تلازم بين الخطأ وكراهيته، فجعل الأعراض النفسية دليلاً على صحة الرأي وخطئه: خطأ، والأدلة والبراهين مستقلة عن ذلك؛ فقد تتوافق مع الأعراض وقد تختلف معها، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

ويحرص الإنسان على دفع الأعراض المكروهة والخلص منها عند نزولها، وكثيراً ما تُخطئ النفس في ذلك، ما لم يغلبها عقلٌ صحيح، وإيمانٌ قوي، وكلما كانت تلك الأعراض شديدة على النفس، احتاجت إلى ما يُقابِلها من قوة العقل والإيمان، وإذا كانت الأعراض المكروهة غاية في الشدة، وكان العقل والإيمان غاية في الضعف، اختارت النفس للخلص من تلك الأعراض أسوأ الوسائل وأبشعها؛ فربما انتحرت بسُم أو سلاح أو رمي من شاهق.

والنفوس مطبوعة مفطورة على أعراض كثيرة؛ كالخوف والأمن،

والحزن والفرح، والبكاء والضحك، ولا يملك الإنسان إيجادها بنفسه، ولكنه قد يملك أسبابها، فقد يملك أسباب الأمن وربما يحققها ولا يأمن، وربما يملك أسباب الفرح ويحققها ولا يفرح، بحسب ما يمتزج في النفس من الأضداد، وبحسب تراحمها فيها، وربما لا يشعر بها الإنسان في نفسه، فإذا هيأ الإنسان أسباب السعادة ولم تسعد؛ فلأن النفس فيها من أسباب الشقاوة أكثر من ذلك، فلا تتحقق سعادتها حتى تنقص من هذا وتزيد من هذا؛ حتى تشعر بما تريد، وهذا كذلك في الأمن مع الخوف، والفرح مع الحزن؛ ولأجل هذا يوجد من أصحاب الإيمان واليقين من السعادة مع كثرة المصائب عليه ما يفقده الألم والحزن، ويوجد من أصحاب ضعف الإيمان واليقين من الشقاء مع كثرة النعم المستبغة عليه ما يفقده المتعة واللذة.

﴿زوال أعراض النفس المكروهة:﴾

والأعراض النفسية المؤثرة تختلف في سهولة إزالة الإنسان لها، وهي في هذا الجانب على نوعين:

النوع الأول: أعراض سهلة الإزالة: يستطيع الإنسان رفعها عنه في وقت يسير؛ كالجوع، والعطش، وألم الحضر، فإن الجوع يزول مع الأكل، والعطش يزول مع الشرب، وألم الحضر يزول مع قضاء الحاجة، وهذه الأعراض وجودها مؤثر في العقل؛ لعدم استقرار النفس وسكينتها، فالجوع والحضر واشتغال النفس بما تكره - لا يجعل العقل يدرك ما يريد فعله تاماً، ولو كان المكروه في النفس شيئاً يسيراً كرائحة كريهة، فنجد أن النفس إذا شمت ريحاً تكرهها كبعض الأطعمة كالثوم والبصل عند بعض النفوس - ينقص من صفاء العقل بمقدار اشتغال النفس بالمكروه؛ ولأجل هذا جاء حديث النبي ﷺ في النهي عن حضور من أكل الثوم

والبصل لصلاة الجماعة^(١)؛ لأنَّ المصلين سيَشْمُونَ ما يكرهون، ولا تُدرِك عقولهم ما يفعلون.

النوع الثاني: أعراض شاقَّة الإزالة: فلا تزول باختيار الإنسان والوقت الذي يريد كالنوع السابق؛ وذلك كالحزن والغضب، والخوف والهَمُّ، فلا يملك الإنسان أن يُزِيلَ عن نفسه الغضب متى ما أراد، ومثل ذلك الهَمُّ والحزن، وواجب العقل أن يبتعد عن الفصل في الأمور المهمة الخاصة والعامة، حتى تزول تلك الأعراض المؤثرة في نفسه؛ لأنَّها تشغل العقل بأسباب تسكينها واستقرارها عن أسباب الاختيار الصحيح لأمر الآراء والأفكار والأحكام، فالنفس مهتمة بإزالة تلك الأعراض عنها ولو بالتنفيس على غيرها، والعقل يتزاحم بين تحقيق رغبات النفس والخلاص منها وبين عدله وإنصافه، والسلامة حيث تدَّهي بإبعاد العقل عن مواضع الاختيار واتخاذ القرار، حتى تستقر النفس، وفي هذا يقول النبي ﷺ: «لَا يَقْضِيَنَّ حَكْمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ»^(٢)، وقال أيضًا: «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْكُتْ»^(٣)؛ وذلك لأنَّ عرض الغضب يسلب العقل اتزانَه ومن ثمَّ صوابه.

استقرار النفس وأثره في عدالة العقل:

والحفاظ على استقرار النفس، وإزالة الأعراض عنها - واجب ولو لم يكن الإنسان في موقف يحتاج فيه إلى قول أو عمل؛ وذلك أنَّ أعراض النفوس بذاتها تدفع الإنسان للبحث عن فعل أو قول يُطفيئ ذلك العرض ولو لم يكن سببه موجودًا عند ذلك، فإذا جاء عرض الغضب،

(١) البخاري (٨٥٤)، ومسلم (٥٦٤).

(٢) البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧). (٣) أحمد (٢١٣٦).

فربما انتقمت النفس من خصم لها منسي، فتريد أن تطفئ غضبها بأقرب تصرف إليها، فتستجلب أسباباً منسية لتحدث عليها أفعالاً تحتاج إليها في دفع تلك الأعراض عنها، ولأجل هذا كان الحفاظ على قرار النفوس وسلامتها من الأعراض واجباً، وهو من كمال النفوس، تفعله حتى النفوس الزكية الكاملة وإن كانت معصومة، وقد جاء القرآن كثيراً يأمر النبي ﷺ بالابتعاد عن الحزن وأسبابه؛ لأنه حتى لو لم يؤثر في سلامة القول والفعل، فهو يعذب النفس ويجهدها، وربما يقعدها عن مواضع الكمال، قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [آل عمران: ١٧٦]، وقال: ﴿وَلَا يَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، وقال: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر: ٨٨]، وقال: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزَنْكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: ٢٣]، وقال لمريم: ﴿أَلَا تَحْزَنِي﴾ [مريم: ٢٤]؛ لأنَّ عرض الحزن مؤلم للنفس، فإذا سيطر عليها، أثرت في العقل؛ ولهذا كان كل ما يجلب الحزن على الناس منهياً عنه، سواء من الأقوال أو الأفعال، ولما نهى الله عن النجوى قال: ﴿إِنَّمَا النُّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزَنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المجادلة: ١٠]، واستقرار النفس نعمة؛ لأنَّ كمال أداء العقل مرتبط بذلك، وكمال العقل نعمة، ولهذا استوجب ذهاب الحزن شكر الله على ذلك، كما قالوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ [فاطر: ٣٤].

والابتعاد عن أسباب أعراض النفس المكروهة مطلب محمود؛ فكل ما يؤثر فيها - سواء كان رؤية أشخاص، أو سكنى بلد، أو تذكر شيء ماضٍ - فالأولى إبعاد تلك الأسباب عن النفس، وكل ما يذكّر النفس بآلامها فالذي ينبغي: الابتعاد عنه؛ لأنه يؤثر في النفس، ثم العقل، إمّا بحرّفه أو إقاعده عن العمل، وإن كانت النفس كاملة عملت بالكمال وهي معذّبة، ولما قُتل حمزة عم النبي ﷺ كان قتله مؤلماً ومحزناً له، وقد قال ﷺ: «لَنْ أَصَابَ بِمِثْلِكَ أَبَدًا! مَا وَقَفْتُ مَوْقِفًا قَطُّ أَغِيظَ إِلَيَّ مِنْ

هَذَا! ^(١)، ولَمَّا جَاء قَاتِلُهُ - وَهُوَ وَحْشِيٌّ بَنُ حَرْبٍ - مُسَلِّمًا، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُغَيِّبَ وَجْهَكَ عَنِّي؟» ^(٢)؛ لِأَنَّ دَوَامَ رُؤْيَيْهِ يُذَكِّرُهُ بِأَلَمِهِ وَحَزْنِهِ، فَكَانَتِ الْمَصْلَحَةُ بِابْتِعَادِهِ عَنْهُ أَوْلَى مِنْ قُرْبِهِ مِنْهُ.

وَأَعْرَاضُ النَّفْسِ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي عَقْلِ الْإِنْسَانِ وَتَصَرُّفُهُ وَرَأْيُهُ، مَهْمَا بَلَغَ مِنْ مَرَاتِبِ الْكَمَالِ، وَتَأْثِيرُهَا يَخْتَلِفُ؛ فَالْنَفُوسُ الْكَامِلَةُ لَا تَتَأَثَّرُ تَأَثُّرًا يُوقِعُهَا فِي الْإِثْمِ، فَفَعَلَ مُوسَى عِنْدَ الْغَضَبِ غَيْرُ فَعْلِهِ عِنْدَ ذَهَابِهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأعراف: ١٥٤].

﴿صَرْفُ أَعْرَاضِ النَّفْسِ عَنِ الْعَقْلِ﴾

وَإِذَا جَاء عَرَضٌ عَلَى النَّفْسِ، فَالْأَوْلَى أَنْ يَحُولَ الْإِنْسَانُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَقْلِ؛ حَتَّى لَا تَأْمُرَهُ وَلَا تَنْهَاهُ؛ لِأَنَّ لَهَا سَطْوَةً وَقُوَّةً غَالِبَةً، وَفِي هَذَا جَاء الْحَدِيثُ: «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ قَائِمٌ فَلْيَجْلِسْ، فَإِنْ ذَهَبَ عَنْهُ الْغَضَبُ، وَإِلَّا فَلْيَضْطَجِعْ» ^(٣)، فَالْتَفْرِيقُ بَيْنَهُمَا بِالْفِعْلِ؛ حَتَّى لَا يَكُونَ هُنَاكَ سُرْعَةُ اسْتِجَابَةِ مِنَ الْعَقْلِ لَشِدَّةِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّهَا أَمَارَةٌ فَوَارَةٌ.

وَالْعَقْلُ يُدْرِكُ تَأْثِيرَ أَعْرَاضِ النَّفْسِ فِيهِ، وَرَبَّمَا يَبْحَثُ عَنْ أَسْبَابِ تَخَلُّصِهِ مِنْهَا، وَبِمَقْدَارِ عِلْمِهِ وَإِيمَانِهِ يَجِدُهَا، وَقَدْ يَبْحَثُ عَنْهَا وَلَا يَجِدُهَا؛ لِقِلَّةِ مَعْرِفَتِهِ وَضَعْفِ إِيمَانِهِ، وَحِينَهَا فَإِنَّ الْأَعْرَاضَ النَّفْسِيَّةَ تَغْلِبُ الْعَقْلَ وَتَوَثَّرُ فِيهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ بَيَانُ عَجْزِ بَعْضِ الْعُقُولِ عَنْ دَفْعِ تَأْثِيرِ الْأَعْرَاضِ فِيهَا مَعَ حَرَصِهَا عَلَى ذَلِكَ، كَمَا صَحَّ أَنَّهُ اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَغَضِبَ أَحَدُهُمَا، فَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى انْتَفَخَ وَجْهُهُ وَتَغَيَّرَ، فَقَالَ

(١) سيرة ابن هشام (٢/٩٦). (٢) البخاري (٤٠٧٢).

(٣) أحمد (١٥٢/٥) (٢١٣٤٨)، وأبو داود (٤٧٨٢).

النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً، لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ الَّذِي يَجِدُ»، فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَأَخْبَرَهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وقال: «تَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ»، فقال: أَتَرَى بِي بَأْسٌ؟ أَمْجَنُونَ أَنَا؟ اذْهَبْ! ^(١).

وهذا جاهلٌ بالسبب الذي يرفعُ عَرَضَهُ، ومنَعَهُ عَرَضُهُ أَنْ يَفْتَحَ بِهِ، مع حَرِصِهِ عَلَى زَوَالِ مَا يَجِدُ، وَلَكِنْ يَمْنَعُ بَعْضَ النَفُوسِ الْأَنْفَةَ عَنِ الْإِقْرَارِ ظَاهِرًا بِمَا تُعَانِيهِ، وهذا العَرَضُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي الْإِنْسَانِ مَعَ أَنْفَةٍ أَوْ كِبَرٍ سَابِقٍ، أَضَرَّ صَاحِبَهُ؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ عَقْلَهُ رَفْعَهُ، وَيَأْبَى طَبْعُهُ ذَلِكَ، فَالطَّبْعُ قَدْ يَجْذِبُ الْأَعْرَاضَ وَيُثَبِّتُهَا وَيُحْمِيهَا وَلَوْ أَضَرَّتْ بِصَاحِبِهَا أَوْ أَهْلَكَتْهَا.

﴿تأثير اتفاق أعراض النفس وطبيعتها في العقل﴾

وأخطرُ ما تَكُونُ النَفُوسُ قُوَّةً وَغَلْبَةً لِلْعَقْلِ إِذَا اجْتَمَعَتْ طَبَائِعُهَا وَأَعْرَاضُهَا وَشَهَوَاتُهَا عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ؛ كَالنَّفْسِ الْمَطْبُوعَةِ عَلَى الشَّدَةِ وَالْحَدَّةِ، ثُمَّ جَاءَهَا عَرَضُ الْغَضَبِ فِي تَحْقِيقِ مَا تَشْتَهِيهِ وَتَمِيلُ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ مَمْنُوعًا، وَمِثْلُ هَذَا الْاجْتِمَاعِ مِنَ النَّفْسِ لَا يَكَادُ يَقْوَى عَلَيْهِ الْعَقْلُ، فَتَسْتَبِدُّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَرَى وَلَوْ كَانَتْ لَدَيْهِ الْحُجَّةُ كَالشَّمْسِ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعَ الْإِنْسَانِ إِيمَانٌ كَامِلٌ أَوْ قَرِيبُ الْكَمَالِ يَمْنَعُ هَجُومَ نَفْسِهِ مَعَ طَبْعِهَا وَعَرَضِهَا وَشَهَوَاتِهَا.

وَالنَّفْسُ إِذَا كَانَتْ مَطْبُوعَةً عَلَى الْحَدَّةِ وَالْغِلْظَةِ، تُسَايِرُ مِنَ الْآرَاءِ مَا يُوَافِقُ طَبْعَهَا، مَا لَمْ يَمْنَعُهَا عَقْلٌ وَإِيمَانٌ، فَرَبَّمَا تَنَزَّعَ إِلَى مَوَاقِفِ الشَّقَاقِ وَالشَّدَةِ، وَحُبِّ مَخَالَفَةِ الْأَقْوِيَاءِ وَالْكُبَرَاءِ، وَالنِّزْوَعِ جِهَةً مُنَازَعَةِ الْحُكَّامِ بِحَقٍّ وَبَغْيٍ حَقٌّ.

وعكسُ ذلك إِذَا كَانَتِ النَّفْسُ مَطْبُوعَةً عَلَى الضَّعْفِ وَالرَّقَّةِ وَاللَّيْنِ

والطمع والمتعة والترَف، ثم جاءها عَرَضُ الخوفِ في دفعِ ما لا تشتهي ولو كان محبوبًا في ذاته، فإنه يصعُبُ على العقلِ دفعُ النفسِ ولو كان الصوابُ على خلافِ ذلك، إلَّا بدافعِ إيمانيٍّ قويٍّ، فتنحرفُ مثلُها إلى المسالمةِ والموادعةِ بكلِّ حالٍ، والتسويغِ لرأيٍ وعملٍ كلِّ قويٍّ تخافُ منه على نفسها، أو تطمَعُ فيما عنده لها، وربما دافَعَتْ عنه، وعادَتْ ووالَتْ عليه.

ومن هنا كانت معرفة طبائع النفوس وميولها وأعراضها مؤثرةً في اختيار ما يناسبها من علم وعمل، ولا يُنظرُ إلى جوانبِ الأمانة والديانةِ فقط؛ فإنَّ هذا من القصور، وتجاهلُ ذلك هو سببٌ في كثيرٍ من الخللِ في أفعالِ الناسِ حينَما يتولَّونَ أعمالًا ووظائفَ لا تتوافقُ مع اجتماعِ طبعِ النفسِ وهواها وعَرَضِها.

وربَّما لا يكونُ الاجتماعُ لهذه الثلاثةِ في النفسِ، فيجتمعُ فيها اثنانِ، أو يكونُ فيها واحدٌ منها، وكلَّما كانتِ النفسُ خاليةً من طبعِ أو هوٍّ أو عَرَضٍ عندَ القولِ أو العملِ، كانتِ العقولُ أكثرَ تأملًا وصوابًا.

وكلَّما اجتمعَ في الإنسانِ عندَ القولِ أو العملِ المؤثراتُ الثلاثةُ: طبعٌ وشهوةٌ وعرضٌ، كان هذا الاختلاطُ الجمعيُّ مؤثراتٍ في العقلِ بحسَبِ قوَّتها واتجاهِها، في مقابلِ قوةِ العقلِ، وإذا كان العقلُ معها، فإنَّها لا ترجعُ إلَّا بزوالِ تلكِ المؤثراتِ، أو تغيُّرِ اختيارِ العقلِ.

الغلُو في صدِّ أعراضِ النفوسِ :

وقد يكونُ في بعضِ النفوسِ غلُوٌّ في صدِّ الأعراضِ المحمودَةِ عن النفسِ، حتى يحرمَها من الأعراضِ المباحَةِ؛ توهّمًا أنَّها تتسبَّبُ في شرٍّ وهميٍّ عليه، أو تدفعُه عن خيرٍ، وهذا يكونُ ضررُه على النفسِ شديدًا، حتى تتطبَّعَ النفسُ على الحِدَّةِ والغلظةِ وليستُ منها، حتى لا تبتسمَ ولا تضحكُ في وجهِ أحدٍ؛ خوفًا من عرضٍ وهميٍّ عليها يتسبَّبُ فيه، أو

لا تَرُدُّ الإِحْسَانَ بِمِثْلِهِ؛ خَوْفًا مِنْ عَرَضٍ وَهَمِيٍّ يَمْنَعُهَا مِنَ الْخَيْرِ .
وأشدُّ مِنْ ذَلِكَ غَلَوًا أَنْ تَسْتَجِلِبَ النَّفْسُ الْأَعْرَاضَ الْمَكْرُوهَةَ،
فَتَتَقَحَّمْ أَسْبَابَ الْخَوْفِ وَالْحُزَنِ وَالشَّدَةِ؛ تَوَهُّمًا أَنَّهَا تُطَهِّرُ النَّفْسَ مِنَ
الْأَعْرَاضِ الْمُضَادَّةِ لَهَا، وَهِيَ الْمَحْبُوبَةُ، وَتَرَى أَنَّهَا ضَارَّةٌ بِهَا، حَتَّى
لَا تَظُنَّ الْخَيْرَ إِلَّا فِي أَسْبَابِهَا، فَتَبْحَثُ عَنِ الصَّلَابَةِ وَالْقُوَّةِ فِي أَعْرَاضِ
مَكْرُوهَةٍ، وَرَبَّمَا تَنْتَكِسُ هَذِهِ النَّفْسُ وَلَا تَثْبُتُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُطِيقُ تَحْمَلَ
ذَلِكَ، وَهَذَا يَكُونُ فِي بَعْضِ جُهَالِ الْمُتَعَبِّدِينَ وَالنَّسَاكِ .

وَالنَّفُوسُ لَا تَسْتَقِرُّ وَتَصَحُّ إِلَّا بِأَعْرَاضٍ مَحْبُوبَةٍ؛ مِنْ رِضَا وَسَعَادَةٍ
وَطُمَأْنِينَةٍ، وَحَرَمَانِهَا مِنْهَا مَخَالَفٌ لِلْفِطْرَةِ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ الْإِنْسَانَ عَلَيْهَا،
وَلِمُوَافَقَةِ التَّكَالِيفِ الْإِلَهِيَّةِ لِلْفِطْرَةِ جَعَلَ اللَّهُ الْإِمْتِثَالَ لِأَوَامِرِهِ وَالْاجْتِنَابَ
لِنَوَاهِيهِ جَالِبًا لَتِلْكَ الْأَعْرَاضِ؛ فَالْتَفَكَّرُ فِي آيَاتِهِ وَالذِّكْرُ لَهُ يَجْلِبُ
الْطُمَأْنِينَةَ؛ ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨] .

وَالنَّفُوسُ تَخْتَلِفُ فِي الْأَسْبَابِ الطَّبِيعِيَّةِ الْجَالِبَةِ لِلْأَعْرَاضِ الْمَحْبُوبَةِ؛
فَقَدْ يَكُونُ مَا تَحِبُّهُ بَعْضُ النَّفُوسِ تَكْرَهُهُ الْأُخْرَى، وَقَدْ تَحِبُّ نَفْسٌ شَيْئًا
الْيَوْمَ وَتَكْرَهُهُ غَدًا، فَهُوَ لَهَا الْيَوْمَ عَافِيَةٌ وَغَدًا مَرَضٌ، فَيَنْبَغِي تَرْكُ كُلِّ
نَفْسٍ تَمِيلُ إِلَى مَا تَهْوَى، مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهِيًّا عَنْهُ، أَوْ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى غَيْرِهَا .

﴿مَعْرِفَةُ طَبِيعَةِ النَّفْسِ وَشَهْوَتِهَا قَبْلَ اسْتِعْمَالِ الْعَقْلِ :﴾

كُلُّ الشَّامِرِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ النَّفُوسِ وَطَبَائِعِهَا وَمِيُولِهَا وَأَعْرَاضِهَا،
إِنَّمَا هِيَ لِأَجْلِ تَحَقُّقِ صِحَّةِ اسْتِعْمَالِ الْعَقْلِ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ تَأْثِيرٌ مِنْهَا فِي
وَاجِبِهِ؛ فَيَسْبُرُ وَيَتَأَمَّلُ، وَيَفَكِّرُ وَيُحْلِلُ، وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى، وَيَحْكُمُ بِلَا مَوَثِّرَاتٍ
فِيهِ .

وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَقْلُ مُوجُودًا، فَالْإِنْسَانُ حِينَهَا كَالْحَيَوَانِ؛ يَعِيشُ
بِنَفْسٍ فَقَطْ تَأْمُرُهُ وَتَنْهَاهُ، وَهُوَ يَنْقَادُ لَهَا، مِنْ غَيْرِ أَيِّ تَأْثِيرٍ مِنَ الْعَقْلِ فِيهَا،

ولا تأثير منها في العقل؛ لأنه غير موجود، والحيوان يسير وفق طباعه النفسية فقط، وينساق إلى شهواته حتى يستفرغها كاملة بلا قيد ولا ضبط، وتكون منه ردود الأفعال بحسب الأعراض عليه من الخوف والأمن وغيرهما، فالعش الذي يبنيه الطير في زمن آدم هو نفس العش الذي يبنيه الطير اليوم، ويأكل ويشرب ويمرض ويموت بنفس الأسباب بنفس الطريقة، مع كثرة أعراض الخوف والمخاطر عليه، فإنه لا يتنفع منها.

والعقل مع النفس يخرجها من هذا السياق، بحسب ما في العقل من علم ومعرفة وخبرة، وكثير من الناس يتعلم علومًا ولا يستفيد منها في نفسه؛ لأنه جاهل بنفسه وطبعها وميلها ومقدار ذلك فيها، حتى ربما كان انتفاع الناس بعقله أكثر من انتفاع نفسه به، ومعرفة الإنسان لنفسه وطبعها وميلها واجب، وإلا كان أول المحرومين من العقل، وإنما كان في الناس أصحاب علم ومعرفة وخبرة، ومع ذلك تكثر أخطاؤهم ومزالقهم؛ وذلك بسبب أمرين:

- إما أنهم قصّروا في معرفة نفوسهم، فقادتهم وانساقوا معها، والخلل فيهم في معرفة النفس قبل خللهم في الانقياد.
- وإما أنهم عرفوا طبع نفوسهم وهواها وأعراضها، ولكنهم تركوها بلا سياسة ولا ضبط عن عمد، وهذا يكون كثيرًا في الفساق وأهل المجون.

وطبائع النفوس وشهواتها كثيرة جدًا، ومن لم يعرف طبيعة نفسه وشهواتها، لم يستخدم عقله استخدامًا صحيحًا، وعلى هذا فنتائج اختياراته العقلية للآراء والأفكار، والعقائد والأفعال، ومعالجة النوازل والأزمات - تختل بحسب جهله بطبيعة نفسه، وعدم إحسانه للتعامل معها وسياستها، والإنسان يتصرف في صغائر الأمور بلا نظر إلى طبيعة النفس

وأعراضها، وهذا أسهل من تصرفه في الأمور العظيمة والنوازل الخطيرة.

﴿لومُ العقول وتقصيرها:﴾

والعقل ميزانٌ، والنفسُ قاعدتهُ التي ينتصبُ عليها، وإذا كانت قاعدتهُ مائلةً أو مضطربةً عند الحاجة للوزن، فإنَّ النتيجة تكونُ خاطئةً، وتلك النتيجة تُنسبُ إلى العقل لا إلى النفس؛ باعتبار أنه هو مؤديها، وهذا صحيحٌ من وجهٍ على ما تقدّم، ولكن عند التحقيق والتدقيق فإنَّ العقلَ إنَّما أعطى نتيجةً بحسبِ ما وُضع فيه من أشياء، وإنَّما صحَّ إيقاعُ اللومِ عليه، ونسبةُ الخطأ إليه؛ لأنَّه ليس آله صمَّاءَ كميزانِ المَعْدِنِ من حديدٍ وحجارةٍ لا يُدرِكُ هل بقي شيءٌ يستحقُّ أن يُوزَنَ فلم يُوزَنَ، وشيءٌ لا يستحقُّ الوزنَ فوزِنَ؟ وهل قاعدتهُ مائلةٌ أو مستويةٌ، أو مستقرّةٌ أو مضطربةٌ؟ ولا يُدرِكُ الغايةَ من الوزنِ، وهذا كُلُّه وغيره لا تُدرِكُهُ الموازينُ الصمَّاءُ ويُدرِكُهُ العقلُ، ويُقدِّرُ على زجرِ النفسِ عن تطفيفِها والامتناعِ عن الوزنِ، والنفسُ مضطربةٌ أو مائلةٌ بطبيعتها وهواها أو الأعراضِ عليها؛ ومن هنا استحقَّ نسبةُ الوزنِ والفصلِ في الأمورِ إليه.

وكَلِّمًا كان العقلُ قويًّا بالعلم والخبرة، كان بصيرًا بطبع النفس وهواها وميلها، فيتعاملُ معها كما يتعاملُ ربُّانُ السفينةِ مع قاعدتها - وهي البحرُ - بأمواجها وهدوئها، ويتعاملُ كذلك مع الهواءِ بحسبِ جهتهِ، وكذلك قوته وضعفه، والعقلُ الذي ينساقُ للنفسِ بحسبِ ما تُعطيه، كقائدِ السفينةِ الذي ينساقُ للموجِ والهواءِ كيفما يؤدِّيه.

﴿نشأة النفس والعقل:﴾

ومن اللطفِ الإلهيِّ أنَّ العقلَ والنفسَ ينشأانِ معًا، فينشأ الإنسانُ صغيرًا بنفسٍ ضعيفةٍ وعقلٍ ضعيفٍ، ولا يتمُّ تكليفه إلا وقد خاضَ

تَجَارِبَ ذَاتِيَّةً، فَعَرَفَ نَفْسَهُ، وَأَدْرَكَ طَبْعَهَا، وَمَا تَحَبُّ وَمَا تَكْرَهُ، وَلَمْ يُكَلِّفِ الْإِنْسَانَ بِنَفْسٍ وَعَقْلٍ فَجَاءَ بِلَا تَجَارِبٍ وَلَا تَجَاذِبٍ بَيْنَهُمَا.

وقد يستجدُّ على العقل بعد تكليفه ما كان قد خفي عليه من طبائع النفس وهواها، ولكنه لا يخرج عن أصول ما عرفه منها قبل تكليفه، وإذا تغيرت النفوس مع السنين، فإنَّ تغيرها يكون متدرجاً؛ فلا تكون غالباً حليمة ثم تكون حادة غضوباً في يوم ولا في شهر ولا في عام؛ لأنَّ تغير النفس عسير، وهذا من لطف الله بها وبالإنسان وعقله، وهو من كمال عدل الله في تكليفه؛ إذ كيف يقوى عقل على تقلبات طبع نفس في يوم وليلة أو في أيام؟ وهذا من الأمور التي لا تُطيقها؛ ولهذا كان طبع الإنسان مفطوراً على عدم التحول السريع، بل هو مفطور على التدرج على فترة؛ حتى يمكن العقل من سياسة النفوس، وفي هذا جاء الحديث: «إِنَّ لِكُلِّ عَمَلٍ شِرَّةً، وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ»^(١)؛ يعني: أنَّ النفس تُقبل على العمل وتنشط فيه في بدايته، ثم يتخللها مُدَّة فتور، ومُدَّة الفتور ليست تحولاً، بل برود بعد حرارة الإقبال.

وقد يكون في النادر من النفوس من هي مطبوعة على شدة السامة والمَلَل من كل شيء، سواء كان عملاً، أو صلة بالناس، أو متعة وشهوة، فإذا اقترنت شدة سامتها ومللها بطبع العجلة، لم تستقر على حال، ولا عمل، ولا يدوم لها صاحب، ولا تستقر على متعة، وهذه يشق على العقل سياستها، وهي من يغلب العقل؛ فلا ينتفع الإنسان من عقله، ولا يستقر فيه علم كثير، ولا ينتفع من خبرة.

﴿حقوق النفس التي لا يتدخل فيها العقل﴾:

للنفس رغبات وميول وأمزجة خالصة لا ينبغي أن يُقحمَ العقل فيها؛ لأنها ليست مجالاً له، فالنفس تُحب وتميل إلى جوٍّ معيّن، ولونٍ من الألوان، وجنسٍ من الأجناس، وطريقةٍ من طرقٍ اختيارِ السكن والأرض، ونوع الطعام والشراب؛ كتفضيل الحلوى على المالح والعكس، وتفضيل لون الأخضر على الأزرق، والأصفر على الأحمر، وفي الزواج واختيار الجنس لزوجّه باختيار العرق واللون والخلق؛ فهذه الأشياء كلها ميولٌ نفسيةٌ لا يصحّ تدخل العقل فيها، والنفس لها حقُّ الاختيار التام فيها، وإقحام العقل فيها ضارٌّ؛ لأسبابٍ؛ أهمّها سبيان:

السبب الأول: أنّ العقل لا يتدخل إلا فيما يملك فيه آلة الترجيح والتفضيل لشيءٍ على شيءٍ، ودخوله في غير ذلك إضرارٌ بالعقل، فكيف يمكنه أن يرجح فضل اللون الأصفر على الأخضر عند نفسٍ تُحبُّ واحداً منهما، أو تشتهي طعاماً ولا تشتهي الآخر؟ فهذا الترجيح كله ليس من اختصاص العقل ولا من أهليّته؛ وإنّما هو من اختصاص النفس التي لا تجدُ هي في أكثر الأحيان تفسيراً وسبباً لذلك؛ وإنّما تسعى إلى تحقيق ما تشتهي وترغب فحسب.

السبب الثاني: أنّ تدخل العقل فيما هو من رغبة النفس وميلها ومزاجها الخالص - مؤثّرٌ في النفس واستقرارها وثباتها، والحفاظ على توازنها، فهي تميل وترغب، وتهوى وتشتهي، ولا تجدُ هي في نفسها تفسيراً لاختيارها، والعقل مثلها، لا يملك برهاناً ودليلاً على إقناعها، فلا يصحّ قهرها ومغالبتها لمتنعٍ عن شيءٍ وهي ترغبه، أو تُقدّم على شيءٍ وهي لا ترغبه، وذلك الشيء لا تأثير له فيها ولا في غيرها، وليس من التكليف الإلهية؛ لأنها حتمية الامتثال.

وأَيُّ إكراهٍ للنفسِ على ذلك يُفقدُها استقرارَها وهدوءَها واتزانَها، فتضطربُ وتضيقُ، وربما تمرضُ.

وهذا النوعُ الذي هو مِن اختصاصِ النفسِ وترجيحِها، يُمكنُ للعقلِ بحثُ عواقبه ومآلاته إن وُجدتْ، وليس بحثُ تلك الرغباتِ والميولِ بخصوصِها، فليس له بحثُ شهوةِ النفسِ لألوانِ اللباسِ بذاتها، ولكنْ له بحثُها إذا كان ذلك لباسًا يضرُّ في تميّزه عن الناسِ، فيورثه شهرةٌ مذمومةٌ أو كِبَرًا، أو إذا كانتِ النفسُ تشتهي طعامًا ولا تشتهي الآخرَ، ليس للعقلِ أن يبحثَ نفسَ الاختيارِ، ولكنْ ربّما يبحثُ عواقبه ومآلاته المتحقّقة؛ كضررِ الطعامِ الحلوِّ على المريضِ بالسكّرِ.

﴿تعاملُ الشرائعِ مع النفسِ:﴾

وقد جاءتِ الشرائعُ السماويّةُ جميعُها بتركِ النفسِ وعدمِ منازعتِها في ذلك؛ لأنَّ ذلك موافقٌ للفِطرةِ التي خُلقتْ عليها، ولأنَّ الوحيَ مِنَ الخالقِ وهو أعلمُ بما خلقَ، وقد جاءتِ الشرائعُ السماويّةُ بالتعاملِ مع النفسِ بشيئين:

الأولُ: إعطاؤها حقّها؛ حتى تتوازنَ وتستقرّ.

الثاني: منعُها مِن غيرِ حقّها؛ حتى لا تتمردَ.

وللعقلِ حدودٌ، ولها حدودٌ في النزاعِ، فإذا اقتحَمَ العقلُ في حقِّ النفسِ الخالصِ، اضطربتْ واختلّتْ، وإذا اقتحَمَتِ النفسُ حقَّ العقلِ اضطربَ واختلَّ، والعاقلُ الكاملُ مَنْ عَرَفَ الحدَّ الفاصلَ بينهما، ومنَعَ كلَّ واحدٍ منهما التعدّيَ على الآخرِ، وينقُصُ كمالُ عقلِ الإنسانِ بمقدارِ أخذِ نفسه مِن حقِّ عقله، وتضطربُ نفسه بمقدارِ أخذِ عقله مِن حقِّ نفسه، وبينَ الحَقَّينِ شيءٌ ممتزجٌ مشتركٌ، وهو مصرعُ أهلِ الدقةِ مِنَ الأذكياءِ!

العدوان بين النفس والعقل :

عدوان النفس على العقل أكثر من عدوان العقل على النفس ؛
وذلك لسببين :

الأول : أن مساحة اختيار العقل أكبر ، وتتجدد كل يوم وكل ساعة بحسب عمل الإنسان واشتغاله في الحياة ، وأمّا النفس ، فمساحة اختيارها ضيقة ، والغالب أنها ثابتة الاختيار ، وتتجدد اختيارها واتساعه بطيء ، فتستهي وترغب أشياء محدودة ، وإن تجدد حدوثها ، لكنّها لا تُغيّر النوع غالباً .

الثاني : أن العقل ثابت والنفس مقدّامة جامحة ؛ فهي دائماً تحبّ التعدي والانفلات والتجاوز لحدودها ، بخلاف العقل ؛ ولهذا يذكر الله العقل في القرآن فيمدّحه ، ويذكر النفس ويذمّها ؛ قال تعالى : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوْءِ ﴾ [يوسف : ٥٣] ؛ أَمَّارَةٌ : مبالغة من فعّالة ؛ لأنها دائماً تطلبّ المزيد على ما هو لها ، فتؤثّر في العقل ؛ حتى يُعطِيها ما تريد طلباً للسلامة منها ؛ لكثرة إلحاحها ، وتتجدد ضغطها عليه .

وأكثر لوم الله للعقل في القرآن هو بسبب تقصيره عن الإقدام في دفع هجوم النفس وصدولتها وتعديها على ما هو من حقّه ، فلا يوجد في القرآن أن ذمّ الله العقل لأنّه مقدّم ، ولأنّه أَمَّارٌ للنفس ومعتدٍ عليها ؛ لأنّ الأصل في العقل مع النفس الثبات والضبط أو الرجوع ، وليس التقدّم ، والأصل في النفس مع العقل الإقدام والإلحاح .

الخطأ في استخدام العقل :

لا يختلف جميع العقلاء أن المؤثّر في اختيار الإنسان للأفكار والعقائد والأعمال الثّانٍ :

الآلة الأولى : النفس . الآلة الثانية : العقل .

وهاتان الآلتان يتسابقان في اختيار قناعات الإنسان وأفكاره وآرائه وربما يسبق العقل بتفكيره النفس بهواها؛ لقوة العقل ونضوجه، وضعف النفس وانكسارها، وربما تسبق النفس بهواها العقل بتفكيره؛ لقوة النفس وشدة سطوتها، وضعف العقل لقلّة معرفته.

وربما تدافع العقل والنفس وتنازعا وتصارعا في الاختيار، فخرجت النتيجة بنصف عقل ونصف هوّى، وهذا يكون كثيرا في الأفكار والأعمال الخديجة المخلوطة بخير وشر.

تسابق النفس والعقل على الاختيار:

وكثير من الناس عند اختيار الأفكار والقناعات أو الأعمال، يخطئون في تقديم آلة الاختيار، فيقدمون النفس لاختار ما تحب وتشتهي، فإذا اختارت النفس وانتهت، قدموا العقل ليفكر ويفحص الطرق التي توصل نفسه إلى ما تشتهي، ويتوهم الإنسان أنه استعمل عقله في المكان الصحيح، وربما أكثر التفكير والتأمل والفحص، ولكن هذا كله غير مجدي؛ لأنه تفكير متأخر عن الاختيار، وهو كحال المسافر الذي أضاع الطريق في الصحراء، إن اختارت النفس له الطريق، اختارت الجهة التي يستقبل فيها الهواء البارد ويستدبر الشمس عن عينيه، ثم على العقل أن يفكر في اختيار الطريق السهل الذي لا شوك فيه ولا حجارة تؤذي القدمين.

وكثير ممن يولعون بالتفكير والعقل والمنطق، يشعرون نفوسهم بمثل هذا النوع من التفكير المتأخر، وربما يبدعون في قوة الاختيار الدقيق، وانتقاء الشواهد والأدلة التي تسوّغ لهم اختيارهم؛ حتى يصدقوا أنفسهم أنهم اختاروا الطريق الصحيح بعقل ناضج وتفكير كامل.

صحة الفكرة وسلامة التطبيق:

صحة الفكرة وسلامة التطبيق شيان متلازمان للإصابة، وإذا توفر في العمل أحدهما وانتفى الآخر، كانت النتائج خاطئة، وكثير من العقلاء يهتم بواحد من هذين الشيين، ويستغل ذهنه به حتى يأخذ من نصيب العناية بالآخر، فتخرج نتائجه خاطئة، وربما يتمسك بها ويتعصب لها، ويُعادي ويؤالي عليها، والناس في ذلك على نوعين:

النوع الأول: أصحاب أفكار صحيحة، ولكنهم أصحاب تطبيقات خاطئة، وأخطر ما تكون العصبية في هؤلاء؛ لأنهم يهتمون بصحة فكرتهم وعقيدتهم، وتمحيص أدلتها وتحريرها، واستحضار جميع الحجج المخالفة لها ونقضها وتبديدها؛ حتى يروها في أيديهم كالذهب المصفى نقاءً، فيندفعون في تطبيقها بحماس وإخلاص، ولكنهم يهملون سلامة تطبيق آرائهم وأفكارهم وما يعتقدونه، فلا يفرقون في وضع الذهب بين القدم وبين اليد، ولا بين العنق وبين الساق، ولا في وضع الخاتم بين أصابع اليد وأصابع القدم، وبعضهم يحسن التطبيق ويحوم حول حِمَى الصواب كمن يضع الخاتم في السبابة أو الإبهام، ولكنه بكل حال خير ممن يضعه في أصابع القدم!

وبعض الأفكار تركها خير من تطبيقها الخاطئ، فلو ترك الجسم بلا زينة خير من وضع الخاتم في أصابع القدم.

النوع الثاني: أصحاب تطبيقات صحيحة، ولكنهم أصحاب أفكار خاطئة، فيحسنون ويبهرون ويبدعون في تطبيق الأفعال الخاطئة؛ حتى يظنوا الرائي لها صحيحة من حسن العمل وحسن عرضه، وتأثير هذا النوع في الجهال أكثر من تأثير النوع الأول؛ لأن الجاهل ينهر بالصورة الظاهرة، ولا يتأمل في الحقيقة، وليس لديه من العلم ما يمكنه من تمييز

البواطنِ والتراكيبِ؛ وإنَّما لَدَيْهِ نفسٌ بعاطفةٍ وشهوةٍ تستحسنُ وتذوقُ، فيكونُ الانبهارُ في النفسِ أشدَّ من تقويمِ العقلِ لما يرى.

والنفسُ مؤثِّرةٌ في العقلِ في هذينِ النوعينِ؛ لأنَّ النفسَ تشتهي وتحبُّ المسارعةَ بالإنجازِ وإتمامِ الغاياتِ، فإذا كانتِ النفسُ متشَبِّعةً بذلك، فإنَّ هَمَّتْها تضعُفُ عن التوفيقِ بينَ صحةِ أفكارِها وسلامةِ تطبيقِها؛ لأنَّ سلامةَ التطبيقِ تحتاجُ إلى تَرَوُّ وتَحَرُّ وسَيْرٍ ومقارنةٍ؛ حتى تعرفَ أكثرَ الأوقاتِ والأماكنِ والأحوالِ والأشخاصِ الصالحينَ للعملِ بما يرى مناسبته من الآراءِ؛ ولهذا فإنَّ أكثرَ زَلَّاتِ العقلاءِ ليس في صحةِ أفكارِهم وآرائِهم؛ وإنَّما في خطأِ تطبيقِها.

كَيْفَ يَسَلِّمُ تَطْبِيقُ الآرَاءِ الصَّحِيحَةِ؟

إذا تَأَثَّرَ العقلُ بمؤثِّرٍ نفسيٍّ كامِنٍ، استدعى أفكارًا صحيحةً؛ ليضعَهَا في التوقيتِ أو المكانِ الخطأ؛ لِيُشَبِّعَ نَهْمَهُ النفسيَّ في أقربِ موضعٍ، ويغيبُ عن الإنسانِ إدراكَ ذلك في نفسه، حتى ربَّما يراه غيره ولا يرى نفسه، وربَّما يتكلَّمُ الإنسانُ أو يعملُ في زمنٍ أو مناسبةٍ خاطئةٍ بكلامٍ أو عملٍ صحيحٍ؛ لأنَّ نفسه قامتْ باستدعاءِ ذلك الكلامِ أو العملِ الصحيحِ؛ لأنَّه يُوافِقُ النفسَ في طبعٍ أو شهوةٍ أو عرضٍ؛ كأنَّ تُظْهِرَ شجاعَتَها أو كَرَمَها، أو تُبْرِزَ عِلْمَها ومعرفَتَها، فتأثَّرَ العقلُ في مثلِ هذا بمطمعٍ في النفسِ كامِنٍ، لو تَخَلَّصَتْ منه، لم يَقُلْ ولم يفعلْ ما قال أو فعلَ.

وهذا النوعُ مِنَ الاختياراتِ العقليةِ الصحيحةِ في المناسباتِ الخاطئةِ - هو أكثرُ ما يُرى في تصرُّفاتِ كثيرٍ مِنَ العقلاءِ، وهو نوعٌ شائِكُ النقدِ والتمييزِ عندَ أصحابِها، فكم كُتِبَتِ المقالاتُ، ودُبِّجَتِ الكتبُ، وتصرَّفَتِ الجوارحُ لمطمعِ النفسِ الخفيِّ، وربَّما لا تُدرِكُهُ النفسُ إلَّا بعدَ

زوالِ ذلكِ المَطْمَعِ ولو بعدَ سنينَ، ترى أنَّها قالتُ أو فَعَلَتْ ما لا ينبغي، وكثيرٌ منهم يرى خطأه، ولكنَّه لا يُميِّزُ الدافعَ الذي جَعَلَ عقله يتأثَّرُ ويضطربُ، فقد كان يعيشُ لحظةً برغبةٍ لا يستطيعُ وصفها بعدَ فواتِ زمانِها؛ ولهذا تجدُ هذا النوعَ مِنَ الناسِ يتوهَّمُ أنَّ الخطأَ في حقيقةِ قوله أو فعله وفكرته وقناعته، فيقومُ بالرجوعِ إلى أصلِ قناعاته وعقائده ومبادئه بالنقضِ فينتكسُ عنها، والحقيقةُ أنَّها صحيحةٌ ولكنَّ المؤثَّراتِ في عقله لم تجعله يُحسِّنُ اختيارَ مناسبةِ الزمانِ والمكانِ والحالِ، ثمَّ بعدَ ذلكِ يتخلَّى عن أفكاره إلى أخرى نقيضها، وبقي يتأرجحُ بنفسِ المؤثَّراتِ لم يُغيِّرْها، وأصبحتْ تقوِّده لاحقًا كما كانتْ تقوِّده سابقًا، ولكنَّ على جهةٍ مختلفةٍ.

وأكثرُ الذين يُخطئونَ في تطَبِيقِ أفكارهم الصَّحيحةِ سببُه أنَّهم اشتغلوا بصحةِ عقولهم، عن سلامةِ نفوسهم؛ كَمَنْ يشتغلُ بصحةِ قدميه وحذاءه، عن سلامةِ طريقه، فيعثرُ، وربَّما يَهْوِي.

ومَنْ لم يعرفِ مطامعَ النفسِ ومداخلَ الميولِ عليها، فإنَّه يقعُ في خطأِ التطَبِيقِ ولو كان عالمًا، وكلَّما زاد علمه، كان ضررُ جهله بنفسه عليه وعلى غيره أشدَّ.

وكلُّ رأيٍ أو علمٍ لدى الإنسانِ، ففي نفسه مَطْمَعٌ وهوى تُحقِّقه فيه، وتستعمله عليه، وقد يوافقُ مَطْمَعُها وهواها الصوابَ وقد يُخالفه، وشدةُ الحذرِ مِنْ ميلِ النفسِ قد يؤثِّرُ في بعضِ العقولِ في تركِ الصوابِ؛ لأنَّها غَلَبَتْ الحذرَ مِنَ النفسِ على اعتبارِ العقلِ للصوابِ واجتماعِ أركانِ سلامتهِ للتطَبِيقِ.

وإذا كان العقلُ موازنًا بينَ علمه وحذره مِنْ ميلِ نفسه، كان أكثرَ صوابًا في عمله واختياره، ومِنْ واجباتِ العقولِ أن تُفَتِّشَ تحتَ كلِّ رأيٍ

أو علم تريد قوله أو العمل به - عما تشتهي النفس وتهواه وتميل إليه من وراء ذلك الرأي أو العلم أو العمل، ثم توازن بين ما يشبع النفس منه وبين صحته في ذاته، وصحة آثاره كلها عليه وعلى غيره، وبهذه الموازنة يأمن الإنسان من النفس أن يحقق العقل لها ما تهوى تحت ستار ما يرى.

تأثير الطبع في سلامة تطبيق الآراء الصحيحة:

وكما يحذر العقل من تأثير ميل شهوته في سلامة تطبيق صحيح ما يرى ويعلم، فيجب عليه الحذر من تأثير طبعه في ذلك، فللنفس طبائع مؤثرة في أفعاله زماناً ومكاناً وصفةً، فإن كانت مطبوعة على العجلة قدّمت، وإن كانت مطبوعة على البلادة والبرود أخرت، فكان سبب خطئها في تطبيقها هو في اختيار الوقت.

ومثل هذا ما يتعلق بالمكان، وكذلك في صفة العمل وهيئته، وقد تقتزن طبائع مجتمعة في الإنسان على رأيه وعلمه الصحيح فتدفعه إلى الخطأ في تطبيقه؛ كالنفوس المطبوعة على العجلة والحدّة، فليس كل النفوس الحادّة عجلة، وليس كل النفوس العجلة حادّة، فإذا اجتمع هذان الطبعان في النفس، كان كثير الخطأ في تطبيق صحيح آرائه وأفكاره.

وقد يجتمع في النفس مزيج بين طبع وشهوة، أو طبائع وشهوات تأطر عقله على ما يخطئ فيه من تنزيل أعماله وأقواله الصحيحة فيما لا يناسبها؛ وذلك كاجتماع شهوة الجاه مع طبع العجلة والحدّة والشدة، فإذا كان للنفس شهوة في الصدارة والجاه والذكر، استعجلت في القول والعمل، حتى ربّما يدفعها ذلك لتوهم أنها تعلم وهي لا تعلم؛ حتى تتدارك مُتعتها بالعمل والقول الذي يتبعه جاء وحمد وذكر.

وقد يجتمع في النفس شهوة المال والطمع فيه، مع العجلة،

فيدفعها ذلك إلى تطبيق الحق في غير موضعه؛ حتى تكون صورته صواباً وباطنه خطأ، وربما لا تشعر بعض العقول بذلك فتبتلى به ولو كانت ذات علم وفضل، وما خفي عليها منه فهي مجتهدة مأجورة فيه أجراً واحداً، وقد خرج جماعة من الصحابة بعد نزول جل الغنائم، فلقوا قوماً من كفار قريش ومعهم غنيمة، فاختلفوا في اليوم هل هو أول رجب أو آخر يوم من جمادى، ورجب من الأشهر الحرم لا يحل فيها القتال، وقافلة قريش إن تركت فانت، فغلبوا أنه آخر يوم من جمادى وليس أول يوم من رجب، فقتلوا منهم وأسروا وغنموا، وفيهم أنزل الله قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] (١).

وقد يكون في النفوس عكس ذلك من اجتماع شهوات وطبائع تجعلها متراخية عن وضع القول والعمل في وقته؛ كالنفوس المطبوعة على اللين والرقّة، مع شهوات متمكّنة منها كشهوة المال ومتعة الزوجة والولد، فتقوم النفس حيناً بالتراخي عن كل عمل أو قول يفوت عليها شهواتها ويخالف طبعها، وهذه النفوس تدفع العقل عن المبادرة بالعمل والقول ولو كان صحيحاً، وتستدعي إليه كل ما يعضدها؛ ولهذا لا يصلح لمواضع الخطورة - كالجهاد ومواجهة العدو، وإصلاح المظالم، ودفع المنكرات والأخطاء - تصدير مثل هذه النفوس؛ لاجتماع أسباب كثيرة مخالفة لدواعي العمل الصحيح في وقته؛ لأنها تثبط وتفت العزائم إذا كانت شريكة في العمل، وإذا كانت زعيمة فيه فإنها تضع الأمور في غير نصابها، وتأمر وتنهى بما فيه مصلحتها لا مصلحة العامة، ومن ذلك لما تخلف المنافقون عن النبي ﷺ في إحدى غزواته، بين الله له أن تخلفهم خير للمؤمنين؛ لأن وجودهم في مثل هذا الموضع ضرر حقيقي،

(١) تفسير الطبري (٣/ ٦٥٠)، وتفسير ابن كثير (١/ ٥٧٣).

وإن كان ينقص المؤمنين عددًا؛ لكنه يدفع عنهم مفسدة أكبر بهم لو كانوا معهم؛ قال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعِفُوا خَلْقَكُمْ يَغْوِنَكُمْ الْفِتْنَةُ وَفِيكُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧].

والنفس مطبوعة على حب الولد والمال، وطبعها هذا فطريٌّ تشترك فيه مع غيرها ولو كانت نفسًا زكيةً، وهذا مؤثرٌ في عملها، ما لم يكن في العقل قوة علم وإيمان يزن به الطبع، والمنافقون أصحاب تعلقٍ ونهم دنيويٍّ وضعفٍ أخرويٍّ، فزادوا شهوةً فوق طبعهم، فالطبع والشهوة للمال والولد والمتعة تدفع النفس إلى عدم الإقدام، وعدم الكرم، والانصراف عن العلم؛ لأن كل شهوة تُقبل عليها النفس فيزيد إقبالها عن حده، يأخذ ذلك الإقبال من نصيب العقل وإنصافه، وفي هذا يُروى الحديث: «إِنَّ الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ مَجْهَلَةٌ مَحْزَنَةٌ»^(١).

وروي أن النبي ﷺ خرج ذات يوم وهو محتضنٌ أحد ابني ابنته وهو يقول: «إِنَّكُمْ لَتَبَخُلُونَ وَتَجَبُّنُونَ وَتُجْهَلُونَ، وَإِنَّكُمْ لَمِنْ رِيحَانِ اللَّهِ»^(٢).

والمراد: أن النفوس مطبوعة على الميل إلى حب الولد ومتعته، وهذا الطبع يدفع الإنسان إلى الإحجام والبخل والجهل؛ وذلك أن النفس تنصرف لمن تحب وتشتغل به؛ حتى تنصرف تصرف الجاهل - ولو كانت عاقلة - بالانتصار لمن تحب، والركون إليه، أو أن تلك المحبوبات تصرف الإنسان إلى إضاعة وقته في التلذذ بهذه المحبوبات، فتصرف العقول عن الاهتمام بغيرها، ولو اهتمت لم تكن حاضرةً يقظةً، ما لم يكن في النفوس ما يوازن طبعها وشهوتها من قوة الإيمان والعقل.

(١) الحاكم في المستدرک (٢٩٦/٣).

(٢) أحمد (٤٠٩/٦) (٢٧٣١٤)، والترمذي (١٩١٠).

﴿مداخل النفس على الأذكياء عند تطبيق صحيح آرائهم:

وإذا كانت الآراء والاعتقادات صحيحة، فلا يُناسبُ وضع كلِّ صحيح في أيِّ موضع، فإذا كانت النفوسُ تؤثرُ أصلاً في إحقاق غير الحقِّ وإبطال غير الباطل، فإنَّ تأثيرها في وضع الحقِّ في غير موضعه أسهلُّ عليها، وكثيرٌ من العقلاء - بل الأذكياء أيضاً - يغفلون عن تأثير النفس في ذلك؛ فإنَّ النفسَ إذا عجزتْ عن تطويع العقلِ وسوقه إلى اختيار ما تريد، فإنَّها تُحاولُ وضعَ ما لا تريدُ حسبَ ما تريدُ، وهذا أقلُّ مكاسبِ النفسِ في تحقيقِ طبعها وشهواتها.

وسلامَةُ التطبيقِ للرأيِ الصحيح واجبٌ؛ فإنَّ الخطأَ في تطبيقِ الآراءِ الصحيحة قد يكونُ أشدَّ ضرراً من تطبيقِ الآراءِ الخاطئة، وغفلة بعضهم عن ذلك وتساهلهم فيه هو من أكبرِ أسبابِ التنفيرِ من اتباعِ تلك الآراءِ الصحيحة؛ لأنَّ كثيراً من الناسِ يخلطُ بينَ بطلانِ الفكرةِ والخطأِ في تطبيقها، فيظنُّ أنَّ كلَّ خطأ في التطبيق هو راجعٌ إلى عدمِ صحةِ الفكرةِ أصلاً.

وقد يستغلُّ الخصومُ أخطاءَ التطبيقِ للأفكارِ الصحيحة في تشويه الأفكارِ نفسها؛ حتى تنفِرَ النفوسُ منها وتزهدَ فيها، وترى أنَّها ليست صالحةً أصلاً للتطبيقِ في نفسها، وإنَّ أحسنوا الظنَّ بها جعلوها صحيحةً ولكن لا يُناسبُها زمانٌ ولا مكانٌ؛ وإنَّما هي لزمانٍ أو مكانٍ نادرِ الوجود؛ حتى تتعامى العقولُ عن العملِ بها، ولا تُلامِ النفوسُ في طرحها وإنكارها.

﴿الأمور التي تسلمُ الآراءُ بها عند تطبيقها:

ولا بدَّ لسلامةِ تطبيقِ الآراءِ والأفكارِ الصحيحة من عدةِ أمورٍ؛ حتى يسلمَ الإنسانُ من ميلِ النفسِ، وعدمِ تجرُّدِ العقلِ في الاختيارِ:

الأول: مناسبة السياق:

كلُّ شيءٍ في الكون له سياقه المتصل بما قبله وما بعده، إلا ما شاء الله، ولا يلزم من صحته في موضع أنه يصح في موضع آخر، سواء كان ذلك من الأمور المادية أو الأمور المعنوية.

وكما أنه يكون هرم للماديات، فكذلك أيضاً للمعاني هرمية مثلها، وأي شيء لا يمكن أن يحكم بناؤه إلا على تسلسل صحيح يقوم بعضه على بعض على صفة معينة وليس خبط عشواء؛ فجمع الحجارة بالعشواء لا يبنى شيئاً، حتى تكون على انتظام وسياق صحيح.

وإذا تقرر أن كل قول أو فعل لا بد أن يتصل بشيء مناسب قبله وبعده؛ حتى يعرف مكانه وموضعه الذي يصح فيه، فإن من أراد أن يبنى فكرياً أو معنئياً، فلا بد من نظره لذلك حتى يستقيم، وإلا كان بناؤه هساً بمقدار انفصاله عن ذلك السياق.

وهكذا فطر الله النفوس والعقول على استيعاب المعاني بمقدار اتساقها، وينقص ذلك الاستيعاب والفهم لها بمقدار نقص الاتساق فيها، وكما أن الماديات غير المتسقة لا تثبت في الخارج، كذلك لا تثبت المعاني في الأذهان.

ولا يمكن أن تقوم الدول والمجتمعات والأفكار والشرائع إلا وهي منتظمة متصلة بعضها ببعض، في سياق صحيح؛ فالماديات والمعاني الخاطئة إذا كانت متسقة، أقدر على البقاء من الماديات والمعاني الصحيحة إذا كانت غير متسقة.

ولأجل هذا الأمر الكوني جاءت جميع الشرائع السماوية متدرجة متسلسلة متسقة بعضها ببعض، وتدرج الأنبياء في إيصال الأقوال والأمر بالأفعال بحسب ما في النفوس من عقائد سابقة؛ فإنهم يبدوون منها ثم

يتدرجون بالبناء عليها، وهكذا يأمرُونَ المبلّغين والعاملين من بعدهم بالسّير على هذا النهج، وهو الحكمة في وضع كل شيء في موضعه، ولا يمكن أن يوضع في موضعه إلا متى عُرف ما قبله وما بعده ومناسبة وجوده بينهما، وأولويّته على غيره في هذا الموضع، فقد تجتمع المناسبة المشتركة في أكثر من شيء، فيؤخذ أنسب المناسبين.

وفي النفوس من الطباع والشهوات ما تجعل الإنسان يضع الأشياء الصحيحة في غير موضعها ولا سياقها؛ وذلك لتأثير طبيعته أو شهوته في اختيار عقله، والواجب عليه كما يعرف تأثير طبيعته وشهوته على صحة ما يعتقد من قول أو فعل - أن يعلم أن تأثيرها في موضع تلك المعتقدات ومناسبتها أشد وأخفى عليه.

إنشاء الدّول والجماعات والنّظم والقوانين له تدرّج وانتظام متسق؛ حتى تستقرّ وتدوم، وإذا لم توضع نظمتها الصحيحة في مواضعها سياقاً وزماناً ومكاناً من غير تقديم أو تأخير، أثر ذلك في استقرارها، وإذا اختلّت هذه الضوابط بطبع النفس وهواها، فإنّ بناءها يتخلخل بحسب خطورة ما وُضع في غير موضعه، فكلّ الكيانات لا تقوم بالعدالة حتى تكون في موضعها؛ لأنّها إذا كانت في غير موضعها، كانت هوى وشهوة في صورة عدل.

وكلّ دعوة صحيحة أو فكر صحيح إذا أراد الإنسان إيصاله، فلا بدّ من معرفة أوّله ومُنتهاه وتدرّج ما بينهما؛ حتى يستقرّ في النفوس وتَقنّع به العقول؛ لأنّ النفس والعقل مفطوران على قبول المتسق، والنفور من المضطرب ولو كان في ذاته صحيحاً.

□ تأثير النفس في بناء الأفكار في العقول:

وهكذا في تقبّل الإنسان للأقوال والأعمال والآراء في نفسه، يجب عليه أن يأخذها صحيحة متدرّجة، وألاّ يبنّيها فيه ويعمل بها

وَفَقَّ مَا تَشْتَهِي نَفْسُهُ وَمَا يَتَوَافَقُ مَعَ طَبْعِهِ؛ وَإِنَّمَا يَأْخُذُهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ مَتَدَرِّجَةً بِحَسَبِ أَوْلِيَّاتِهَا، وَكَثِيرٌ مِنَ الَّذِينَ يَتَبَنَّوْنَ آرَاءَ وَأَفْكَارًا وَعَقَائِدَ تَغْلِبُهُمْ نَفْسُهُمْ فَتَأْخُذُ مِنْهَا مَا تَشْتَهِي وَلَوْ كَانَ مَفْضُولًا، وَتَتْرُكُ الْفَاضِلَ مِنْهَا؛ لَكُونِ النَّفْسُ لَا تَمِيلُ إِلَيْهِ، وَتُوْهُمُ نَفْسُهُ عَقْلَهُ أَنَّهُ اعْتَقَدَ أَوْ عَمِلَ عَلَى الْوَضْعِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا اعْتَقَدَ وَعَمِلَ عَلَى طَبْعِ النَّفْسِ وَهَوَاهَا.

وَمِنْ وَجْهِ تَأْثِيرِ النَّفْسِ عَلَى الْعَقْلِ فِي هَذَا الْأَمْرِ: أَنَّ النَّفْسَ إِذَا كَانَتْ تَشَوَّفُ إِلَى قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ أَوْ فِكْرَةٍ، فَإِنَّهَا تُعْمِي الْعَقْلَ عَنْ رُؤْيَةِ عَدَمِ إِمْكَانِ تَطْبِيقِهَا، فَمِنْ الْمَعَانِي الصَّحِيحَةِ مَا لَا يُمْكِنُ تَطْبِيقُهُ فِي النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلُوا بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ وَآكَدُ، فَنَفْسُهُمْ غَيْرُ مَتَوَظَّئَةٍ، وَحَالُهُمْ مَتَأَخَّرٌ عَنِ الْعَمَلِ بِشَيْءٍ لَمْ يَعْمَلُوا بِمَا قَبْلَهُ، وَالَّذِي يَأْمُرُهُمْ حِينَهَا كَمَنْ يَرِيدُ أَنْ يَضَعَ حَجَرًا أَعْلَى هَرَمٍ، وَالْهَرَمُ لَمْ يَصِلْ بِنَاؤُهُ وَسَطُهُ؛ وَلِهَذَا تَتَهَاوَى كَثِيرٌ مِنَ الدَّعَوَاتِ الصَّحِيحَةِ مِنْ نَفْسِ النَّاسِ مَعَ الْوَقْتِ وَلَوْ أَحَبَّتْهَا نَفْسُهُمْ وَمَالَتْ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ حُبَّهَا وَالْمِيلَ إِلَيْهَا شَيْءٌ، وَإِمْكَانُ تَطْبِيقِهَا شَيْءٌ آخَرُ، وَوَضْعُهَا بِلَا اكْتِمَالٍ مَا قَبْلَهَا لَا يَسْتَقَرُّ وَلَا يَثْبُتُ، وَهَذَا كَحَالِ مَنْ يَأْمُرُ أَهْلَ بَلَدٍ يَسْتَحِلُّونَ الزَّنى وَيُشَرِّعُونَهُ بِالْحِجَابِ، أَوْ يَنْهَاهُمْ عَنِ النَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ لَبَنَاتِ الْمَعَانِي الَّتِي لَيْسَ لَهَا قَاعِدَةٌ تَسْتَقَرُّ عَلَيْهَا فَتَسْقُطُ وَتَتَهَاوَى، فَهَؤُلَاءِ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَثْبُتَ تِلْكَ الْأَحْكَامُ فِي أَذْهَانِهِمْ حَتَّى تَثْبُتَ قَاعِدَةٌ بِنَائِهَا فِي نَفْسِهِمْ، وَهُوَ تَحْرِيمُ الزَّنى.

وَهَكَذَا فِي سِيَاسَةِ الدَّوْلِ، وَمُعَامَلَةِ سَادَةِ النَّاسِ وَالْمَتَبَوِّعِينَ مِنْهُمْ، وَأَمْرِهِمْ بِفُرُوعٍ لَمْ يَفْعَلُوا أَصُولَهَا، أَوْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَقْبَلُوا تِلْكَ الْفُرُوعَ، وَلَوْ قَبِلُوهَا وَأَمَرُوا النَّاسَ بِهَا، لَا تَسْتَقَرُّ فِي نَفْسِهِمْ

ولا تُعَمَّرُ طويلاً، والخطأُ في ذلك ليس هو في تصحيحِ عملِ السَّيِّدِ والمتبوعِ وتراتبِيهِ؛ وإنَّما في تقويمِ الخطابِ الموجَّهِ إليه، فقد يُبتلى الإنسانُ بتوجيهِ خطابٍ إلى نفوسٍ وعقولٍ غيرِ سويَّةٍ، كحالِ الإنسانِ الذي يضطرُّ إلى البناءِ على أرضٍ غيرِ مستويةٍ، فلو بنى الحجارةَ عليها مستويةً، تهاوَى بناؤه، والعيبُ ليس فيه؛ وإنَّما في الموضعِ الذي وُضِعَ عليه البناءُ. ومناسبةُ الموضوعِ للموضعِ واجبةٌ، وهي من كمالِ العقلِ، وكلُّ مراعاةٍ تكونُ بينَ صحةِ الفكرةِ وبينَ سلامةِ تطبيقِها: لا تعني كتمانَ وضعِ الكمالِ الصحيحِ، أو تغييره أو تبديله، فيُحَفَظُ الحقُّ كما هو عليه في أصله، ويُرَالُ أيُّ تدليسٍ أو تليسٍ عليه؛ وإنَّما السياسةُ تكونُ عندَ تطبيقه فحسبُ، فلا يَرجعُ ذلك إلى تغييرِ الحقِّ في ذاته أو تبديله وتحريفه.

□ إشباعُ النفسِ شهوتِها في التدبُّنِ:

وبعضُ الذين تُقبِلُ نفوسُهم على العبادةِ لله والتدبُّنِ، فإنَّ العبادةَ والاشتغالَ بها يأخذُ من شهوةِ النفسِ نصيباً، وإذا أقبلتِ النفسُ أثرتُ في العقلِ بأنَّ يأخذَ من العبادةِ ما يُناسبُ طبعَ النفسِ وما تشتهي، وإذا لم يجدْ من الدينِ ما تشتهي النفسُ، فإنَّها تؤثرُ فيه باختيارٍ ما لا يُعارضُ شهوتَها ورغبتَها، فتقومُ النفسُ ببناءِ الدينِ فيها ليس على بنائه وهرمه الصحيحِ؛ وإنَّما على بناءِ طبعِ النفسِ وما تشتهي، فأخذَ شيئاً صحيحاً بتطبيقِ خاطئٍ، وهو في ذاته صحيحٌ عندَ النظرِ إليه مجرداً عن سياقه.

ولهذا يوجدُ في بعضِ النفوسِ المُقبِلةِ على التدبُّنِ من تُشبعُ إقبالَها بمستحباتٍ وتتركُ الواجباتِ، وتتورَّعُ عن مكروهاتٍ وترتكبُ محرَّماتٍ، والسببُ في ذلك أنَّها اشتَهَتِ المستحبَّ ففعلته، ولم يتعارضِ المكروهُ مع

شهوتها فتركته، فمنها مَنْ تُقْبَلُ على السُّنَنِ فتَبَّعُ الأفعالَ النبويَّةَ وتأخُذُ ما ناسبها منها؛ كتوفيرِ شعرِ الرأسِ أو فعلِ الضفائرِ فيه، أو لبسِ العمامةِ، أو فتحِ أزرارِ القميصِ، أو تشميرِ الإزارِ إلى نصفِ الساقِ، وهذه الأفعالُ تتفاوتُ في منزلتها في الشريعةِ، ولكن لها موضعُها في الشريعةِ، قبلَها أفعالٌ وبعدها كذلك، فيجبُ أن تُسَبِّقَ ببناءٍ مِنَ الأَعْمَالِ حتى يَأْتِيَ وقتُ مناسبتها؛ وذلك أن اجتماعَ مثلِ هذه الأَعْمَالِ يجبُ أن يَسْبِقَها في النفسِ المحافظةُ على الصلواتِ الخمسِ جماعةً، والسُّنَنِ الرواتبِ، والوترِ، وقيامِ الليلِ أو شيءٍ منه، وإذا لم تُسَبِّقْ بما هو أولى منها، ففي وضعِها في ذاتِ النفسِ خللٌ، والتأثيرُ في ذلك منها إمَّا بسببِ طبعٍ أو هوى قاد العقلَ إلى اضطرابِ الاختيارِ.

وكما أنَّ للأفعالِ مراتبَ تُبنى في النفوسِ، فكذلك فإنَّ للمنهياتِ والتروكِ مراتبَ، فقد يكونُ في النفوسِ المُقْبِلَةُ على الدينِ ميلٌ، فتُشْبِعُ إقبالُها بتركِ مكروهاتٍ لا تميلُ إليها وهي ترتكبُ محرماتٍ، وتوهمُ أنَّها تركتِ المكروهاتِ خشيةً وطاعةً لله.

وإذا لم تكنِ الأَعْمَالُ والأفكارُ في النفوسِ منتظمةً متسقةً، فإنَّها تكونُ سريعةً السقوطِ والانهايارِ، وتكونُ النفوسُ أقربَ إلى الانتكاسةِ منها إلى الثباتِ.

□ التعاملُ مع النفسِ عندَ اختلالِ اختيارِها لما تشتهي مِنَ الدينِ:

وحينما نُنَكِّرُ أن تفعلَ النفسُ مستحبًّا أو مفضولًا وتتركُ واجبًا وفاضلاً، أو أن تتركُ مكروهًا وتفعلَ محرمًا، فإنَّ هذا ليس أمراً لها بتركِ المستحبِّ والمفضولِ، ولا بفعلِ المكروهِ؛ وإنَّما نريدُ أن تَعْلَمَ أن بناءَ الأَعْمَالِ مختلٌ لديها، وإنَّ صحةَ الشيءِ لا تعني وضعه كيفما اتفق، وكيفما اشتَهَتِ النفسُ، وإنَّ الواجبَ على الإنسانِ في مثلِ هذه الحالِ أحدُ أمرينِ:

الأمر الأول: أن يتدارك ما تركت فيفعل الواجب حتى يتصل به المستحب، ويترك المحرم حتى يتصل به ترك المكروه، ويعلق ما بينهما من فجوة صنعتها النفس في بناء العمل؛ بسبب ما جُبلت عليه من طبع وهوى، أو ما تميل إليه من شهوة.

الأمر الثاني: أن يُعالج تأثير النفس في العقل في الاختيار، فتعلم أن لديها تشوّفاً إلى الدين وُضع في غير موضعه، وأن لكل تشوّف وميل قوة، وأن هذا الميل والقوة صرفته النفس إلى ما تشتهي وتهوى، وقد يكون في بعض النفوس ترك تلك الأعمال المفضولة دافعاً لفعل الأعمال الفاضلة؛ لأن النفس فيها ميل وقدره فلا بد أن تضعها، فإذا لم تضعها في مستحبات مجتمعة فإنها تضعها في واجب واحد؛ لأن الواجبات أثقل على النفس من المستحبات.

وقد كان غير واحد من السلف يتركون فعل مستحبات تميل نفوسهم إليها، ويرون أن هناك من العمل ما هو أولى لنفوسهم عمله، كما سئل أحمد عن توفير شعر الرأس، فقال: «سنة حسنة، لو أمكنّا اتخذناه»^(١).

وأحمد قادر على ذلك التوفير في نفسه، ولكنه رأى أن استطاعته الباطنة والظاهرة منصرفه إلى ما هو أولى منه حتى نفذت، وكان في حكم العاجز عنه.

وقد ترك أيوب تشمير إزاره إلى نصف ساقه^(٢)؛ خوف تأثيره فيما هو أولى منه في نفسه، وبعض النفوس تستثقل مثل هذا الفعل منه، ولكنها نظرت إلى مجرد الترك، ولم تنظر إلى سياسة العقول للنفوس،

(١) الوقوف والترجل، للخلال (ص ١١٨).

(٢) حلية الأولياء (٧/٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/٦).

ففيها من الخفاء واللفظ ودقيق الأثر ما لا يدركه إلا أصحابها، وإن الدين والعبادة فيهما أولويات وتراتب ليس لأحد أن يبينها في نفسه على ما تشتهي وعلى ما طبع عليه، حتى تتوهم أنها متعبدة ومتدينة، وحقيقتها خلاف ذلك.

□ نهاية تأثير طبائع النفس وشهوتها في العبادة:

وفي الإنسان من الطبائع النفسية والشهوات ما تجذب إليها كل شيء وإن كان ديناً وعبادة، فالنفس المطبوعة على الحدة والشدة والغلظة تستروح لأعمال في الدين تُوافق طبعها، وهذا أمر في ذاته ليس عيباً مجرداً، ولكنه يكون عيباً ونقصاً وخللاً فيها إذا تركت ما هو أولى منه وأوجب عليها، فهذا دليل على أنها ما فعلت الأدنى وتركيت الأعلى إلا لموافقة الطبع، وأنه لو لم يُوافق طبعها لم تعمل به، وأن قوة الإيمان الدافعة إليه ضعيفة، وهذه النفوس ينتهي بها الحال غالباً إلى إحدى حالين:

الأولى: أن تتحوّل إلى فعل وقول آخر عند تغير طبعها، فتتبع بأعمالها طبائع نفسها، لا إيمانها وقناعاتها، وهكذا تفعل النفوس المتحوّلة من شدة إلى لين، وكذلك النفوس المتحوّلة من لين إلى شدة، كل نفس ما يُناسبها.

الثانية: أن تنتكس وتنقطع عن فعلها ذلك كله، إلى غير بدل من العبادة والدين؛ لأنها لم تكن تفعله بصدق وإخلاص تام، أو ربّما تفعله بإخلاص مشوب بطبع، وقد يختلفان في الغلبة في الإنسان، وبمقدار زيادة الإخلاص على الطبع يكون الثبات، وإذا كان الطبع زائداً عن الإخلاص، فإن النفس أقرب إلى الانتكاسة منها إلى الثبات.

وجذب النفس واختيارها لأعمال صالحة لمجرد شهوتها هو من

جنس فعل النفس لما تشتهي النفوس الأخرى محاباةً ومجاملةً، والفرق هو أنَّ إحداهما فعَلت ما تشتهي هي، والأخرى فعَلت ما يشتهي غيرها، وكلاهما لم يكن عمله صادقاً؛ لأنَّه ليس خالصاً.

الثاني: مناسبة الزمان للعمل:

لم يخلق الله عجلة الزمن إلا وله تأثير في الأعمال؛ وذلك لاقتراحه بأشياء متصلة بها؛ من إقبال النفوس وإدبارها، وآثار ذلك عليها، فصحة العمل والقول واتساقه مع ما قبله وبعده - لا يعني سلامة وضعه مطلقاً؛ حتى يُنظر إلى مناسبة الزمان له.

وقد يكون في تقديم العمل حب للنفس ورغبة في استعجال حدوثة، خاصة في النفوس المطبوعة على العجلة والحدة، ويُقابله حب النفس في تراخيه وتأخيرها في النفوس المطبوعة على البرودة والتواني.

وكثير من الأعمال الصالحة كان يتم تأخير تنزيل التكاليف الإلهية لها وأمر الناس بها، وفي الصحابة من يستحث النبي ﷺ على التعجيل بها، بحسن قصد استعجالاً للخير؛ مثل قتاله لكفار قريش مع كثرة ظلمهم لهم وبغيهم عليهم، ومن ذلك دخول مكة وفتحها وكان من الصحابة من يستعجله، وتأخيرها كذلك لقتل اليهود وإبعادهم والانتقام من بعضهم، وكذلك تأخيرها الشدة على المنافقين والغلبة عليهم.

واستعجال الأعمال الصالحة طبع تميل إليه العقول الكاملة، ولكن إذا كان لديها من العلم ما تعلم به عدم مناسبة الزمان، جاهدت نفسها بتأجيله، وإذا كان في النفس طبع التراخي وكان في العقول من العلم ما يناسب تعجيله، فإنَّ العقول تُجاهد النفوس على ما يخالف طبعها، وقد كان بعض الصحابة يستعجلون رسول الله ﷺ بعض الأوامر والنواهي، وكان يسوئهم لما خصه الله بمزيد علم من الوحي، وإنما دفعهم إلى ذلك

أنهم يريدون العمل بحسب ما لديهم من العلم، وكان يعذرهم؛ لأنهم أظهروا رأيهم بما انتهى إليه علمهم، فطلبهم كمالاً بالنسبة لهم، ولكن لما كان النبي ﷺ يفوقهم في علمه، كان كماله غير كمالهم، ونزولهم إلى قوله واجب.

الثالث: مناسبة المكان للعمل:

قد يصلح القول والعمل من الإنسان ويكون كاملاً في سياقه، ومناسباً في زمانه، ولكن اختلاف المكان مؤثر في مقدار سلامة تطبيقه، وقد يكون عدم مراعاة مناسبة المكان مفسداً لثمرة القول والفعل، وقد يكون منقصاً لأثره، ومفوتاً لكمالته.

وقد عزم عمر بن الخطاب وهو بمنى أن يقوم في الناس خطيباً، مبيناً أمر البيعة في الخلافة من بعده، قال: «إني إن شاء الله لقائم العشيّة في الناس، فمحدّزهم هؤلاء الذين يريدون أن يغضبوهم أمورهم».

وقد رأى عبد الرحمن بن عوف عدم مناسبة المكان بمنى لمثل هذا الكلام؛ لما فيها من أخلاط الناس مختلفي القبائل والنواحي والمدارك والعقول، فقال لعمر: «يا أمير المؤمنين، لا تفعل؛ فإنّ الموسم يجمع رعاي الناس وغوغاءهم، فإنّهم هم الذين يغلبون على قريك حين تقوم في الناس، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وألا يعوها، وألا يضعوها على مواضعها، فأمهل حتى تقدّم المدينة؛ فإنّها دار الهجرة والسنة، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس، فتقول ما قلت متمكناً، فيعي أهل العلم مقالتك، ويضعونها على مواضعها، فقال عمر: أما والله - إن شاء الله - لأقومنّ بذلك أول مقام أقومه بالمدينة»^(١).

ومناسباتُ الأماكنِ لتطبيقِ المعاني الصحيحةِ تتفاوتُ؛ ومنها ما هو فرقٌ يسيرٌ لا يُدرِكُ تأثيرُهُ إلَّا بنظرٍ فاحصٍ، وتأملٍ شديدٍ، ودقةٍ فهمٍ، وربَّما لا يراه بعضُ الناسِ أو يفوتُهُم؛ لبعضِ الأعراضِ وصوارفِ النفسِ التي طُبِعَ عليها الإنسانُ.

الرابعُ: مناسبةُ العاملِ بها:

وذلك أنَّ العاملَ له تأثيرٌ في العملِ، وليس كلُّ مَنْ عَرَفَ شيئًا عَمِلَ به، وليس إتقانُ العملِ هو كلُّ مطالبِ العاملِ، والنفوسُ تميلُ إلى اختيارِ ما تحبُّ وتهوى للعملِ، وربَّما لا ترى خطأه إنَّ أخطأ، وربَّما تراه وتحقِّره، وإذا رأته صوابه عَظَّمته، ويُقابله إذا كُرهَ العاملُ عَظَّمَتْ خطأه، وحَقَّرَتْ صوابه.

وتُخطئُ النفوسُ في تقديم مَنْ تحبُّه ليعملَ أو يكونَ متبوعًا أو أميرًا وناهيًا، سواءً كان ذلك لقِرابَةٍ أو مودَّةٍ، ويكونُ تقديمُهُ خللاً في العملِ أو في آثاره ولوازمه، ولأجلِ هذا يُكرهُ أن يتولَّى على الناسِ مَنْ يكرهونه، ولو كانت إمامةُ الصلاة، وإن كان متقنًا لعمله؛ لأنَّ النفوسَ إذا كَرِهَتْ الأمرَ ثاقلَتْ عن الامتثالِ للأمرِ، وإذا كَرِهَتْ الناهيَ ثاقلَتْ عن الامتثالِ للنهي، ولو كانت على قناعةٍ بصوابه، وربَّما حملها كراهةُ الأمرِ إلى التشكيكِ في أمره ونهيه، لا لذاتِ الأمرِ؛ وإنما لغايته منه ومنفعته من ورائه، فكان عدمُ مناسبةِ العاملِ مؤثِّرًا في استقامةِ الأمرِ.

وقد يكونُ مِنَ الحكمةِ وضعُ العارفِ بالعملِ وتقديمه على الأعرافِ منه؛ لأنَّ الأولَ ينقادُ له الناسُ ويحبُّونه، فتحقِّقَ المقصودُ به أكثرَ من الثاني.

وكثيرٌ مِنَ الخللِ في السياساتِ هو في تأثيرِ ميلِ النفوسِ في العقلِ باختيارِ مَنْ تحبُّ بحُجَّةِ معرفتهِ وصلاحيه للعملِ، مع أنَّ غيرهَ أصلحُ وأكثرُ إتقانًا، وهكذا تضعُفُ الأعمالُ لضعفِ أثرِ العاملِ؛ بسببِ تأثيرِ النفوسِ في العقولِ بالاختيارِ.

الخامس: الصفة التي يُعمل بها:

وذلك أنه لكل عمل صفة يُتقن عليها العمل، وهذا من السنن الكونية، كما هو في الماديّات فإنّه في المعنويّات كذلك، وكلُّ عملٍ يحتاج إلى هيئة يتم عليها، وحالٍ تحتفّ به؛ كالرفق واللين في موضع، والقوة والشدة في موضع آخر، والتدرّج في موضع، والمصارعة في موضع. ولكلِّ مقام حالٌ تُناسبه، ولكلِّ شخصٍ صفةٌ تُناسبه، فليس كلُّ صيغة في الأمر تصلح لكلِّ مأمورٍ، ولا كلُّ صيغة في النهي تصلح لكلِّ منهيٍّ. والنفس إذا دخلت في العمل، أدخلت عليه ما تهوى، فإن عجزت عن صحته، التمسّت هواها في زمانٍ تطيقه، أو مكانه، أو صفته، ودخولها في صفة التطبيق أكثر في إشباعها، وتحقيق طبعها ورغبتها. وأحوج ما يكون العقل إلى سلامته في العمل بما يعلم هو: استقامة النفس واستقرارها من طبع يؤثّر فيها، أو شهوة تُشبعها في عملها؛ حتى توهم أنها تعمل لله، وهي تعمل لهواها.

تقوية العقل وإضعاف النفس:

العقل ميزانٌ ثابتٌ بما لديه من اكتساب، والنفس جامحةٌ فوّارةٌ متقدّمةٌ، وبين العقل والنفس من الصراع والمدافعة الدائمة التي لا يمكن أن تنفك في ساعةٍ من الساعات، وربما لحظةٍ من اللحظات، فالعقل لديه علمٌ وقناعةٌ، والنفس لديها طبعٌ وميلٌ وشهوةٌ، ويتجاذبان في كلِّ موقفٍ، وربما في الموقف الواحد مرّاتٍ، النفس تريد تحقيق ما لها، والعقل يريد أن يسير بما يعلم ويقنع، وإذا عجزت النفس عن توجيه مسار العقل، تفكرت في تحقيق طبعها ورغباتها في مسيرته تلك، قدر استطاعتها، فما لا يدرك كله لا يتركّ بعضه أو جلّه، فإن قدرت أن تسير بالعقل خلفها، وإلا سارت خلفه تطمع فيما يُشبعها ولو من حركةٍ أو سكونٍ.

وما يزال الإنسان في صراع بين عقله ونفسه، وإذا كان عقله أقوى بعلم وخبرة وإيمان، غلبت نفسه وسيّرها، وإذا كانت النفس أقوى منه بطبعها وشهوتها وميلها وأعراضها، غلبت العقل وسيّرتة.

ومن أراد أن يغلب عقله نفسه، فالعقل له ما يقويه، كما أن في النفس ما يقويها، ولها من خارجها ما يزيدها ويهيئها، والإنسان قادر على أن يأخذ بأسباب القوة والضعف لكل واحد منهما، والعقل يتقوى بأمر:

الأول: العلم:

والعلم أصل العقل وقيّمته، فلا قيمة له بدونه، حتى جعل بعضهم المعرفة والعلم هي العقل وبهما يعرف، كما صنع الحارث بن أسد في «مائية العقل»^(١)، وكلّما كان الإنسان أكثر علماً فإنه يكون بمقدار ذلك أتم عقلاً.

وإذا كان علم الإنسان مجملاً؛ فيعرف الخير ويعرف الشر، ويميز الخطأ من الصواب، ولكنه لا يميز تفاصيل مراتب الخير والصواب، ودرجات كل واحد منها، ولا يميز تفاصيل دركات الشر والخطأ، فإن نفسه عند تراحم الخير وعجزها عن جمعه كلّها، ستأخذ من الخير والصواب بحسب ما تهواه، وعند تراحم الخطأ والشر وعجزها عن دفعه كلّها، سترتكب منه ما تهوى، ولا تنظر إلى حقيقة الخير في نفسه: هل هو أكبر ممّا تركت أو أصغر.

وكذلك فإن النفس لا تنظر إلى حقيقة الشر عند التراحم والاضطرار، فترتكب منه ما تهوى من غير النظر إلى كونه الأخف أو الأثقل، والنفس تجد من زوايا الاختيار ما تتسلل منها إلى تحقيق هواها وتُسبغ طبعها.

□ مَدَاخِلُ النَّفْسِ عَلَى الْعَالِمِ:

ومداخلُ النفسِ على العلماءِ ليستُ كمداخلِها على الجهَّالِ؛ لأنَّ النفسَ تَعْجِزُ عن مقاومةِ عقلِ العالمِ، وتُعَامِلُهُ بحذرٍ؛ لتأخُذَ شهواتِها بأخفى الطرقِ وأدقِّها وألطفِها؛ حتى يكونَ العالمُ مِن جهةِ قيمتهِ ومكاسبِ نفسهِ منه كالجاهلِ، ولكنَّ كلَّ بحسَبِ مكانتهِ ومنزلتهِ، وتأثيره في الناسِ، فشهوةُ النفسِ الدقيقَةُ على العالمِ تُساوي شهوةَ النفسِ العظيمةَ على الجاهلِ، بل ربَّما تكونُ أشدَّ منها؛ لأنَّ العبرةَ ليستُ بدقَّتِها؛ وإنَّما بشدةِ تأثيرِها فيه وفي الناسِ، فالغالبُ أنَّ ضررَ الجاهلِ: على نفسه، وضررَ العالمِ: على نفسه وعلى الناسِ.

وكلِّما كان العالمُ أكثرَ علمًا وأظهرَ صلاحًا، كان هواهُ الذي يدخلُ عليه أشدَّ شرًّا عليه وعلى الناسِ؛ ولهذا فإنَّ الأولى عندَ تولِّيِ المناصبِ والولاياتِ التي يُختارُ لها عالمٌ: ألاَّ يُنظَرَ إلى مجردِ علمه وعلوِّ كعبه في المعرفةِ والتجربةِ؛ وإنَّما يُنظَرُ إلى مقدارِ دخولِ الهوى عليه، وتسرُّبِ الشهوةِ إلى نفسه، فإنَّه إن كان ذا علمٍ ومعرفةٍ كبيرةٍ وقَبولٍ في الناسِ عريضٍ، كان دخولُ الهوى عليه - ولو كان دقيقًا - أشدَّ على الناسِ مِن دخولِ شرٍّ أكبرَ منه على غيره؛ لأنَّ فتنةَ الناسِ بالأولِ أكبرُ وأشدُّ، فَعُسْرُ مِعْشَارِ الخطأِ والشرِّ والضلالِ الذي يكونُ منه - أشدُّ ضررًا على الناسِ مِن عُسْرِ أو ربعٍ أو أكثرٍ مِنَ الخطأِ والشرِّ والضلالِ الذي يكونُ ممَّن دونه ممَّن لا يجدُ علمًا ولا قَبولًا كعلمه وقَبوله.

الثاني: التجربةُ:

وذلك أنَّ سننَ الكونِ تتشابهُ، وهذا مِن إبداعِ الله في كونه؛ أن جعلَه يَجري على نظامٍ وأسبابٍ لا تنخرمُ، وإلاَّ لكان الكونُ خبطَ عشواءٍ، ولكانَ الإنسانُ لا ينتفعُ بتصرُّفاتِهِ لأنَّ الكونَ حوله يَجري بالصدفِ أو القوانينِ

المضطربة! والناس جميعًا على اختلاف أجناسهم وأعراقهم وأديانهم تُعظَّم أهل التجارب وذوي الخبرة، وقد كانت العرب تُسمِّي العقل بالتجارب، فيقولون: العقل التجارب^(١).

والفرق بين العلم والتجربة أن العلم معرفة حقيقة الشيء بذاته، ولو لم يلزم منه تجربته حتى يرى نفعه أو ضرره، فمجرد العلم بالشيء كافٍ في الانتفاع منه أو توقُّعه، فلا يلزم من كلِّ سَمٍّ أن يُجرَّبَ حتى يُتَّقَى.

والتجربة إذا اجتمعت مع العلم، كانت أقوى من أحدهما دون الآخر، والتجربة إما أن تكون منقولة، وإما أن تكون مُشاهدة، والتجارب المشاهدة أعظم قوة على النفوس.

وإذا كانت العقول خيرةً بالتجارب عالمةً بها، كانت مقيدةً للنفس من أن تُسَوَّلَ لها أو تُمنَّيها، وحتى لا يكون مُنتهاها إلى مُنتهى غيرها بالسوء، فالعقول بتجاربها تكبح جماح النفوس عن شهواتها ولو كانت قوية، وتقوِّم طبعها وإن كان شديدًا، وكثيرٌ من العقول تمنع النفوس عن الوقوع فيما تشتهي؛ حتى لا تقع في عاقبة سوء، كما يمتنع كثيرٌ من أهل الشهوات عن الفواحش من الزنى والشذوذ وغيرها؛ خوفًا من الأمراض المُعدية، فكان ما لديهم من تجارب منقولة تُعطي العقول قيودًا تُقيِّدُ بها النفس فتمتنع عن نزواتها ولو كانت بين يديها.

وإذا اجتمع في الإنسان سلامة طبعه وكثرة تجاربه، اجتمع فيه كمال العقل، كما قال معاوية: «العقل عَقْلَانِ: عَقْلُ تَجَارِبٍ، وَعَقْلُ نَحِيْزَةٍ، فَإِذَا اجْتَمَعَا فِي رَجُلٍ، فَذَاكَ الَّذِي لَا يُقَامُ لَهُ، وَإِذَا تَفَرَّدَا، كَانَتِ النَّحِيْزَةُ أَوْ لَا هُمَا»^(٢).

(١) العقل وفضله (ص ٤٣).

(٢) العقل وفضله (ص ٤١).

وقد جاءت سنة العقوبات الكونية لتكون رادعة للإنسان عن أفعال السوء، فيقل منه تكرار الشر، ومثل هذا: العقوبات الشرعية التي سنّها الله في الزجر والتأديب على المظالم والموبقات، فإذا وقعت على واحد اتعظ غيره.

وفي القرآن آيات كثيرة أمرّة بالنظر في أحوال السابقين وعواقبهم، وأخذ الاعتبار منهم، والسّير في الأرض ومشاهدة قوّتهم الماديّة والمعنويّة ونهايتهم بعد ذلك، وهذا من تجارب الأمم التي تتكرّر كلّما تباعد الزمان ونسوا أو تناسوا وغفلوا.

□ معرفة التاريخ عمر الإنسان:

وقراءة كتب التاريخ هي عمر الإنسان الذي يحياه بتجارب لم يجربها، وحوادث لم يعشها، وأكثر الناس معرفة لتجارب لم يرها هو أكثرهم قراءة في كتب التاريخ الصحيح، والسنة في الأمم والأفراد ماضية ومتشابهة، ليست مختلفة ولا متباينة، وكل أحوال اتحدت أسبابها فلا بد أن تتحد نتائجها، وإنما ينفع التاريخ من كان عارفاً بالأسباب المتشابهة ومقدار التباين فيها إن تباينت، فإن اختلاف العواقب يكون بحسب اختلاف الأسباب، وإنما يغتر بعض الناس في عدم الاتعاظ بالتاريخ وتجارب الأمم لأنه يجهل الأسباب، ويرى العواقب مختلفة، فيضعف عنده الاعتبار، فيرى ظلمة نجوا، وأصحاب عدل قتلوا، وفساقاً ذكروا، وصالحين نسوا.

الثالث: التفكير:

والتفكير أعظم خصائص العقل؛ ولهذا فإن في الحيوان إدراكاً لكنه لا يفكر، فلا يقيس ولا يربط ولا يؤلف بين شيئين ليخرج نتيجة ثالثة، فضلاً عما زاد عن ذلك، فهذا ممّا امتاز به الإنسان. وقد عدّ الحكيم

الترمذيُّ التفكُّرَ مِن أعوانِ العقلِ؛ كما في رسالته «العقل والهوى»^(١).
والتفكيرُ لا ينفعُ إلَّا بعلمٍ، والعلمُ لا يكثرُ الانتفاعُ منه إلَّا بالتفكيرِ
فيه وتأمله، وسبِّره ومقارنته ببعضه ببعضٍ؛ ليستخرجَ منه الأشباهَ والنظائرَ
والمعارضاتِ.

وَمِنَ أعظمِ ما يَجَلِبُ العَجَزَ عن التفكيرِ وبرودَ الذهنِ عنه: الشكُّ
في النفسِ بعدمِ قدرتها على الوصولِ إلى ما ينفعُ مِن تأملِها وتفكيرِها،
حتى تُصبحَ منقادَةً لما يصدرُ مِن غيرها مِن رأيٍ، فتعيشُ حياتها تابعةً
ساعيةً لإرضاءِ غيرها ولو على حسابِ نفسها.

وصاحبُ العلمِ الذي لا يُطيلُ التفكيرَ في الأمورِ والتأملَ فيها - قليلُ
الانتفاعِ مِن علمه لنفسه ولغيره، ويكونُ صاحبُ العلمِ القليلِ الذي يُفكِّرُ
في علمه أنفعَ مِن كثيرِ العلمِ الذي لا يُفكِّرُ؛ ولأجلِ هذا يرتفعُ صاحبُ
الحفظِ القليلِ بفقهِ كثيرٍ على صاحبِ الحفظِ الكثيرِ بفقهِ قليلٍ،
والتفكيرُ لا يكونُ إلَّا بصبرٍ، فالنفسُ المتعجِّلَةُ تستثقلُ التفكيرَ، ولا
تُعطيُ الرأيَ حقَّه منه، والتفكيرُ مرحلةٌ بينَ إرادةِ الشيء وبينَ العملِ
به، ويسمِّيهِ بعضُ العلماءِ كالحكيمِ الترمذيِّ بالوقفِ وضدهُ التَّعجيلِ،
وقد ذكَّرَ معناه وتفسيره وعلاماتِ الواقفِ وأفعاله^(٢).

والتفكيرُ إن كان بتجرُّدٍ كما أنَّه ينفعُ صاحبه باستخراجِ منافعٍ لم
تكنَ لَدَيْهِ مدفونةً، كذلك فإنَّه يَحْمِيهِ مِن أن يكونَ ما لَدَيْهِ مِن علمٍ ضارًّا
به؛ وذلك بالمقارناتِ، ومعرفةِ الموازناتِ، والأولوياتِ؛ حمايةً للنفسِ
مِن أن تنتقي ما تهوى مِن الخيرِ بحُجَّةٍ أنَّه خيرٌ وكَفَى، وكذلك في معرفةِ
أنسبِ الحُججِ والبراهينِ في دفعِ الشرورِ عن الإنسانِ وعن الناسِ، فَمَن
يملكُ السلاحَ ولا يَعْرِفُ أنفعه وأشدَّه، فلا قيمةَ لمعرفته إذا كان لا يَعْرِفُ
أصلحها لصدِّ العدوانِ المتنوعِ.

(١) (ص ٧).

(٢) العقل والهوى (ص ١٠).

ويجب أن يكون التفكير موازياً للعلم؛ وذلك أن التفكير يكون بكثرة التأمل والتدقيق في المعلوم، وكلما كان التفكير كثيراً والعلم قليلاً، فزاد التفكير عن حده، خرج عن مقدار الانتفاع به إلى الضرر منه؛ لأن العقل المفكر لا بد له من معلومات يخوضها ويديرها بفكره؛ ليخرج من هذا الخليط مزيجاً نافعا، وإذا كان التفكير بلا علم، أو تفكير كثير جداً بعلم قليل جداً، كانت الزيادة في ذلك مضرّة؛ وذلك أن التفكير يتحوّل من التأمل في المعلومات إلى التأمل في النفس وخطراتها، ورغباتها وطبعها وميلها.

والتفكير هو كإدارة الطعام في القدر؛ فإذا كان الطعام كثيراً احتاج إلى إدارته وتقليبه، وإذا كان قليلاً احتاج إلى إدارة قليلة، وإذا كان العقل خالياً من العلم، فهو كالقدر الخالي من الطعام؛ فتحريكه إن لم يضر فلن ينفع.

والتفكير الزائد عن حاجة المعلوم يفتقها حتى تكون النتائج ممحوجة، وتركها كما هي خير من ذلك التفكير فيها، ومثل هذا التفكير الكثير في قليل العلم جداً يورث في النفس غروراً، بحيث يتولّد لديها من التفاصيل والجزئيات الدقيقة في تلك المعلومات القليلة - ما لا يجدها عند غيره، فيتوهّم أنه الأعلّم والأكمل من غيره.

تفكير الجهال:

وإذا كان عقل الإنسان خالياً من العلم، فإن تفكيره سيكون في نفسه الممتلئة بالطباع والشهوات؛ ولهذا فإن أشد التفكير ضرراً هو تفكير الجهال؛ لأنهم يتوهمون أنهم يفكرون فيما في العقول من معلومات، وليس فيها شيء من ذلك، وهم في الحقيقة يفكرون فيما في النفوس من طبائع وشهوات، وهذا النوع من الناس يحصل لديهم من الإتقان والجدق والدراية في الوصول إلى الشر، وترتيبه وتنظيمه في صور وأشكال تحير عقول بعض الأذكاء في العلم، حتى لا يحسن بعض العلماء في تفكيره في الخير والصواب كما يفكرون هم في الشر.

ودعوة الجهال إلى التفكير بلا علم هي دعوة لهم إلى أن يُدعوا في الجهل وتنظيمه، والهوى وتحسينه، وإتقان الوصول إليه، وهذا يظهر في كثير من الذين يُولعون بالتفكير وتعظيمه، ويدعون إليه وهم مُهملون للعلم والمعرفة.

وتفكير العقول بما لديها لا حد له ولا حصر؛ فهو آلة للتفكير في كل مرئي ومسموع ومعلوم، وكل ما في النفس من خطرات ووساوس، وشهوات وطبائع.

ويجب على العاقل قبل تفكيره أن يفكر فيما يفكر، فالتفكير هو: إثارة للأشياء، وتحريك وتهيج لها؛ فليس كل شيء يصلح فيه التفكير، ومنه ما يصلح فيه تفكير قليل، ومنه ما يصلح فيه تفكير متوسط، ومنه ما يصلح فيه تفكير كثير، وكل واحد منها له حد ينتهي إليه، فإن زاد عنه أتعب العقل وحيره وأعياه.

والتفكير يقود الإنسان إلى العمل، وإذا كان تفكيره بما في نفسه أكثر من تفكيره بما في عقله، أوره سلوكًا خاطئًا في نفسه، وإذا كان تفكيره بما في عقله من علم، أوره عملاً صحيحًا، فالتفكير إنما هو مشير لما يلاقيه.

مواضع التفكير:

والتفكير في الإنسان له موضعان:

الموضع الأول: التفكير بما في العقول من علوم ومعارف.

الموضع الثاني: التفكير بما في النفوس من شهوات وطبائع وميول.

وأما التفكير بما في العقول من علوم ومعارف فهو: التفكير النافع، وهو الذي تزكو به العقول، وتتطهر به النفس، وقيمة العلم بمقدار التفكير فيه، وإلا فإن العلم في العقول كالحرّف في الكتاب.

ما يجب معرفته قبل التفكير:

والعلمُ أسبقُ من التفكير؛ لأنَّ التفكيرَ هو إثارة المعلومات؛ ولهذا ذَكَرَ اللهُ العلمَ في القرآنِ أضعافَ ذكرِهِ للتفكيرِ، ويجبُ على كلِّ متفكِّرٍ بعلمٍ أن يعرفَ قبلَ تفكيرِهِ ثلاثةَ أشياءَ:

الأول: حقيقة العلم الذي يتفكَّر فيه:

وذلك من جهة صحته وخطئه، ومقدار اليقين والظن في ذلك؛ فإنه ليس كلُّ معلومٍ يتفكَّر فيه ينفع؛ فقد يكونُ المعلومُ خطأً، ومزيدُ التفكيرِ فيه يبني خطأً على خطأ، ويستخرجُ فرعاً خاطئاً على أصلٍ خاطئٍ، وأخطرُ أنواعِ التفكيرِ تفكيرُ الحاذقِ بالمعرفةِ الخاطئةِ أو المخلوطةِ حقاً بباطلٍ وخطأً بصوابٍ.

والواجبُ قبلَ التفكيرِ بما يخدمُ المعارفَ والعلومَ - التفكيرُ في صحتها في ذاتها؛ فإنَّ دخولَ المعارفِ بقناعةٍ قاطعةٍ بالصحةِ يَصْرِفُ الفكرَ إلى البحثِ عن مؤكِّداتِ لها، والتنقيبِ عن فروعِها؛ لأنَّ النفسَ قد تجاوزتْ صحةَ البداية إلى ما بعدها.

ومن المقطوعِ به أنَّ التفكيرَ في الجزئياتِ والتفاصيلِ يَرْجِعُ إلى تصحيحِ الكلياتِ والمُجمَلاتِ أو إبطالِها، ولكنَّ هذا لا يمنعُ من تأثرِ النفوسِ في تطويعِ الظنونِ حتى تكونَ غلبةَ ظنٍّ، وغضُّ الفكرِ عمَّا يلوحُ له من شبهاتٍ تستوجبُ الوقوفَ عندها إذا كانتِ النفسُ قد دخلتْ إلى معرفةٍ بنفسٍ متوهمةٍ يقينيتها.

الثاني: أثر العلم المتفكِّر فيه:

وذلك أنَّ العلومَ والمعارفَ تتفاوتُ في قيمِها، ولا يلزمُ من صحةِ كلِّ علمٍ صحةُ إطلاقِ التفكيرِ فيه؛ وذلك أنَّ التفكيرَ جهدٌ وتنقيبٌ يُجهدُ

العقل، كما يُجهد الحفر والتنقيب البدن، فالإنسان لا يحفر بئراً ليستخرج قطرة، ولا يفتت حصاةً ليستخرج منها معدناً لا ينفعه، ولكن يستسهل تفتيت الجبال لاستخراج الذهب.

والنظر في العلم وقيّمته وآثاره على الإنسان مؤثّر في مقدار بذل التفكير فيه، وكلّ من أجهد نفسه في التفكير في علم لا ينفع إنّما هو بسبب اغتراره بحجم ذلك العلم وقيّمته، فبمقدار ما توهّمته نفسه فيه تأطّر العقل على التفكير فيه، وبذل الجهد في سببه، وإطالة النظر فيه.

وكثير من العقول تضيع في بحثها ونظرها في علوم لا تنفع، وإن نفعت لا يساوي نفعها ما ضاع من الجهد في تحصيلها.

ومعرفة آثار العلوم وقيّماتها يُرجع فيه إلى سعة معرفة الإنسان بالعلوم، ولا يُرجع فيه إلى هوى النفس وميلها، فالنفس إنّ أحبّت رفعت، وإنّ كرهت وضعت، وربّما توهّمت حقارة علم وهو جليل، أو جلاله علم وهو حقير.

وكلّ الناس يُفكّرون، وقد يجتهدون في ذلك، ولكن إنّما ارتفاعهم بحسب مواضع تفكيرهم؛ فإنّ اجتمع فيهم تفكير كثير على علم نافع، كان انتفاعهم وسموهم وتقدّمهم على غيرهم أكثر بمقدار نفع علمهم وقوة تفكيرهم.

وكثرة التفكير وحدها لا تنفع، ما لم تكن في علم كثير النفع، والأمم التي تُفكّر كثيراً بما لديهم من علم ولو كان قليلاً، تنتفع وترتفع أكثر من الأمم التي تُفكّر قليلاً ولو كان علمها كثيراً، ومعرفة حقيقة العلوم وآثارها لازم لمعرفة الإنسان لمقدار ما يبذله فيها من تفكير ونظر.

□ تأثير النفوس في اختيار العلوم:

والنفس إذا تفرّدت باختيار العلوم، فإنّها لن تختار من العلم إلّا ما يوافق

طَبَعَهَا وَهَوَاهَا، وَيُشْبِعُ مِيلَهَا وَرَغْبَتَهَا، سَوَاءً كَانَ جَاهًا، أَوْ لَذَّةً مَادِّيَّةً أَوْ بَدَنِيَّةً، أَوْ مَتْعَةً رُوحِيَّةً؛ وَلِهَذَا يَكْثُرُ فِي بَعْضِ الْأُمَمِ اخْتِيَارُ النُّفُوسِ لِعُلُومِ ثُمَّ يُكْثِرُونَ مِنَ التَّفَكِيرِ فِيهَا، فَيَبْلُغُونَ فِيهَا مَبْلَغًا أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَغَايَتُهَا لَهُمْ وَلَعِبٌ وَتَرْوِيحٌ.

وَمِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ الْمَعْرِفَةِ لِآثَارِ الْعُلُومِ: النَّظَرُ فِي تَجَارِبِ النَّاسِ، فِي الْأُمَمِ الْغَابِرَةِ وَالْحَاضِرَةِ، وَمَا آلَ إِلَيْهِ عِلْمُهُمْ، وَمَقْدَارِ انْتِفَاعِهِمْ وَعَدَمِهِ مِنْهُ، وَعَدَمُ النَّظَرِ إِلَى تَجَارِبِ الْأُمَمِ وَنَتَائِجِهِمْ يَجْعَلُ الْإِنْسَانَ يُدِيرُ رَحَاهُمْ كَمَا هِيَ؛ فَتَتَكَرَّرُ عَلَيْهِ آثَارُهُمْ كَمَا هِيَ بِخَيْرِهَا وَشَرِّهَا.

وَكَثِيرًا مَا تَخْتَارُ النَّفْسُ التَّفَكُّرَ فِي عِلْمٍ لَا لِذَاتِهِ وَآثَارِ نَفْعِهِ؛ وَإِنَّمَا لِأَنَّ ذَاتَ الْعِلْمِ يُكْسِبُ صَاحِبَهُ جَاهًا أَوْ مَالًا، فَالْنَفْسُ اتَّخَذَتْ ذَلِكَ الْعِلْمَ وَسِيلَةً لِتَحْقِيقِ شَهْوَةٍ مُجَرَّدَةٍ، وَلَيْسَ لِتَحْقِيقِ نَفْعٍ، وَهَذَا يَحْدُثُ كَثِيرًا إِذَا أُطْلِقَ لِلنَّفْسِ اخْتِيَارُ الْعُلُومِ؛ فَهِيَ لَا تَنْظُرُ إِلَى آثَارِهَا عَلَى النَّاسِ؛ وَإِنَّمَا تَنْظُرُ إِلَى آثَارِهَا عَلَى شَهَوَاتِهَا وَرَغْبَاتِهَا.

الثالث: تجريدُ النفسِ مِنَ الْمِيلِ:

وَمِيلُ النُّفُوسِ إِلَى صَحَةِ الشَّيْءِ مِيلًا زَائِدًا يُضِرُّ بِهِ وَلَوْ كَانَ فِي حَقِيقَتِهِ صَحِيحًا، وَإِذَا كَانَ هَذَا ضَرَرَهُ فِي الْمَعَارِفِ الصَّحِيحَةِ، فَكَيْفَ بِالْخَاطِئَةِ؟! وَإِذَا صَاحَبَ ذَلِكَ جِدَّةً فِي التَّفَكِيرِ، وَدَقَّةً فِي التَّنْظِيرِ، كَانَ الضَّرَرُ أَشَدَّ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ الْمِيَالَةَ تَسِيرُ بِالْفِكْرِ كَمَا تَسِيرُ الْقَدَمُ بِالْإِنْسَانِ، وَمِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يُوَصِّلُهُ إِلَى غَايَتِهِ الصَّحِيحَةِ، وَكَلَّمَا ابْتَعَدَ بِهِ السَّيْرُ، ابْتَعَدَ عَنِ الصَّوَابِ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْحِذْقَ فِي التَّفَكِيرِ يُصَيِّرُ الْمَعْلُومَةَ الْمَظْنُونَةَ وَالْمَشْكُوكَ فِيهَا إِلَى يَقِينَةٍ عِنْدَ النَّفْسِ الَّتِي تَهْوَاهَا، فَهِيَ تُفَكِّرُ فِي وَجْهِ التَّصْحِيحِ لَهَا أَكْثَرَ مِنْ وَجْهِ الْخَطَأِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْفَلَسَفَةِ وَالْمُفَكِّرِينَ أَخَذُوا

علومًا مظنونةً، ولكنهم أوتُوا حِدَّةً في الذكاء والتفكير، مع ميلٍ وتعصبٍ لتلك العلوم التي حصَّلوها، فأتقنوا التفكير فيها من جهةٍ تُريهم وجهَ الصوابِ فيها، ودلَّلوا على صحتها بأدلةٍ تأسِرُ العقولَ لأوَّلِ وهلةٍ، واستجمَعوا قوَّةَ التفكيرِ الممزوجِ بميلِ النفسِ، ففتَنُوا أنفُسَهم وفتَنُوا الناسَ بحُسنِ عرضِ أقوالِهِم.

والتفكيرُ في ذاته أداةٌ لمعرفةِ صحةِ العلومِ والمعارفِ، وتمييزِ صوابِها من خطئِها، ولكنْ هذا للنفسِ المتجرِّدةِ التي لا تأخُذُ العلمَ مظنونًا ثمَّ تُفكِّرُ فيه لكسبِ يقينه وتأكيدِهِ؛ ولهذا فإنَّ التفكيرَ الذي ينفعُ صاحِبَه في علمِهِ هو الذي يسيِّرُ مع العلمِ على ما تلقَّاه، ويعزِلُ عنه رغبةَ النفسِ وميلَها إلى جهةٍ من جهاتِهِ؛ فإنَّ النفسَ إنْ مالتْ أثَّرتْ في التقاطِ العقلِ للشواهِدِ والبراهينِ التي تؤيِّدُ ميلَها ورغبتَها؛ لأنَّ العقلَ آلةٌ تُمسِكُ الحُجَجَ كالعينِ تُمسِكُ ما تَرى، فإذا كانتِ النفسُ تبحثُ عن النملةِ في الأرضِ تتبَّعُها حتى تَرى حركاتِ ذرَّاتِ الترابِ تحسِّبُها نملاً، ويمرُّ أمامَ العينِ الإنسانُ والحيوانُ ولا تراه؛ لأنَّ النفسَ مشغولةٌ مِثَالَةَ لشيءٍ، فشغلتِ العينَ بما شغَلُها، وكذلك شغَلُها للعقلِ، ما لم يتجرَّدِ العقلُ منها، فإنَّه يتبَّعُها في تتبُّعِ ما تهوى وتريدُ؛ حتى يجتمعَ فيها من صغائرِ الأدلَّةِ وتراها كباراً، والظنونُ تجعلُها أوهاماً، والشُّبُهاتُ تجعلُها بيناتٍ.

والتفكيرُ الذي ينفعُ هو الذي يُعطي المعرفةَ حجمَها وقيمتَها عندَ تناوُلِها، ويتدرَّجُ في تأكيدِها من جميعِ جهاتِها، وإنْ لم يكنْ كذلك، فإنَّ التفكيرَ لا يزيدُ المعلومةَ إلَّا تأكيداً ولو كانتْ خاطئةً.

وإذا دخلتِ النفسُ في التفكيرِ أضرتْ به، حتى لو كان المتفكِّرُ فيه علماً صحيحاً؛ وذلك أنَّ النفسَ غيرَ المعتدلةِ يضخُّمُ لَدَيْها ما يؤيِّدُها؛ حتى تستمسكَ بقرائنَ وإشاراتٍ وإلماحاتٍ فتجعلُها أدلةً على ما تريدُ إثباتَه

ولو كان صحيحًا، فُضِّرُ بالعلم الصحيح؛ حيثُ أَكَّدَتْه بشبهات وإشارات وقرائن، فشككتُ غيرها في العلم الذي تريدُ تأكيدَه، وربما يكونُ تركُّها للتدليل عليه خيرًا ممَّا زعمته أدلةٌ وهو احتمالات وإشارات.

وإذا كان ميلُ النفسِ وهوها مضرًّا بالعلم الصحيح، فإنَّ ضرره على الإنسان بالعلوم الخاطئة والمعارف المظنونة أشدُّ ضررًا على العلم والمتعلِّمين.

والتفكيرُ له طرقٌ متعدِّدةٌ، منها خاطئةٌ ومنها صحيحةٌ، وهو كالطريق الذي يوصلُ السائرَ إلى غايته، قد يكونُ الخطأُ من أوله، وكغزلِ الحبالِ قد يكونُ الخطأُ من أوله، فلا يمكنُ تصحيحُ الطريقِ في النهاية؛ وإنَّما يحتاجُ إلى إبطالِ الطريقِ كُلِّهِ بالعودةِ إلى البداية، والنفسُ إذا مالَتْ إلى استحسانِ شيءٍ من العلوم ابتدأتُ طريقًا خاطئًا بالتفكيرِ لتأييده، وسارتُ وأطالتِ السيرَ، وتوهَّمتُ أنَّ مسلكها في التفكيرِ والتنظيرِ صحيحٌ، حتى إذا استقام ميلُ النفسِ عرفتُ خطأ الطريقِ كُلِّهِ، وكثيرٌ من الفلاسفةِ والمتكلِّمينِ دخلوا في تأكيدِ معارفٍ خاطئةٍ بالتفكيرِ بنفسِ ميالةٍ، وسوِّدوا الكتبَ وسطَّروا الصحفَ، ثمَّ لما ذهبَ ميلُ النفوسِ، صحَّ لهم التفكيرُ وتغيَّرتُ طريقتهُ، فتراجعوا عن أكثرِ ما كتبوه، وبعضهم عن جميعه، وكتبهم كبيرةٌ موجودةٌ في المكتباتِ إلى اليومِ، تراجعوا عنها بسطُرٍ أو أسطُرٍ، معناها أنَّ الطريقَ كُلَّهُ خاطئٌ.

﴿وَأَمَّا التفكيرُ بما في النفوسِ من شهواتٍ وطبائعٍ وميولٍ:

فمنه قدرٌ خادِمٌ للتفكيرِ بالعلم، ومنه ما هو مناقضٌ له، ومبطلٌ للتفكيرِ الصحيح؛ فإنَّ الشهواتِ فيها حدودٌ مشروعةٌ، وفيها حدودٌ ممنوعةٌ، وكلَّما كان التفكيرُ بما في النفوسِ كثيرًا، كان ضارًّا بالعقلِ، منحيًّا له عن الانتفاع به.

وذلك أنَّ كثرةَ التفكيرِ بشهواتِ النفسِ مثيرٌ لها، ومهيِّجٌ لحرارتها، وكلَّما كثرَ التفكيرُ بشهواتِ النفسِ سيطرتْ على العقلِ ولو كان عالماً عارفاً، حتى يَغيبَ عن الاختيارِ.

والقدْرُ الذي يتفكَّرُ به الإنسانُ في شهواتِ نفسه هو الحدُّ الذي يستوعبُ به حدُّه الفطريُّ، ويُعطى النفسَ حقَّها مِن فطرتها؛ لأنَّ مكابرةَ العقولِ للنفوسِ وحرمانها ممَّا تشتهي مرضٌ يُفسدُ العقولَ والنفوسَ جميعاً.

وقد كان كثيرٌ من أهلِ الكمالِ العقليِّ والنفسِيِّ يُدركونَ حدَّ الموازنةِ في التفكيرِ بينَ ما في العقلِ وبينَ ما في النفسِ، وربَّما تكونُ لديهم حساسيةٌ شديدةٌ في دقائقِ الفوارقِ، حتى إنَّ منهم مَنْ يكتفي بضبطِ تفكيره بنفسه، ولا يقبلُ الزيادةَ عليه؛ ولهذا كان من العلماءِ مَنْ لا يقبلُ أنْ تُذكرَ الدنيا في مجلسه، يريدُ بذلك شهواتِها المتنوعةَ؛ لأنَّه يعرفُ حقَّ نفسه من تلك الشهواتِ وقد استوفى منها ما يكفيه، والزيادةُ على ذلك إثارةٌ تدفعه إلى شغلِ الفكرِ بما هو أكثرُ ممَّا أعطاهُ هو بنفسه، فيأخذُ تفكيره في نفسه من مساحةِ تفكيره في علمه، وكلُّ تفكيرٍ زائدٍ يأخذُ حيزاً من عملِ الجسدِ من الآخرِ، ولا بدَّ للعملِ من الوقتِ، والوقتُ من عمرِ الإنسانِ وحياته.

والتفكيرُ فيما في النفسِ كلَّما كان كثيراً، كان ضرره على الإنسانِ أشدَّ، والتفكيرُ فيما في العقلِ كلَّما كان كثيراً، كان نفعه عليه أكثرَ، وما يزالُ بينَ التفكيرينِ صراعٌ ونزاعٌ شديدٌ، وإذا زادَ واحدٌ أخذَ من الآخرِ.

وتفكيرُ النفسِ إذا اشتدَّ، غلبَ العقلَ بعلمه ومعرفته حتى لا ينتفع الإنسانُ منه، حتى يكونَ بعضُ العلماءِ والعارفينَ في أحكامِ الجهَّالِ في تصرفاتهم وتتبعهم لغرائزهم بشراهةٍ من مأكليٍّ ومشربيٍّ وملبسيٍّ ومركبيٍّ ومنكحٍ، وإذا وُجدَ مَنْ يُكثرُ من تتبُّعِ الشهواتِ، فتفكيره فيما في نفسه أكثرُ من تفكيره بما في عقله.

ومما يَحمي الإنسان من غلرِ تفكيره، وانحرافِ موضعِ تفكيره: أن يستعينَ معه بتفكيرِ أهلِ العقولِ من غيره؛ حتى تُسدَّ العقولُ الأخرى مداخلَ الهوى في عقله، وقد كان يقالُ: لَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَعْتَقِدَ مِنْ رَأْيِهِ، مَا لَمْ يُقَاسَ بِهِ أُولِي الْأَلْبَابِ مِنْ إِخْوَانِهِ^(١).

طولُ التفكيرِ بينَ تجرُّدِ العقلِ وشهوةِ النفسِ:

الأصلُ أنَّ طولَ التفكيرِ يوصلُ الإنسانَ إلى تمحيصِ الرأيِ والفكرةِ، ولكن من طولِ التفكيرِ ما يوصلُ إلى الخطأِ ويزيدهُ تمكينًا، فبدلاً من اشتغالِ العقلِ بتمحيصِ الرأيِ وتنقيته، يكونُ اشتغاله بالتدليلِ على الخطأِ والتأصيلِ لصحته، والبحثِ عن المرجِّحاتِ له على غيره؛ حتى يرسخَ مع طولِ التفكيرِ على أنه الرأيُ الصحيحُ الذي لا يوجدُ غيره، وكثيرٌ من الناسِ لا يميِّزُ بينَ ما يصلحُ معه طولُ التفكيرِ وبينَ ما لا يصلحُ معه ذلك؛ لأنَّهم ينظرونَ إلى مجردِ التفكيرِ وفضله، ولا ينظرونَ إلى الدخيلِ عليه من خليطِ شهواتِ النفسِ ومطامعِها من وراءِ ذلك التفكيرِ، وتحقيقُ ذلك يكونُ بمعرفةِ الرأيِ المجرَّدِ من شهواتِ النفسِ ومطامعِها وميولِها، ومعرفةِ ما للنفسِ فيه نصيبٌ، وذلك على نوعين:

النوعُ الأولُ: ما لا يصلحُ معه طولُ التفكيرِ:

وهو في الآراءِ غيرِ المتجرِّدة؛ وذلك أنَّ ما يُفكَّرُ فيه الإنسانُ ويريدُ الوصولَ إليه يكونُ للنفسِ فيه مطمعٌ وشهوةٌ من ورائه، فإذا كانتِ النفسُ شديدةَ الميلِ والطمعِ في شيءٍ، فإنَّ تراخيَ العقلِ في التأملِ، وتطويله في التفكيرِ - قد يُحوِّلُ ذلك من تمحيصِ لذاتِ الفكرةِ والرأيِ، إلى التأسيسِ لما يوصلُ إلى مطمعِ النفسِ وشهوتِها؛ وذلك كالنفسِ شديدةِ الطمعِ

(١) العقل وفضله (ص ٤٥).

للمال، فإذا وجد الإنسان مالا في قارة الطريق، فالنظر الصحيح يقتضي ألا يطيل العقل التفكير في ذلك، فأول الوقوف للإنسان السوي على المال يكون العقل معه حاضرا متشوقا إلى الوصول إلى صاحب المال، ولكن التراخي في التفكير مع النفس الشرهة يجعلها تتغالب مع العقل، فبدلاً من البحث عن أسباب الوصول إلى صاحب المال المفقود، يشتغل العقل بالتأصيل بعكس ذلك، فيتراخي ويغلب جانب اليأس عن الوصول إليه، ويزهد في التعريف بالمال، وربما مع طول التفكير تراه حقاً لها، والأولى بالعقل الرجوع ألا يمكن للنفس الطامعة بالتراخي في التفكير وإطالته، بل يتخذ الرأي الصحيح بأخصر تأمل وأسرع، بما يوصل المال إلى صاحبه، وكأنه يسابق شراهة النفس ونهمها؛ حتى لا تستبد عليه؛ فهذا من قطع الطريق عليها من أن تحرف محل التفكير الطويل واتجاهه من تمحيص الفكرة إلى التدليل على الجهة الخاطئة التي تشتهيها النفس، فبداية التفكير هنا ليست كنهايته.

ومن ذلك أيضاً شهوة الرجل بميله إلى المرأة، فإذا وجد الرجل ميلاً إلى ذلك، فإن الواجب المسارعة بقطع الطريق على النفس من أن تستخدم العقل في البحث عن الوصول إلى المراد منها بالخطأ، وذلك بكسر دافع النفس وشهوتها إلى ذلك، فقد كان النبي ﷺ معصوماً، ومع ذلك لما رأى امرأة في الطريق، ذهب في الحال إلى بيت إحدى أزواجه وقضى حاجته منها ثم خرج^(١)، والنبي ﷺ لا يتصور منه الوقوع في فاحشة، ولكن غاية ما يتحقق من فعله ذلك هو صرف النفس عن إجهاد العقل بالتفكير، وقطع الطريق إلى ذلك عليها.

ومن إحكام التكليف الإلهي أن يحمي النفس من مصاحبة الشهوة

لها عند اشتغال العقل بتحرير الصواب، فالميل من الرجل والمرأة بعضهما إلى بعض غريزة فطرية، وشهوة إنسانية، وقد جاءت الشريعة بمعالجة دوام اشتغال النفس بالحرام منها، فمنعت من دواعي الزنى؛ كالخلوة، واختلاط الجنسين، والنظر بما يثير الشهوة، ثم كلفت العقل بقطع اتصال تلك الدواعي في النفس إذا وجدت؛ لأنها تفقد العقل تجرده في الخلاص من الانسياق لها، فكيف تأمره بقهر النفس عن البعد عن شهوة الفاحشة وهي تَجِيزُ له مجاورة دواعيها؟ فسياسة العقل فصل النفس عن شهواتها؛ ليتخذ الرأي الصحيح الحازم بتجرده بلا مؤثر، وإذا غلبت النفس حينها العقل بسطوتها، فيتحمّل العقل اللوم؛ لأنه لم يتعد عن مؤثرات النفس تلك المخلة باختياره.

والنفس إذا مكّنت من التفكير في شيئين تشتهي بقوة أحدهما، فإنَّ طول التفكير لا يزيدها إلا ميلاً إلى ترجيح ما تشتهي، والوليد بن المغيرة كانت نفسه ميالة إلى شهوة الجاه والأنفة وعدم التبعية، ولما سمع القرآن تفكّر فيه وأطال، ولم يكن ذلك بعقل متجرد منه بلا سطوة النفس، فما زاده طول تأمله وفكره إلا عناداً، وخرج بنتيجة ظالمة لا تمحص رأيه؛ وإنما تحقّق شهوته؛ ولذا قال الله عنه واصفاً تفكيره الطويل: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ۖ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۖ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۖ ثُمَّ نَظَرَ ۖ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ۖ﴾ [المدر: ١٨ - ٢٢]، وكانت نتيجة طول تفكيره: ﴿ثُمَّ أَذْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ۖ﴾ [المدر: ٢٣ - ٢٤]، وحقيقة الأمر لا يحتاج إلى طول تفكير فيه لوضوحه، ولو استسلم وانقاد لإعجاز الوحي من أول الأمر، ولم يُمكن للنفس بطول التفكير أن تؤصل فيه ما تهوى حتى غلبته، لوصل إلى الصواب.

وهكذا ينتج في بعض النفوس الميل إلى بعض الآراء الفقهية عند

الترجيح بين الأقوال المختلفة، فيكون للنفس ميلٌ وشهوةٌ مالٍ أو جاء في إحدى الجهتين، فيكون طولُ التفكير غالبًا مؤثرًا في اختيار الأدلة، فبدلًا من تمحيصها يتحوّل التفكير إلى التأسيس للخطأ، وكثيرٌ من أتباع المذاهب المنحرفة قد اشتَهَتْ نفوسُهم مسامرة الموروث، فاشتغلت عقولُهم بطول التفكير في التدليل عليه، ولو فصلوا بين الشهوة وطول التفكير، لكفّاهم تفكيرٌ قليلٌ في تمحيص الصواب من الخطأ.

وقد ذكّر الحكيمُ الترمذيُّ في رسالة «العقل والهوى» أن الصواب يكون بثلاثة أشياء، وذكر منها: «الثاني: يُخرجُ العيوبَ من نفسه؛ حتى تكونَ أعضاؤه بالصواب، والثالث: يُخرجُ الآفةَ من قلبه؛ حتى يكونَ قلبه بالصواب»^(١).

النوع الثاني: ما يصلحُ معه طولُ التفكير:

وهو ما كان من الآراء والأعمال التي ليس للنفس في إحدى جهتيهما شهوةٌ ومطمعٌ، فإن كان من مهمّات الأمور، كان طولُ التفكير فيه يُمحصُّ صوابه من خطئه، ويزيد من رُجحانِ جهةٍ على أخرى، وإن كان من الآراء والأعمال اليسيرة سهلة العواقب وتافهة الأثر، لم يكن طولُ التفكير فيها مناسبًا لها، ليس لأجل الخوف من النفس؛ وإنما لأجل عدم اشتغال الفكر بتوسيع ما لا يتسع، وطبخ ما لا يحتاج إلى طبخ؛ وذلك أن العقولَ مطابخُ الأفكار؛ كالقُدُورَ مطابخُ الطعام، وكلُّ طبخٍ زادَ عن حدّه المناسبِ له، أنضجَ ثم أحرقَ ثم أفسدَ.

ومن كمالِ العقولِ معرفةُ مقاديرِ الأشياءِ وقيمتها على الحقيقة بلا إفراطٍ ولا تفريطٍ، وقد جعلَ الحارثُ المحاسبِيُّ في رسالة «ماهية

(١) العقل والهوى (ص ٥).

العقل» أن من معاني العقل أنه البصيرة والمعرفة بتعظيم قدر الأشياء النافعة والضارة في الدنيا والآخرة^(١)؛ وذلك أن مجرد معرفة النفع من الضر من غير معرفة لمقادير كل واحدة منها - ليس من كمال العقول التي مدحها الله وأثنى عليها في وحيه.

حرية اختيار النفس وأثره في فعلها:

النفس إذا سلبت حقها اضطربت، وربما مرضت، وفي بعض الأحيان قد تموت عندما يؤخذ منها شيء عظيم من حقوقها، خاصة إذا كان ذلك الحق موجوداً وتعجز عن إعادته، وأما إذا كان غير موجود؛ كفقْد الحبيب: ولد أو زوج أو أم أو أب بالموت، فإن النفس تتألم مدة وتنسأه، ولكن ما يؤخذ منها من حقوقها وهو موجود يمكن أن يعود، لكنها عاجزة عن إعادته، فإنها تكون مهوورة متألمة بحسب شدة حاجتها لحقها الذي سلب منها، وبمقدار تعلقها به، فإن كانت حاجتها شديدة، فإنها لا تزال تلح على العقل في إعادة حقها ليلاً ونهاراً، حتى يفتر العقل ويتعب ويعجز، وربما يذهب من شدة سطوة النفس وإنهاكها له.

وعقل الإنسان هنا لم يعتد على حق نفسه، ولو كان هو الذي منعه حقها فهو يملك إعادته، كمن يمنع نفسه طعاماً وشراباً لمصلحة معينة، أو يحبسها عن حريتها عن الخروج والسفر ورؤية الناس والاجتماع بهم، فهذا يملك إقناع النفس وتسليمها لما يعلمه من مصلحتها بترك تلك الحقوق؛ كمنع الإنسان نفسه من طعام يضر بدنه، أو يحبسها عن الحرية لتعلم وتكتب، أو تبتعد عن الناس اتقاء لشهرهم ودفعاً لأذاهم، فهذا كله هيّن على عقل الإنسان ونفسه، ولكن إذا منع الإنسان

(١) ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه (ص ٢١٠).

مَمَّنْ هُوَ أَقْوَى مِنْهُ مِنْ أَكْلِ طَعَامٍ يَحْبُّهُ أَوْ حَبَسَ حَرِيَّتَهُ، فَالْأَمْرُ حِينَهَا شَدِيدٌ عَلَى الْاِثْنَيْنِ مَعًا: عَلَى نَفْسِ الْإِنْسَانِ، وَعَلَى عَقْلِهِ جَمِيعًا.

وَالوَاجِبُ عَلَى الْعَقْلِ حِينَمَا تُسَلَّبُ النَفْسُ قَهْرًا حَقُّهَا وَمُتَعَتَّهَا وَهُوَ لَا يَمْلِكُ لَهَا عَقْدًا وَلَا حَلًّا - أَنْ يَسُوسَهَا؛ حَتَّى لَا تَضْطَرِبَ وَتُنْهَكَ وَتَمْرَضَ، فَمِنْ أَعْظَمِ حَقُوقِ النَفْسِ الْفَطْرِيَّةِ مَتَعَةُ الْاِخْتِيَارِ؛ فَهِيَ لَا تَحِبُّ الْإِكْرَاءَ عَلَى الْفَعْلِ وَلَا عَلَى التَّرِكِ، وَرَبَّمَا تَحِبُّ الشَّيْءَ حَبًّا عَظِيمًا وَتَعْمَلُ مَا تَحِبُّ وَتَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ سَنِينَ، فَإِذَا جَاءَ مَنْ يَأْمُرُهَا وَيُرْغِمُهَا عَلَى فَعْلٍ مَا تَحِبُّ، اسْتَقْلَلَتْهُ وَأَصْبَحَ الْيَوْمُ عِنْدَهَا كَالشَّهْرِ، وَالشَّهْرُ كَالسَّنَةِ، وَهَذَا فِي الشَّيْءِ الَّذِي تَحِبُّهُ، فَكَيْفَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي لَا تَحِبُّهُ وَلَا تَكْرَهُهُ؟ بَلْ كَيْفَ بِالشَّيْءِ الَّذِي تَكْرَهُهُ وَتُبْغِضُهُ؟! فَحَرِيَّةُ الْاِخْتِيَارِ مُؤَثِّرَةٌ فِي الْأَفْعَالِ حَتَّى فِي الْأَشْيَاءِ الْمَكْرُوهَةِ، فِإِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلُ ﷺ لَمَّا أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَذْبَحَ ابْنَهُ، عَرَضَ الْأَمْرَ عَلَى ابْنِهِ؛ لِيَكُونَ بِاِخْتِيَارِهِ: ﴿يَبْنَىٰ إِلَيَّ أَرَىٰ فِي الْمَنَازِلِ إِلَيَّ أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢]، يُشَاوِرُهُ وَيَسْتَأْذِنُهُ فِي أَمْرِ حَتْمِيٍّ الْاِمْتِتَالِ، وَهَذَا مِنْ سِيَاسَةِ إِبْرَاهِيمَ لِنَفْسِ وَلَدِهِ، مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَنْ يُوَثَّرَ ذَلِكَ فِي قَنَاعَةِ عَقْلِهِ بِاِمْتِتَالِ الْأَمْرِ، وَلَكِنْ حَتَّى لَا يَكُونَ لِنَفْسِهِ سَطْوَةٌ عَلَيْهِ فَتُوْذِيهِ وَلَا يَمْلِكُهَا.

حَقُّ النَفْسِ فِي الْاِخْتِيَارِ فِطْرِيٌّ، وَلَوْ كَانَتِ النَفْسُ لَا تَحِبُّ فَعَلَ الشَّيْءِ، إِذَا مُنَعَتْ مِنْهُ أَحَبَّتْهُ وَفَعَلَتْهُ، لَيْسَ حَبًّا فِي الْمَفْعُولِ؛ وَإِنَّمَا حَبًّا فِي حَقِّهَا فِي الْاِخْتِيَارِ، فَلَوْ أَنَّ نَفْسًا تَرِيدُ السَّفَرَ بِمَرْكَبَةٍ كَسِيَارَةٍ أَوْ فَرَسٍ أَوْ نَاقَةٍ مَدَّةَ خَمْسٍ أَوْ سِتِّ سَاعَاتٍ، وَكَانَتْ لَا تَحِبُّ الْوُقُوفَ فِي طَرِيقِهَا، ثُمَّ أَتَاهَا مَنْ يَمْنَعُهَا مِنَ النَّزُولِ طِيلَةَ الطَّرِيقِ وَأَرْغَمَهَا عَلَى ذَلِكَ، لَكَانَ النَّزُولُ مَحْبُوبًا لَهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَلَأَحَبَّتِ الْوُقُوفَ عِنْدَ كُلِّ مَعْلَمٍ مِنَ مَعَالِمِ الطَّرِيقِ مِنَ الْأَشْجَارِ وَالْوُدْيَانِ وَالسُّهُولِ وَالْجِبَالِ، وَرَأَتْ كُلَّ ذَلِكَ

حرمانًا لها، وهي في الحقيقة تحبُّ حقَّها في الاختيار، لا تحبُّ النزول لِدَاتِهِ، وكذلك مَنْ يجلسُ في بيته أيامًا، أو لا يخرجُ مِنْ مَدِينَتِهِ أو بِلَدِهِ، وَيَبْقَى فِيهَا أَعْوَامًا، فَإِذَا مُنِعَ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْهَا، لَأَحَبَّتْ نَفْسُهُ السَّفَرَ وَالتَّرْحَالَ، وَلَقَامَتْ بِالتَّفَكُّرِ فِي كُلِّ مَا يَدْعُوهَا لَذَلِكَ؛ مِنْ تَذَكُّرِ الْمَصَالِحِ فِي الْبُلْدَانِ الْأُخْرَى، وَصَلَةِ الْأَقَارِبِ وَالْأَرْحَامِ، وَلَأَحَبَّتِ الزِّيَارَةَ وَالتِّجَارَةَ وَالسِّيَاحَةَ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ مَطْبُوعَةً عَلَى اخْتِيارِهَا فِي الْاِخْتِيارِ، وَرَبِّمَا لَوْ أَنَّهَا مُنِعَتْ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْبَلَدِ ثُمَّ أُذِنَ لَهَا بِذَلِكَ، لَزَهَدَتْ فِي كُلِّ تِلْكَ الْمَحْبُوبَاتِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ لَا تَبْحَثُ عَنْهَا بِذَاتِهَا؛ وَإِنَّمَا تَبْحَثُ عَنْ حَقِّهَا فِي الْاِخْتِيارِ، فَإِذَا تَحَقَّقَ لَهَا ذَلِكَ تَسَاقَطَتْ جَمِيعُ تِلْكَ الرِّغْبَاتِ؛ لِأَنَّهَا وَسَائِلُ لِحَقِيقِ الْغَايَةِ، فَتَحَقَّقَتْ تِلْكَ الْغَايَةُ، فَلَا حَاجَةَ لِلْوَسِيلَةِ.

﴿ سِيَاسَةُ الْعَقْلِ لِلنَّفْسِ فِيمَا لَا حَرِيَّةَ لَهَا فِيهِ : ﴾

وَاجِبُ الْعَقْلِ أَنْ يَسُوسَ النَّفْسَ فِيمَا لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُعِيدَهُ مِنْ حَقِّهَا، وَيُزَهِّدَهَا فِيمَا تُبَالِغُ فِيهِ مِنَ مَحْبُوبَاتِ، وَيُهَوِّنُهَا وَيَصْرِفُهَا عَنْهُ، وَيَجْعَلُ النَّفْسَ مَصْرُوفَةً عَنِ الْاِشْتِغَالِ بِذِكْرِهَا وَتَرْدِيدِهَا، وَيَجْعَلُهَا تَنْظُرُ إِلَيْهَا كَالْمَعْدُومَةِ فِي فِتْرَةِ الْعِجْزِ، وَالتَّفَكُّرِ فِي الْمَمْنُوعَاتِ وَتَحْقِيقِهَا يُمَرِّضُ النَّفْسَ وَيُنْهَكُهَا، فَنَفْسُ الْإِنْسَانِ لَا تَحِبُّ مَنَعَهَا مِمَّا يُمَكِّنُهَا فَعْلُهُ وَلَوْ لَمْ تَفْعَلْهُ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُمْكِنِ، فَهِيَ لَا تُفَكِّرُ فِي مَنَعِهَا مِنْهُ؛ فَهِيَ لَا تُفَكِّرُ فِي الطَّيْرَانِ إِلَى الْقَمَرِ وَالْمَرِيخِ وَعُطَّارِدِ الْمُشْتَرِيِّ، وَلَوْ مُنِعَتْ مِنَ الذَّهَابِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ أَرَادَتْ لَمْ تَسْتَطِعْ، لَكِنْ لَوْ أَنَّهَا كَانَتْ قَادِرَةً عَلَى الطَّيْرَانِ إِلَى تِلْكَ الْكَوَاكِبِ، لَكَانَ مَنَعُهَا مِنْهَا مِثْلَ مَنَعِهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ بِلَدِهَا فِي الْأَرْضِ إِلَى بَقِيَّةِ بُلْدَانِ الْأَرْضِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّفُوسِ تَمْرَضُ وَتُنْهَكُ بِسَبَبِ عِجْزِهَا عَنْ اخْتِيارِ مَا تَرِيدُ، وَمَرَضُهَا لَيْسَ بِمَقْدَارِ

الممنوعات، ولكن بمقدار استرسال النفس بترديد تلك الممنوعات والتفكير فيها، وكثير من أصحاب العقول الراجحة يُحبسون في حجرة سنين طويلة وأنفسهم مستقرة، أكثر ممن يُمنع من نوع من أنواع ما يشتهي من الطعام والشراب أو الترحال إلى بلدة أو بلدين من الأرض؛ لأن استقرار النفس بحسب سياسة العقول لها، وليس بمقدار ما تُحرّم منه، وواجب العقول أن تُفرّق في تعاملها مع النفس مسلوقة الحق بين حقّها ممكن العودة، وحقّها غير الممكن.

وبعض النفوس تكون ذليلة منكسرة لمن يمنعها من حق واحد من حقوقها؛ كشراب أو طعام معين، أو مركوب أو مسكن معين، وبعضها الآخر لقوة عقلها بسياسيتها لو مُنعت من كل شيء تبقى عزيزة، فالعقول تنساق وتخضع لسطوة النفس المتعلقة بالمحوبات تعلقاً شديداً.

وهذا في كل ما تشتهي النفس وتحبّه، والنفس تتعلّق بمحوباتها، وما تزال شاغلة للعقل بطرق بابه ليلاً ونهاراً تريد طريقاً إليه، ولو كان العقل عاجزاً عن إيجاد ما تريد، وإذا لم يقم العقل بسياسيتها وشغلها وإلهائها، فستحرفه عن التفكير فيما يصلح إلى تكرار ما لا يستطيع؛ حتى يفعل أفعالاً هي أشبه بتصرفات السفهاء، يراه الناس كذلك ولا يرى هو نفسه؛ حتى تعود النفس إلى رُشدّها، ويكون محبوب النفس ضعيفاً عندها، فحيث يرى الإنسان نفسه وحجم سفاهته السابقة.

فإن كمال الإنسان هو بكمال سياسة عقله لنفسه، وقد أفلح من زكّاها، وقد خاب من دساها، والله أعلم، وبه التوفيق.



فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع	الصفحة
* المقدمة	٥
اختلاف العقلاء من قبيل النفوس والميول لا من جهة أصل خَلْقِ العقول	٥
اختلاف مساحة المخاطبين في نفوس المتكلمين	٥
سبب اختلاط الآراء بالأهواء	٦
اختلاف قوة النفس مؤثرٌ بالعكس في اختلاف قوة العقل	٦
وظيفة كل من العلم والخبرة	٧
النفس بوابة كل تأثير على العقل	٧
تمكُّن العقل والنفس	٧
العقل المكلف	٨
العقول الذكيَّة والنفوس القويَّة	٨
النفس تأطرَّ العقل على استخدام البراهين المناسبة لحالها لسبيين	٩
من النفوس ما لا تُبالي بحماية العقل لاختيارها	٩
* حقيقة النفس والعقل	١١
إرادة الإنسان مرَّبة من نفس وعقل	١١
اجتماع إرادتين في الإنسان	١٢
انتفاء تناقض الإرادات في القوَّة الواحدة	١٣
* خصائص النفس والعقل	١٥
وجوب معرفة ما للنفس والعقل وما عليهما	١٥
اختلاف النفوس في نوع ما تشتهيه ومقداره وحدوده	١٥
* تساوي العقول واختلاف النفوس	١٧

- ١٩ * نقصُ المعلومةِ وأثره في العقل
- ٢١ * مدحُ العقلِ وذمُّ النَّفْسِ
- ٢١ الله لم يذمَّ العقلَ لذاته ولم يستعِذْ نبيٌّ مِنْ عَقْلِهِ، بخلافِ النَّفْسِ
- ٢٥ * المؤثراتُ في العقولِ وأنواعُها
- ٢٦ النوعُ الأوَّلُ: طبائعُ النفسِ
- ٢٧ اختلافُ طبائعِ النفوسِ
- ٢٧ قَلَمًا يُنَكِّرُ علماءُ النَّفْسِ وجودَ الطبعِ الفطريِّ
- ٢٨ طبعُ النفسِ الأصلي لا يكونُ شرًّا
- ٣٠ الطبائعُ النفسِيَّةُ كما تؤثرُ فإنها تتأثرُ
- ٣٠ اختلافُ حسابِ النفوسِ للوقتِ
- ٣١ تأثرُ طبعِ النفسِ بالنشأةِ
- ٣١ الإرجاءُ ذِينُ يوافقُ الملوكَ
- ٣٢ الطبائعُ النَّفْسِيَّةُ يجرُّ بعضها بعضًا
- اختصاصُ بعضِ النفوسِ ببعضِ الطبائعِ لا يعني فضلَ صاحبِ ذاكِ الطبعِ على غَيْرِهِ
- ٣٣
- ٣٤ التفاضُ لا يكونُ بينَ الناسِ في الأمورِ المكتسبةِ والاختياريةِ
- ٣٥ * أصولُ طبائعِ النفوسِ
- ٣٦ طَبِيعُ اللَّيْنِ فِي الْمَرْأَةِ
- ٣٦ الموازنةُ فِي الْحَثِّ عَلَى الرِّبَةِ والتَّجَمُّلِ فِي الرِّجَالِ أَكْثَرُ مِنَ النِّسَاءِ
- ٣٦ سببُ ضعفِ المرأةِ فِي المِجَادَلَةِ والنِّزَاعِ
- ٣٩ * تناسبُ التكاليفِ معِ الطبائعِ
- ٤٠ اشتراطُ الوليِّ فِي النِّكَاحِ ليسَ لِنَقْصِ فِي عَقْلِ الْمَرْأَةِ، بل حِمَايَةِ لَهَا
- ٤١ الْمَحْرَمُ يَكْسِرُ حَدَّ ضَعْفِ النَّفْسِ فِي الْخُلُوةِ
- ٤٣ * معنى (نَاقِصَاتِ عَقْلٍ)
- ٤٣ سببُ جعلِ شَهادَةِ الْمَرَأَتَيْنِ بِشَهادَةِ الرَّجُلِ

الصفحة

الموضوع

- ٤٤ صِحَّةُ رِوَايَةِ الْمَرْأَةِ لِأَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْأَسَانِيدِ
- ٤٥ صِحَّةُ رِوَايَةِ الْمَرْأَةِ فِي نَقْلِ الْحُدُودِ وَالْأُمُورِ الْمَالِيَّةِ
- ٤٥ سَبَبُ تَأَثُّرِ الضَّبِطِ عِنْدَ الْمَرْأَةِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْحَقُوقِ
- ٤٦ غَيْرُ أَصْلِيٍّ فِي الطَّبْعِ أَنْ تَمِيلَ الْمَرْأَةُ لِمَا يَمِيلُ إِلَيْهِ الرِّجَالُ
- الْأَصْلُ فِي مِثْلِ الْمَرْأَةِ أَنْ يَكُونَ إِلَى تَفَاصِيلَ وَجْزِيَّاتِ لَهَا عِلَاقَةٌ بِالزَّيْنَةِ
- ٤٧ وَالتَّدَاوِي
- ٤٧ مِنْ أَصُولِ الضَّبِطِ وَالتَّذَكُّرِ: التَّكَرَّارُ وَالْإِهْتِمَامُ
- ٤٨ لَا بُدَّ مِنَ التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْعَقْلِ وَاهْتِمَامِ النَّفْسِ
- ٤٨ مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى شَيْءٍ مُؤَثِّرٌ فِي ضَبِطِ الْعَقْلِ لَهُ
- ٤٩ تَأَثُّرُ كِبَرِ النَّفْسِ وَحِدَّتِهَا فِي الْعَقْلِ
- ٤٩ مِنَ الطَّبَائِعِ النَّفْسِيَّةِ مَا يَحُولُ بَيْنَ الْعَقْلِ وَبَيْنَ تَعْلُمِهِ؛ كَالْكِبَرِ
- ٥٠ الْكِبَرُ أَضَرُّ عَلَى النَّفْسِ مِنَ الْحِدَّةِ
- ٥١ مِنَ الْوَهَمِ مَا لَا تَشْعُرُ بِهِ النَّفُوسُ وَلَا تُؤْمِنُ بِهِ
- ٥١ أَثَرُ الطَّبَائِعِ فِي الْمُتَعَلِّمِ
- ٥٢ بَعْضُ الطَّبَائِعِ النَّفْسِيَّةِ مُؤَثِّرٌ فِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ
- ٥٣ فِي بَعْضِ النَّفُوسِ مَا يَزِيدُهَا قَبُولًا لِلْإِيمَانِ أَوْ رَفْضًا لَهُ
- ٥٤ مِرَاعَاةُ الْمُعَلِّمِ لِلْمُتَعَلِّمِ
- ٥٥ عُلُومٌ يَجِبُ أَنْ يَصَاحِبَهَا الْإِيمَانُ
- ٥٥ اخْتِلَافُ النَّفُوسِ لِأَزْمٍ لِاخْتِلَافِ تَلَقِّيِ الْعُقُولِ لِلْعُلُومِ
- ٥٦ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْطَى سِلَاحُ الْعِلْمِ لَغَيْرِ الْأَمِينِ
- ٥٧ يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَغَلَ الْعَالِمُ بِمَعْرِفَةِ أَفْهَامِ الْمُتَلَقِّينَ لِكَلَامِهِ عِنْدَ إِقَائِهِ
- ٥٨ تَأَثُّرُ طَبِيعِ النَّفْسِ وَشَهَوَاتِهَا فِي تَلَقِّيِ الْعِلْمِ
- ٥٨ النَّفْسُ إِذَا اشْتَغَلَتْ بِشَيْءٍ وَاهْتَمَّتْ بِهِ التَّقَطُّعُ
- ٥٩ مِنَ الطَّبَائِعِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي الْعَقْلِ: النَّفُوسُ الْمُضْطَرِبَةُ
- ٦٠ مَا زَادَ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ وَعَاءِ الْعَقْلِ هَكَذَا

- ٦٠ اضطرابُ النفوسِ مع النوازلِ المتسارعةِ يؤثّرُ في تلقّي العلمِ
- ٦١ مراعاةُ الوحيِ للطبائعِ النَّفْسِيَّةِ
- ٦٢ مراعاةُ المتعلّمِ لنفسِهِ وما يتعلّمُهُ
- ٦٢ النفسُ قد توجّهُ العقلَ حتّى في العلمِ
- ٦٣ الشهواتُ تؤثّرُ في العلمِ ونوعِهِ ومقدارِهِ
- ٦٣ أثرُ الطبائعِ النَّفْسِيَّةِ في عقابِ المخطئِ وثوابِهِ
- ٦٣ جاء الثوابُ والعقابُ لتحقيقِ غايتينِ
- الغايةُ الأولى من الثوابِ والعقابِ: المحافظةُ على الخيرِ الموجودِ في النفوسِ
- ٦٣ وزيادتهُ
- ٦٥ دوافعُ النفوسِ وأثرها في الثوابِ والعقابِ
- ٦٥ ليس كلُّ المحسنينِ يتساوَوْنَ في الثوابِ ولو تشابهَ صوابُهُم ظاهراً
- ٦٦ الغايةُ الثانيةُ مِنَ الثوابِ والعقابِ: المحافظةُ على النفوسِ والإبقاءُ عليها
- ٦٦ ليس كلُّ خطأٍ يعاقبُ عليه، وليس كلُّ صوابٍ يثابُّ عليه
- ٦٧ خطأُ العقوبةِ على كلِّ خطأٍ والثوابِ على كلِّ صوابٍ
- ٦٩ الانحرافُ بعد العقوبةِ لاعتبارينِ
- ٦٩ مراتبُ المحرّماتِ وعلاجُها في النفوسِ
- ٧١ لا بُدَّ مِنْ اعتبارِ أثرِ العقابِ في غيرِ نفسِ المخطئِ مِنَ الْمُتَصِلِينَ بِهِ
- ٧٢ أثرُ الطبائعِ النَّفْسِيَّةِ في العملِ
- ٧٣ مِنْ آفاتِ النفسِ المتعجّلةِ
- ٧٣ توافقُ طبعِ النفسِ مع العملِ الصحيحِ
- ٧٤ لا يَصِحُّ عقلاً تولّيُ النفوسِ اللَّيئَةِ ولاياتٍ فيها شِدَّةٌ
- ٧٥ ليس كلُّ مَنْ حَمَلَ علماً كان صالحاً للعملِ به
- ٧٦ توافقُ التكليفِ والعقولِ مع طبائعِ النفسِ
- ٧٦ لا يستعملُ الإنسانُ عقلَهُ بنفسِهِ كاملاً حتّى يكونَ عارفاً لطبعِ نفسِهِ
- ٧٧ توافقُ النفوسِ شرطٌ لتوافقِ العقولِ

الصفحة

الموضوع

- ٧٧ معرفة النفوس أصلٌ في توافُقِ الناس
- ٧٧ استقرارُ النفس ييسرُ توافُقَهَا مع غيرها
- ٧٨ سياسةُ الإنسانِ لنفسِهِ في صِلَتِهِ بالناس
- ٧٩ كلُّ نفسٍ لها منتهى تنتهي في طاقَتِها إليه
- ٨٠ النوعُ الثاني من طبائعِ النفوس: الطبائعُ المكتسبة
- ٨٠ قد يَتَطَبَّعُ الإنسانُ بما يَعتادُهُ
- ٨١ تَغْيِيرُ الطَّبَائِعِ
- ٨٢ النوع الثاني من المؤثرات في النَّفْسِ، وهو شهواتُ النَّفْسِ
- ٨٢ يوجَدُ قَدْرٌ مشتركٌ بين الطبائعِ والشهوات
- ٨٣ النفسُ المأسورةُ بالشهوات هي النفسُ الفقيرة
- ٨٣ حقُّ النَّفْسِ في إمتاعِها وحدودُهُ
- ٨٤ العقلُ ليس عدوًّا للنَّفْسِ، والنفسُ عدوَّةٌ له
- ٨٤ كلُّ شهوةٍ وَلَذَّةٍ ومُتعةٍ للنَّفْسِ أصلُها صحيحٌ
- ٨٥ تحقيقُ شهواتِ النفسِ أمرٌ فطريٌّ، لكن بقانونِ العقل لا يَهْوَى النَّفْسُ
- ٨٥ قيودُ العقلِ على شهواتِ النفس
- ٨٦ صِراعُ النفسِ مع العقلِ عند شهواتِها في سِتَّةِ أَشْيَاءٍ تَتَعَلَّقُ بِهَا:
- ٨٦ الأوَّلُ: اختيارُ النوعِ الصالحِ لها
- ٨٦ طبائعُ النفوسِ تَتَغَيَّرُ بحسبِ تَمَكُّنِها في الإنسان
- ٨٧ بعضُ المادِّيِّينَ يعاملونَ الطبائعَ الإنسانيةَ كالتعاملِ مع المَورُوثات
- ٨٧ الثاني: الزَّمانُ
- ٨٩ الثالث: المَكانُ
- ٨٩ الرابع: مِقدارُ ما يَكفي النفسَ مِن شهواتِها
- ٨٩ العقلُ وعواقِبُ الشَّهَوَاتِ
- ٩٠ مِن الشهواتِ ما تنتهي إلى حَدٍّ، ومنها ما لا تنتهي إلى حَدٍّ
- ٩١ القولُ تَخْتَلِفُ في مِقدارِ ما تَراه مِن عواقِبِ الشَّهَوَاتِ

- ٩١ قيد الشهوة بين الإنسان والحيوان
- ٩١ المساحة الزائدة في الشهوات هي القدر الفاصل بين الإنسان والحيوان
- ٩٢ الخامس: الصفة التي يكون عليها إشباع الشهوات
- ٩٢ السادس: أثر شهوات النفس في غيرها
- ٩٣ إعانة العقل على النفس بالعقوبة
- ٩٣ النفس عند زيادة إقبالها على الشهوات في حاجة إلى ضبط العقل لها بأحد أمرين
- ٩٥ تدريج النفس مع العقلاء
- ٩٦ من خداع النفس للعقل: أن يقدم المنفق ماله والمعلم علمه لمن يعود نفعه عليه
- ٩٧ المطامع والشهوات المعنوية أشد على الإنسان من المطامع المادية
- ٩٨ العلاقة بين الشهوة والرأي
- ٩٨ الفرق بين الغايات الصحيحة والغايات الخاطئة
- ٩٨ إذا قويت النفس على العقل في تحقيق الشهوة، كان تأثيرها على حالين
- ٩٩ لا توجد شبهة إلا وأصلها شهوة
- ١٠٠ تحول شهوات النفوس عند الأجيال إلى شبهات
- ١٠٠ الشهوات التي تصنع الشبهات ليست محصورة في نوع واحد
- ١٠١ تطبيع النفوس لشهواتها
- ١٠٢ الإصلاح وفصل النفوس عن التأثير في العقول
- ١٠٣ فعل الناس للشر لا يعني غلبة الباطل على الحق حتى يفعلوه ظانين أنه خير
- ١٠٣ كل شهوة قوية في النفس قادرة على التأثير في العقل في إيجاد شبهة فيه
- ١٠٣ شهوة الجاه
- ١٠٤ طرق تحقيق النفس لشهوة الجاه
- ١٠٤ النوع الأول: طرق ظاهرة

- النوع الثاني: طرقُ خَفِيَّةٍ ١٠٥
- طَلَبُ الجاءِ بأفعالٍ مناقضةٍ له ١٠٦
- الرُّهْدُ في المَالِ لَنَيْلِ الجاه ١٠٧
- أَخْطَرُ وسائلِ نَيْلِ الجاه ١٠٨
- سَتَرُ شهوةِ الجاهِ بالرُّهْدِ في المال ١٠٩
- الجاهُ مختلفُ الصورةِ في النفوس ١٠٩
- إذا كانت شهوةُ الجاهِ متمكِّنةً في النفسِ أَحَبَّتْ أَنْ تَخْتَصَّ عن غيرها بشيء ١١٠
- الجاهُ والكِبَرُ والحَسَدُ ١١٠
- الأنفَةُ والكِبَرُ تَجْعَلَانِ الإنسانَ يُجَادِلُ في الواضحات ١١١
- حُبُّ الجاهِ يُنَبِّئُ الحَسَدَ المُفْضِي إلى تَتَبُّعِ عيوبِ الناس ١١١
- من حُبِّ الجاهِ: شدةُ الامتنانِ بالإحسان ١١٢
- شَهْوَةُ الأَكْلِ ١١٣
- يُمَدِّحُ الحَيَوَانُ الذي يُبْدِعُ في إيجادِ أَكْلِهِ وشُرْبِهِ ولا يُمدِّحُ الإنسانَ بمجردَ ذلك ١١٣
- قيمةُ الشهوةِ في النفسِ بمقدارِ صُعوبةِ طريقِها ١١٤
- من لوازمِ الضعْفِ البَشَرِيِّ تأثيرُ الشهوةِ في العقلِ بِقَدْرِ تَمَكُّنِهَا مِنَ النَّفْسِ ١١٤
- من أمراضِ الأَذْكَاءِ: الإيغالُ في التدقيقِ فيما لا تنبغي فيه الدَّقَّةُ ١١٤
- وسائلُ التغلُّبِ على طبائعِ النفسِ وشهوتِها: ١١٥
- الأوَّلُ: الإيمان ١١٥
- اجتماعُ العلمِ والإيمانِ على النفس ١١٥
- الثاني: العلمُ والخبرة ١١٦
- اكتسابُ العقلِ للعلمِ أَنْفَعُ له مِنْ اكتسابِ البَدَنِ للقُوَّة ١١٦
- العلمُ مع النفسِ سلاحٌ ذو حَدَّيْنِ ١١٧
- الثالث: الطبعُ النفسِيُّ المعاكِسُ للشَّهْوَةِ ١١٨
- الرابع: صراعُ شَهَوَاتِ النَّفْسِ بعضها مع بعض ١١٩

- ١٢٠ سياسة العقل للنفس عند تنازع شهواتها فيما بينها
- ١٢١ الخامس: موازنة العقل للنفس عند إقبالها على ما تشتهي بنهم
- ١٢٢ إطلاق العقل العنان للنفس في كل إقبال يستفرغ وسعها وهمتها
- ١٢٢ لا بد من النظر إلى أمرين عند موازنة العقل للنفس في إقبالها
- ١٢٣ إذا كانت الطرُق قصيرة فإن النفس تشوّف إلى الإقبال عليها
- ١٢٤ النفس تغرّ العقل في أول إقبالها
- ١٢٤ معرفة طبع النفس وأثره في موازنة العقل لنهم النفس
- ١٢٥ النفوس مع المدح والذم
- ١٢٦ النفس تستجلب كل مواضع الجمال والحسن فيما تميل إليه
- إشباع الإنسان نفسه مما تشتهيه بما يملك: أحد وجوه موازنة العقل من
- ١٢٦ سطوة النفس
- ١٢٧ الموازنة بين النفس والعقل هي التي تحقّق استقرار النفوس
- ١٢٧ النوع الثالث من المؤثرات في العقل، وهو أعراض النفس
- ١٢٧ اختلاف الفلاسفة في صاحب أسبقية التأثير هل الفكر أو المشاعر
- ١٢٩ الأعراض الطارئة
- ١٢٩ أثر عجلة النفس في اختيار العقل
- ١٣٠ على العقل أن يقدّر لكل أمر قدره من التأمل والتفكير
- ١٣١ طول التفكير في الأمور اليسيرة
- ١٣١ تأثير أعراض النفس في الطبائع
- ١٣١ إطالة النظر في أموال الأغنياء والمترفين تزيد من كسر نفس الفقير
- من سياسة النفس: عدم إدامة النظر والتفكير في محاسن أناس ضالين لا
- ١٣٢ علاقة لمحاسنهم بضلالهم
- ١٣٣ أنواع أعراض النفس
- ١٣٣ النوع الأول: أعراض محبوبة
- ١٣٤ ابتزاز النفوس

الصفحة

الموضوع

- ١٣٥ الهَدِيَّةُ وأثرُها في النَّفْسِ ثم الرأي
- ١٣٦ النَّوعُ الثاني: أعراضُ مكروهة
- ١٣٧ الخوفُ مِن صفاتِ العقلاء
- ١٣٧ النوعُ الثالث: أعراضُ عامَّةٌ غيرُ مصتَفاة
- ١٣٨ النفسُ والأعراضُ المحبوبةُ الكاذبةُ
- ١٤٠ الفَرْحُ وأثرُه في النفسِ والرأي
- مِن سلوكِ المعاندينِ استجلابُ عَرَضِ الفَرْحِ للهروبِ مِن تفكيرِ العقلِ
وَلَوْمِهِ ١٤١
- فَرْحُ النفسِ المحمودُ والمذمومُ ١٤١
- حمايةُ العقلِ مِن أعراضِ النَّفْسِ ١٤٢
- لا يَمْلِكُ الإنسانُ إيجادَ أعراضِ النفسِ بِنَفْسِهِ، ولكنه قد يَمْلِكُ أسبابَها ١٤٣
- زَوَالُ أعراضِ النفسِ المكروهةِ ١٤٣
- تختلِفُ الأعراضُ النفسِيَّةُ في سهولةِ إِزَالَتِها على نوعينِ ١٤٣
- استقرارُ النفسِ وأثرُه في عدالةِ العقلِ ١٤٤
- صَرْفُ أعراضِ النفسِ عن العقلِ ١٤٦
- بمقدارِ العلمِ والإيمانِ يَجِدُ العقلُ ما يَبْحَثُ عنه مِن أسبابِ التخلُّصِ من
تأثيرِ أعراضِ النَّفْسِ ١٤٦
- تأثيرُ اتِّفَاقِ أعراضِ النفسِ وطَبْعِها في العقلِ ١٤٧
- الغُلُوُّ في صَدِّ أعراضِ النفوسِ ١٤٧
- النفوسُ لا تستَقِرُّ وتَصِحُّ إلا بأعراضٍ محبوبةٍ ١٤٩
- معرفةُ طبيعةِ النفسِ وشهوتِها قبلَ استعمالِ العقلِ ١٤٩
- تَكَثُّرُ أخطاءِ الناسِ ومَزَالَتِهِم ولو كانوا أصحابَ عِلْمٍ ومعرفةٍ لأمرينِ ١٥٠
- لوَمُ العقولِ وتقصيرُها ١٥١
- نشأةُ النفسِ والعقلِ ١٥١
- حقوقُ النفسِ التي لا يَتَدَخَّلُ فيها العقلُ ١٥٣

- ١٥٣ إقحامُ العقلِ فيما من حقِّ النَّفسِ وَخَذاً ضارّاً لأسبابٍ
- يُمْكِنُ للعقلِ بَحْثُ عواقِبِ اختيارِ النَّفسِ فيما تَخْتَصُّ به ومآلاتِه فقط لا
- ١٥٤ بَحْثُ الرِّغَباتِ بِخُصوصِها
- ١٥٤ تعاملُ الشرائعِ مع النفسِ
- ١٥٥ العُدوانُ بين النفسِ والعقلِ
- أَكْثَرُ لومِ اللهِ للعقلِ في القرآنِ هو بسببِ تقصيره عن الإقدامِ في دَفْعِ هُجُومِ
- ١٥٥ النفسِ على حَقِّه
- ١٥٥ الخطأُ في استعمالِ العقلِ
- ١٥٦ تسابقُ النفسِ والعقلِ على الاختيارِ
- ١٥٦ كثيرٌ مِنَ الناسِ يُخْطِئُ في أَنَّهُ يُقَدِّمُ العقلَ لِفِكْرٍ بعد أن قَدَّمَ النفسَ لَتَخْتارَ ...
- ١٥٧ صِحَّةُ الفِكرِ وسلامةُ التطبيقِ
- ١٥٨ كيفَ يَسْلَمُ تطبيقُ الآراءِ الصحيحة؟
- أَكْثَرُ مَنْ يُخْطِئُ في تطبيقِ أَفكارِهِمِ الصحيحةِ سببُه اشتغالُهُم بِصِحَّةِ عقولِهِم
- ١٥٩ عن سَلامةِ نفوسِهِم
- ١٦٠ تأثيرُ الطَّبِيعِ في سَلامةِ تطبيقِ الآراءِ الصحيحة
- ١٦٣ مداخلُ النفسِ على الأذكياءِ عند تطبيقِ صحيحِ آرائِهِم
- ١٦٣ الأمورُ التي تَسْلَمُ الآراءُ بها عندَ تطبيقِها
- ١٦٤ الأوَّلُ: مَناسِبَةُ السِّياقِ
- ١٦٤ فطرَ اللهُ النفوسَ والعقولَ على استيعابِ المعاني بِقَدْرِ اتِّساقِها
- ١٦٥ تأثيرُ النفسِ في بِناءِ الأفكارِ في العقولِ
- ١٦٦ إذا تشَوَّفتِ النفسُ إلى شيءٍ فإنها تُعْمي العقلَ عن رُؤيةِ عدمِ إمكانِ تطبيقِها
- ١٦٧ إشباعُ النفسِ شهوتِها في التدنُّينِ
- ١٦٨ التعاملُ مع النفسِ عندَ اختلالِ اختيارِها لِمَا تشتهي مِنَ الدِّينِ
- تَرَكَ بعضُ السلفِ فِعْلَ مستَحَبَّاتٍ تَميلُ نفوسُهُم إليها لأنَّهُم رَأَوْه خِلافَ
- ١٦٩ الأوَّلَى لِنفوسِهِم

- ١٧٠ نهاية تأثير طبائع النَّفْسِ وشهوتها في العبادة
- اختيار النَّفْسِ لأعمالٍ صالحةٍ تشتهيها هو من جنسِ فعلِ النفسِ ما تشتهي
- ١٧١ النفوسُ الأخرى مُحَابَاةٌ وَمُجَامَلَةٌ
- ١٧١ الثاني: مناسِبَةُ الزَّمانِ لِلْعَمَلِ
- ١٧٢ الثالث: مناسِبَةُ المكانِ لِلْعَمَلِ
- ١٧٣ الرابع: مناسِبَةُ العاملِ بها
- ١٧٤ الخامس: الصِّفَةُ التي يُعْمَلُ بها
- ١٧٤ تَقْوِيَةُ الْعَقْلِ وإِضْعَافُ النَّفْسِ
- ١٧٥ من أسبابِ تَقْوِيَةِ الْعَقْلِ: الأوَّلُ: الْعِلْمُ
- ١٧٦ مداخلُ النفسِ على الْعَالِمِ
- ١٧٦ الثاني: التَّجَرُّبَةُ
- ١٧٧ الْفَرْقُ بين الْعِلْمِ والتَّجَرُّبَةِ
- ١٧٨ معرفةُ التاريخِ عَمْرُ الْإِنْسَانِ
- ١٧٨ الثالث: التَّفَكُّيرُ
- الشَّكُّ في قُدْرَةِ النَّفْسِ على الوصولِ لِمَنَافِعِها مِنْ أعْظَمِ ما يَجْلِبُ الْعَجْزَ
- ١٧٩ عن التَّفَكُّيرِ
- ١٨٠ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّفَكُّيرُ موازِيًا لِلْعِلْمِ
- ١٨٠ تَفَكُّيرُ الْجَهَّالِ
- ١٨١ مواضعُ التَّفَكُّيرِ
- ١٨٢ ما يَجِبُ معرفَتُهُ قَبْلَ التَّفَكُّرِ
- ١٨٢ الأوَّلُ: حَقِيقَةُ الْعِلْمِ الذي يُتَفَكَّرُ فيه
- ١٨٢ الثاني: أَثَرُ الْعِلْمِ الْمُتَفَكَّرِ فيه
- ١٨٣ معرفةُ آثارِ الْعِلْمِ وقيمتِها يُرْجَعُ فيه إلى سَعَةِ معرفةِ الْإِنْسَانِ بِالْعِلْمِ
- ١٨٣ تأثيرُ النفوسِ في اختيارِ الْعُلُومِ
- ١٨٤ مِنْ أعْظَمِ أسبابِ المعرفةِ لِآثارِ الْعِلْمِ: النَّظَرُ في تجاربِ الناسِ

- ١٨٤ الثالث: تجريد النفس من الميل
- ١٨٥ تفكير النفس المتجردة أداة لمعرفة صحة العلوم والمعارف
- ١٨٥ إذا دخلت النفس في التفكير أضرت به
- ١٨٦ التفكير بما في النفوس من شهوات وطبائع وميول
- ١٨٧ إذا اشتد تفكير النفس غلب العقل بعلمه ومعرفته حتى لا يتفجع منه الإنسان
- ١٨٨ طول التفكير بين تجرد العقل وشهوة النفس
- ١٨٨ ما لا يصلح معه طول التفكير
- من إحكام التكليف الإلهي أن يحمي النفس من مصاحبة الشهوة لها عند
- ١٩٠ اشتغال العقل بتحرير الصواب
- ١٩٠ طول التفكير لا يزيد النفس إلا ميلاً إلى ترجيح ما تشتهي
- ١٩١ ما يصلح معه طول التفكير
- من كمال العقول معرفة مقادير الأشياء وقيمتها على الحقيقة بلا إفراط ولا
- ١٩١ تفريط
- ١٩٢ حرية اختيار النفس وأثره في فعلها
- ١٩٣ الممنوع من النفس مرغوب لها
- ١٩٤ سياسة العقل للنفس فيما لا حرية لها فيه
- ١٩٤ التفكير في الممنوعات وتحقيقها يمرض النفس ويهلكها
- ١٩٧ فهرس الموضوعات